

ناجئ الشيبنى على





اهداءات ۲۰۰۱

الدكتور/ القطب معمد طبلية

القامرة

بشر ماللة الزمن الخيم



فا جى السربينى على ماجستىر فى الاقتصاد الإسلام

الإهسداء

- * إلى كل من يتمسك بالدين الإسلامي .
- * إلى كل من يتمسك بشرع الله سبحانه وتعالى .
- * إلى كل من يتمسك بسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم .

أهدى هذا الكتب ،،

من القرآن الكريم:

بسم الله الرحمن الرحيم

" وما آتيتم من ربا ليربوا في اموال الناس فل يربوا عند الله ، وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هو المضعفون "

صدق الله العظيم

سورة " الروم " الآية ٢٩

من المديث الشريف :

" مانقص مال من صدقة "

صدق رسول الله صلى عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم LAMIC RESEARCH ACADEMY ع البحسوث الاسم GENERAL DEPARTMENT r Research, Writting & Translation , للبدوث والنسائيف والنرفخسة • السيدلذمياز الماجي لشريس على انسيوكا عليكم وعمة للردمكان. ووقد دساء سال لطب لقدم منكم بخصوص فحص وسلمعة كميات ااكيف نقد رونزدل زگاة أموالع " وهرمد ناكيفكم بر أنه بغيص الكنّاب المذكورتبيير أنه لبس به ما معاجه والرحين. لذا فالدوارة نرداً به لاماغ مه لمجه ومشره علىنفقك إلىمة شريط. أبد ثراى الدمة كمائهة من ثما به الآباب لهاكير مربعارت إنسية مدمرتا מלל מושות בוופ رادان الرك والدر الركه

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم : فضيلة الدكتور الحسيني ماشم الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية ووكيل الأزهر

الحمد لله رب العالمين ، والصادة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام .

ويعسد:

فهذا الكتاب " كيف تقدر وتؤدى زكاة أمواك " يتناول الزكاة من ناحيتها العملية ، وقد عاصرته منذ أن كان فكرة فى ذهن كاتبه الأستاذ ناجى الشربينى على خليل الدارس بمعهد الدراسات الإسلامية والحاصل على درجة الماجستير فى الاقتصاد الإسلامي ، وعندما عرض الكاتب فكرة الكتاب شجعته على إخراجها لميز الوجود ، وذلك لأن المكتبة الإسلامية من ناحية تحتاج إلى كتاب من هذا النوع يتناول فريضة الزكاة من زاوية تختلف عما هو موجود حالياً وهى الزاوية العملية ، ومن ناحية أخرى فإن الكتاب يهم كل فرد مسلم . حيث تقوم فكرته على أن يعرف كل فرد مسلم أعليه زكاة أم لا ؟ فإذا كان عليه زكاة فكيف يقديها أو يخرجها ؟

وقد اتخذ الكاتب هذه الفكرة موضوعاً لكتابه ، وعرضها عرضاً مبسطاً واضحاً مما يسهل على القارئ غير المتخصص التعرف على الجوائب المختلفة لفريضة الزكاة. قام الكاتب في الباب الأول وهو بعنوان "مقدمة عن الزكاة " بعرض الأسس النظرية لفريضة الزكاة مثل الأموال التي تجب فيها الزكاة ، وشروط فرضها ، وعلاقة الزكاة بالفسرائب ، وغير ذلك من الأسس التي تهم كل من يريد الإلم بفريضة الزكاة ، وقد أحسن الكاتب عرض هذا الجزء في إيجاز مع تبسيط غير مخل ليسهل على القارئ الإلمام بهذه الأمور بسهولة ويسر .

وفي الباب الثاني وهو يعنوان " كيف تقدر زكاة أمولك " قام الكاتب بإيضاح كيفية تقدير زكاة الأموال ، وذلك لمعظم أنواع الأموال مثل الزروع والثمار ، التجارة والصناعة والنعم ، المستغلات ، العمائر ، السكن المفروش النقود ، الذهب الفضة ، الحلى ، الأرض الفضاء ... إلخ ، وذلك في كل مال على حدة ، كما قام أيضاً بإيضاح كيفية تقدير الزكاة إذا امتلك الشخص أكثر من مال ، وعرض في نهاية الباب لكيفية تقدير زكاة الفطر ، وقد أحسن الكاتب عرض كيفية تقدير الزكاة لهذه الأنواع المختلفة من الأموال بحيث يستطيع أي صاحب مال إذا ما إتبع الخطوات التي بينها الكاتب أن يقدر زكاة ماله بنفسه وبسهولة ويسر . وأهم ما يميز هذا الباب هو أن الكاتب رغم أنه يذكر الرأى الفقهي الذي يأخذ هو شخصياً به إلا أنه لم يفرض رأيه هذا على القارئ ، بل تركه حرأ يختار الرأى الذي يطمئن إليه ، فالذي يهدف إليه هو إيضاح كيفية تقدير الزكاة وليس الترجيع بين الآراء الفقهية المختلفة حول موضوع معين ، فمثلا عند تحديد النصاب الذي تقاس عليه الثقود من غير الذهب والفضة أهو نصاب الذهب؟ أم نصاب الفضة ؟ فالكاتب بختار القياس على نصاب الذهب واكنه يذكر القارئ ويذكَّره أن هناك نصاباً أخر بمكن القياس عليه وهو نصاب القضة ، ويترك القارئ حراً في الاعتداد بأنهما وهكذا في كل حالة بوجد لها أكثر من رأى فإن الكاتب بذكره للقارئ. وفى الباب الثالث وهو بعنوان " كيف تؤدى زكاة أمواك " قام الكاتب أولا بإيضاح الشعوط العامة لأداء الزكاة ومن هم الاشتخاص النين لا يستمقون من الزكاة ، ثم أوضح مصارف الزكاة أى الاشتخاص الذين يستمقونها ، ثم أوضح كيفية إنفاق الزكاة فى مصارفها المنتلفة حتى يتمقق الهدف منها .

وقد أحسن الكاتب عرض هذه الأمور بإيجاز وتبسيط غير مخل يسهل على القارئ الإلمام بها بسهولة ويسر.

ومن الواضح أن الكاتب بنل جهداً كبيراً في إعداد هذا الكتاب ليكون وإضحاً وبسيطاً على الصورة التي هو عليها وهذا الجهد يشكر الكاتب عليه ، ورغم أننا لا نزكي على الله أحداً إلا أننى أرجو أن يثيب الله الكاتب ويجزبه لقاء عمله ... وأسال الله أن ينفع الناس بهذا الكتاب ، والله الموفق والحمد لله رب العالمين .

المسيئى عبد الجيد هاشم

مقدمة

يعسم الله الرحمن الرحسم

الحمد الله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد المبعوث رجمة العالمين ، وعلى آله وصحيه أجمعين .

ويعسد :

فقد شاحت إرادة الرحمن أن يكون الإسلام دستوراً شاملا للسلوك البشرى ، يعتد إلى جميع أفاق حياة الفرد والمجتمع ، فجاحت تعاليمه لتنظم الجانب الروحى والجانب المادى في حياة البشر ، لأن كلا من الجانبين يؤثر في الآخر ويتأثر به .

وقد تضمن هذ الدستور الإسلامي فريضة الزكاة باعتبارها ركناً من أركان الإسلام الخمسة ، وقد ذكرها الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم مقترنة بفريضة الصدادة في مواضع عدة تأكيداً على أهميتها ، ومن هذه المواضع على سبيل المثال قوله تعالى :

- وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأقرضوا الله قرضاً حسناً ". (المزمل الآية ". ٣ ").
- وجعلني مباركاً أين ما كنت وأوصائي بالصارة والزكاة مادمت حيا".
 (موبد الآلة " ٣١").
- " الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم بالأخرة هم يوقنون ".
 (لقمان الآية " ٤ ") .

وقد أكد القرآن الكريم أن الزكاة فريضة واجبة بقوله سبحانه وتعالى فى الآية (۱۰۳) من سورة التربة " خذ من أموالهم مندقة تطهرهم وتزكيهم بها "، وأكد أيضاً أن الزكاة حق للفقير وليست إحساناً من أحد عليه . بقوله سبحانه وتعالى : " وفي أموالهم حق للسائل والمحروم " (الذاريات الآية " ١١ ")

كما أكد أن الزكاة هي سبب تنمية المال وزيادته وليس الربا ، وذلك في قوله سبحانه وتعالى : " وما أتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله ، وما أتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون ".

(الربع الآية " ٣٩ ") .

من منا كانت أهمية الزكاة باعتبارها الركن الثالث من أركان الإسلام الفسسة ، يتقرب بها إلى الله ، وباعتبارها فريضة واجبة على الاغنياء ، وباعتبارها حقاً للفقراء يجب أن يحصلوا عليه ، وباعتبارها سبباً لتنمية المال وزيادت ، بمعنى أن إهمال أدائها يتلف المال ويهلكه ، ومن هنا أيضاً فإن الواجب على كل مسلم أن يلم بكل ما يتعلق بالزكاة ، كما يلم بكل ما يتعلق بالصلاة ، ومن هذا المنطلق كان هذا الكتاب .

موضوع الكتاب والقرض منه :

هذا الكتاب "كيف تقدر وتؤدى زكاة أموالك ؟ " من جهد متواضع أسأل الله أن ينفع به ، وموضوعه يتعلق بالزكاة من ناحيتين هما : تقدير زكاة الأموال ، كل مال على حدة ، وكيف يتم هذا التقدير ؟ وأداء الزكاة لمستحقيها ، وكيف يتم هذا الأداء؟ .

والفرض من الكتاب هو مساعدة الفرد المسلم الفيور على دينه ، والذي استقر في وجدانه أن الزكاة يجب أداؤها كما تؤدى الصلاة ، على معرفة كيف يحسب ماعليه من زكاة لما يمتلكه من مال أو أموال ، ولمن يدفع هذه الزكاة ، وذلك بتوضيح كيفية تقدير زكاة الأموال (وزكاة الفطر) ، وكيفية أدائها لمستحقيها .

وتحديد الغرض من هذا الكتاب بأنه كيفية تقدير الزكاة ، وكيفية أدائها ، يعنى أننا سنهتم بإيضاح كيفية التقدير وكيفية الأداء بالتفصيل ، مع إيضاح الأحكام والقواعد الفقهية التي يستند إليها في عملية التقدير أو الأداء على وجه الإجمال ، حيث إن علم الزكاة ينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

(١) التسبم الأول : فقه الزكاة :

ويتضمن هذا القسم أحكام الزكاة كما جاءت بالقرآن الكريم وأوضحها المفسرون ، وكما جاءت بالسنة النبوية الشريفة وأوضحها شراح المديث ، وكما جاءت الفقه على المذاهب المختلفة ، وفي كتاب الأموال لأبى عبيد ، والأحكام السلطانية للماوردي وغيرهما ، وكما جاءت أيضاً في كتب الفقه للفقهاء المحدين مثل المكتور يوسف القرضاوي ، والشيخ أبو زهرة – رحمة الله وغيرهم من العلماء الإفاضل .

ودراسة هذا الفكر الإسلامي الغزير لموضوع الزكاة لاستنباط أحكام منه أن لإعادة عرضه ليس من أغراض هذا الكتاب ، ولذلك ان يتعرض لفقه الزكاة الإ بالقدر الذي يوضح القاعدة الفقهية التي استند إليها لتقدير زكاة الأموال ، والقاعدة الفقهية التي استند إليها في تحديد مصارف الزكاة وكيفية أدائها (إخراجها) .

(٢) القسم الثاني : تقدير الزكاة (حسابها) :

ويتضمن هذا القسم كيفية تقدير (حساب) زكاة المال ، كل نوع على حدة ، وذلك استناداً إلى القواعد الفقهية المتعلقة بأحكام الزكاة ، وهذا يعنى ترضيح الضطوات الحسابية التى تتبع حتى يتم تحديد الوعاء الضاضع الزكاة ، ثم مقارنة هذا الوعاء بالنصاب الشرعى للزكاة لمعرفة هل الزكاة واجبة أوغير واجبة في هذا الوعاء ، مع تحديد سعر الزكاة الواجب التطبيق في حالة وجوبها ، ويتم في هذه الخطوات توضيح العناصر التي تحسب ضمن الوعاء الخاضع للزكاة ، وتحديد العناصر التي لا تحسب ضمن هذا الوعاء .

والفرض من هذا القسم من علم الزكاة هو مساعدة من يريد حساب زكاة ماله ليعرف المستحق عليه كزكاة ، وهو القدر من المال الواجب إخراجه من ماله لنظهر .

(٣) القسم الثالث : أداء الزكاة (إخراجها) :

ويتضمن هذا القسم المصارف الشرعية للزكاة ، ومقدار ما يستحقه كل مصرف منها ، وكيفية إنفاق الزكاة في هذه المصارف المختلفة ،

والفرض من هذا القسم من علم الزكاة هو مساعدة من يريد أداء (إخراج) زكاة ماله على معرفة مصارفها الشرعية ، وكيف يؤدى زكاته في هذه المصارف، وذلك حتى لا يضع زكاته في غير موضعها .

خطة البحث :

تقوم خطة البحث في الكتاب على أساس دراسة الزكاة من ناحية معناها وشروط فرضها ، وشروط إخراجها ، وبراسة كيفية تقديرها ، وكيفية أدامها ، وذلك في ثلاثة أبواب على النحسو التالى :

الباب الأول : مقدمة عن الزكاة :

ويتضعن دراسة الزكاة من ناحية معناها في اللغة والشرع ، وعلى من تفرض ، وأدلة فرضها ، وعلاقتها بالدولة ، وموقف كل من مؤديها ومانعها ، وما الهدف منها ، كما يتضمن أيضاً الأموال التي تفرض فيها الزكاة ، وشروط فرضها ، وما الأموال الظاهرة والأموال الباطنة ، وتعريف المصطلحات الشرعية

مثل النصاب ، إلخ .

الباب الثاني : كيف تقدر رُكاة أمولك :

ويتضمن دراسة كيفية تقدير الزكاة لكل من الأنواع المختلفة للأموال كل ما الأنواع المختلفة للأموال كل مال على حدة ، وذلك في فصول (عشرة) يختص كل فصل بمال معين مثل كيفية تقدير زكاة النقود والحلى ، . . . إلخ وفي نهاية هذا الباب يتم عرض لكيفية تقدير زكاة الفطر ، وسيجد التارئ في هذا الباب تكراراً لكيفية تقدير الزكاة في كل فصل ، وذلك لأن كل فصل يختص بمال معين ، وحتى لا يحتاج القارئ لقراءة كل فصول الباب ليتعرف على كيفية تقدير زكاة نوع المال الذي يهمه .

الباب الثالث : كيف تؤدى زكاة أموالك :

ويتضمن دراسة شريط إخراج الزكاة استحقيها ، أى الشريط الواحب تهافرها فى الفرد حتى يستحق زكاة ، كما يتضمن دراسة مصارف الزكاة الشرعية من ناحية تعريفها وتحديدها ، وتحديد مقدار ما يستحقه كل مصرف من الزكاة ، وأخيراً يتضمن كيفية إنفاق الزكاة فى هذه المصارف المحددة .

سبحان الله ، والحمد لله ، اللهم إنى أسائك أن تقبل عملى هذا ، وأن تنفع به ، وأن تعفو عنى قيما أخطأت فيه ، وأسائك اللهم أن تزيدنى علماً (وما أوتيتم من العلم إلا قليلا).

هــذا وبالله التوفيسق ، والحمد لله رب العالميـــن ...

ناجى الشربيني

الباب الأول مقدمة عن الزكاة

البسساب الأول

مقدمة عن الزكاة

- تعريف الزكاة .
 - حكم الزكاة .
- الأشخاص الفاضعون للزكاة.
 - الهدف من الزكاة .
 - علاقة الدولة بالزكاة .
 - موقف مؤدى الزكاة .
 - مرقف مائع الزكاة .
 - متى تؤدى الزكاة ؟
 - الزكاة والضرائب.
- الأموال التي تجب فيها الزكاة:
 - تعريف الأموال .
- * دليل وجوب الزكاة أمي الأموال .
 - شروط فرض الزكاة في الأموال:
- * الملك التام (المال الحرام ، المال الموقوف ، المال لدى المدين)
 - ♦ التمــــاء .
 - * النصاب ·
 - حولان الحول الهجرى -
 - الخلامية .

مقدمة عن الزكاة

فى هذا الباب نقوم بتعريف القارئ بالزكاة من كافة جوانبها الأساسية، وذلك بعرض موجز لهذه الجوانب، مع تعريف القارئ بالمعانى المختلفة للكلمات والمسطلحات الفقهية (الشرعية) المتعلقة بالزكاة .

همن ناهية معانى الكلمات والمصطلحات الفقهية (الشرعية) نقوم بتعريف معنى الزكاة فى اللغة ، ومعناها فى الشرع ، وتعريف ما هو المقصوب بالنصاب ، وما هو معنى كلمة أموال ، وعلام تدل ؟ ، وما هو معنى الأموال الظاهرة والأموال الباطنة ؟

ومن ناحية الجوانب الأساسية نعرض ما هو حكم الزكاة ، وعلى من تجب الزكاة ؟ أي من هم الأشخاص الفاضعون لها ؟ وما هو موقف مؤدي الزكاة ؟ وما هو موقف مانعها ؟ وما هي مكانة النية بالنسبة لكل منهما ، كما نعرض لملاقة المولة بالزكاة ، وما هو وقت أداء الزكاة ؟ وما هي علاقة الزكاة بالضرائب ، وها هو الكناة ؟ وما هي علاقة الزكاة بالضرائب ،

بعد ذلك نعرض لماهية الأموال التى تجب فيها الزكاة مع توضيح الدليل الشرعى من القرآن الكريم ، والسنة النبوية الشريفة على وجود الزكاة فى هذه الأموال ، وكذا توضيح أن الأشكال الحديثة للأموال تجب فيها الزكاة أيضاً .

وكذلك نعرض للشروط الواجب توافرها في المال لتجب فيه الزكاة ، مثل بلوغ النصاب وخلوه من الجاجات الأساسية والدين وغير ذلك ، وياقى الشروط الإخرى مثل النماء ، والملكنة التامة للمال ، وغير ذلك من الشروط .

وحتى يتمكن القارئ من متابعة هذا الكتب والإفادة من باقى أبوابه فقد روعى في عرض هذه الجوانب الإيجاز الشديد بعيداً عن العروض والإيضاحات المستفيضة لهذه الجوانب ، وكذا بعيداً عن الجدل الفقهى الذى تزحر به كتب الفقة المختلفة ، وذلك حتى يتمكن القارئ من الإلمام الواضح بالجوانب الاساسية للزكاة بسهولة ويسر .

١ - تعريف الزكاة

تعنى كلمة " الزكاة " في اللغة ، التطهير والنماء ، وتعنى في الشرع لتمليك مال مخصوص المستحقه بشروط مخصوص ، والزكاة شرعاً هي الحصة المقدرة من المال والتي فرضت المستحقين فيه . وتطلق الزكاة أيضاً على إخراج هذه الحصة نفسها . وقد أجمع جمهور الفقهاء على أن الزكاة الشرعية هي حق واجب من مال خاص لطائفه مخصوصة في وقت مخصوص (١) ويعبر القرآن الكريم عن الزكاة بالصدقة كقوله سبحانه وتعالى : (خذ من أموالهم صدقة تظهرهم وتزكيهم بها) (٢) ، كما يعبر عنها أيضاً بالحق كقوله سبحانه وتعالى .

من التعريف السابق يمكن تحديد ثلاثة جوانب خاصة بالزكاة :

أولا: تعريف الزكاة بأنها حق وأجب من مال خاص ، يعنى أن الزكاة بهذا المصف هى ذلك القدر من المال الذي يجب على صاحب المال تقديره ثم تجنيبه عن بقية ماله تمهيداً لإخراجه ، ويقصد بالمال الضاص كما جاء بالتعريف " المال الذي توفرت فيه شروط الزكاة ".

ثانيا: تعريف الزكاة بأنها المائفة مخصوصة يعنى أن الزكاة التى قدرت رجنبت تمهيداً لإخراجها يجب إعطاؤها إلى مائفة مخصوصة ومحدده، وليس لأي أحد، وهذه المائفة هى مصارف الزكاة كما جات بالقرآن الكريم، والتى يجب أن تدفع لها الزكاة على وجه التحديد، " إنما الصدقات الفقراء والساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلويهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله واران السيل فريضة من الله والله عليم حكيم" (4).

⁽١) وزارة الأوقاف المصرية ، اللقه على المذامِب الأربعة ، القاهرة ، ١٩٧٦ صر

⁽ Y) سورة التربة الآية ١٠٣ .

⁽٢) سورة المارج الآية ٢٤ ، ٢٥ .

⁽٤) سورة التربة الآية ٦٠.

ثالثا : تحديد الوقت المضموص كما جاء بالتعريف يعنى أن الزكاة لا تفرض في أو وقت ولكنها تقرض في وقت محدد ، وعادة يكون هذا الوقت هو نهاية كل عام ، وذلك لمعظم الأموال حيث توجد بعض الأموال التي تقرض فيها الزكاة قبل نهاية العام مثل زكاة الزووع والثماد ، والتي تقرض الزكاة فيها فور حصاد الزرع وإعداده ، ولا ينتظر مرور العام . ومكذا نجد أن الوقت المضموص هو نهاية كل عام يمر على المال أو فور تحقق الإيراد في بعض

٢ -حكم الزكاة

الزكاة ركن من أركان الإسلام الفمسة ، وهي فريضة مقررة بالقرآن الكريم (الكتاب) وبالسنة وبالإجماع ، أما القرآن الكريم فآياته التي تقطع بفرضية الزكاة ، كثيرة ومنها على سبيل المثال قوله سبحانه وتعالى : " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها " (() ، أما السنة النبوية الشريفة فالأحاديث التي رويت عن الزكاة أكثر من أن تمصى ، ومنها على سبيل المثال قوله عليه الصدادة والسلام : " بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وإنام الصداد رسول الله ، وإقام الصدادة ، وليتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا () .

أما الإجماع فهو يعنى إجماع الأمة الإسلامية على أمر ما ، وقد ثبت إلى الآن إجماع المسلمين على فريضة الزكاة ووجوب أدائها حتى أصبحت فرضيتها معلومة من الدين بالضرورة ، شائها في هذا شأن الصلاة ، حيث لا يعتد بقول من يدعى أن الصلاة ليست فريضة ، وكذلك لا يعتد بقول من يدعى أن الزكاة ليست فريضة ، فالزكاة فريضة واجبة إذا توفرت شروط فرضها (").

⁽١) سورة التوبة الأنة ٢.١

 ⁽ Y) الشيخ محمد أبو زهرة ، الترجيه التشريعي في الإسلام ، الجزء الثاني , مجمع البحوث الإسلامية ، ۱۹۷۷ ، ص ۹۹ .

⁽ ٢) المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

٣ - الأشخاص الخاضعون للزكاة

الزكاة فرض عين على من توفرت فيه شروطها ، ويشترط في الأشخاص الذين تفرض الزكاة في أموالهم : الإسلام ، البلوغ ، العقل ، فقد أجمع الفقهاء على أن الزكاة تجب على المسلم البالغ العاقل ، ويرى بعض الفقهاء أن المسلم غير البالغ أي المسبى ، والمسلم غير العاقل أي المجنون ليس عليهما زكاة ، ولكن جمهور الفقهاء أوجبوا الزكاة في مال الصبى والمجنون لأن نصوص القرآن الكريم أوجبت الزكاة في المال وجرياً مطلقاً ، كما أن الزكاة عبادة ذات صفة مالية تصح فيها الوكالة (١) ، وعلى هذا فالزكاة واجبة على كل

2 - الهدف من الزكاة

الزكاة وهي ركن من أركان الإسلام الشمسة ، يؤديها المسلم باعتبارها فريضة دينية ، وعيادة ذات صفة مالية امتثالا لأمر الله عز وجل وابتغاء لمرضاته
، ولم تشرع الزكاة لذاتها ، ولكنها شرعت من أجل آثار معينة تحقق أهدافأ
معينة للأفراد والمجتمع ، فليس الهدف من الزكاة مجرد جمع المال وإعادة
إنفاقه وفقاً لأسلوب معين فحسب ، ولكن الهدف هو ما تحدثه عملية جمع الزكاة
وإنفاقها من تأثير في الأفراد والمجتمع . وتحقق الزكاة أهدافاً معينة لكل من
مؤدى الزكاة ومستحقها (٢) .

⁽١) أبو عبيد ، الأموال: تحقيق محمد خليل هراس ، دار الفكر ، ١٩٧٥ ، ص

 ⁽٢) لمزيد من الإيضاح عن آثار الزكاة راجع ، ناجى الشربيني ، (الزكاة رائرها على توزيع الدخل) - رسالة ماچستير غير منشوره - معهد الدراسات الإسلامة - القاهرة ١٩٨٤ .

أولا: الهدف من الزكاة بالتسبة للدي الزكاة:

حدد القرآن الكريم الهدف الأساسي من الزكاة بالنسبة لمؤديها حيث قال سبحانه وتمالى: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها " (١) ، ومن هذه الآية الكريمة يتضبح أن الهدف الأساسي من الزكاة بالنسبة لمؤديها هو التطهير والتزكية ، سواء التطهير والتزكية للمنوية أن التطهير والتزكية المادية .

(1) التطهير والتزكية المنوية :

من الناحية المعترية قان مؤدى الزكاة إيمانا واحتساباً تطهر نفسه من الننوب ومن البخل ، ويشعر برضاء الله ، ويتحرر من عبودية ، المال تلك العبودية التي قال فيها الرسول صلى الله عليه وسلم " تحس عبد الدينار ، تعس عبد الدرهم ، تعس عبد القطيقة ، تعس وانتكس ، وإذا شبك فلا انتقش " (؟) . وإذا تحرر الفرد المسلم من عبودية المال هذه وأصبح حراً فإنه يتعود الإنفاق في أوجه الخير ، وتطيب نفسه لهذا الإنفاق ، وتصبح عادة الإنفاق هذه سلوكاً تلقائباً يقوم به الفرد دون تردد ، ويطيب خاطر .

(ب) التطهير والتزكية المادية:

ومن الناحية المادية فإن الهدف من الزكاة بالنسبة لموديها هو تطهير المال ، وتنميته ، فالزكاة وهي حق الفقير إذا جاء موعدها استحقت الأداء ، ولا يظهر المال ويسلم وينمو إلا إذا أخرجت زكاته ، فالزكاة تطهر المال مما قد يكون خالطه من خبث أو لفو أو خطأ أثناء التعامل ، ويظل المال طيباً في بد صماحيه لينميه ، والزكاة من جهة أخرى تعمل على زيادة مال مؤديها فقد أخبرنا المؤلى عز وجل بهذا في كتابه الكريم حيث قال :

⁽١) سورة الثوية الآية ٢٠٢.

⁽ ٢) صحيح البخاري ، المجلد الثاني ، طبعة دار الشعب ، ص ٤١ .

وما أتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله ، وما إتبتم من زكاة تريدون وجه الله فاؤلتك هم المضعفون " (١) .

كما أخبرنا الرسول صلوات الله عليه وسلامه بهذا أيضاً بقوله : " ما نقص مال مكن صدقة " ، ومن هذه الآية وهذا الحديث يتضبح أن الزكاة تؤدى إلى مضاعفة المال ، وأنها لا تؤدى إلى نقصانه (Y) .

ثانيا: الهدف من الزكاة بالنسبة لستحقيها:

(أ) الهدف المترى :

تهدف الزكاة بالنسبة لمستحقها إلى تحريره من ذل الحاجة والسؤال ، فمستحق الزكاة إنما يأخذ حقه ولا يأخذ إحساناً ، فالزكاة حق له وليست إحساناً كما جاء في قوله سبحانه وتعالى :

" والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم (٢).

فالزكاة هي حق للمستحق ومن يأخذ ماهو حقه ليس في حاجة لذل السؤال ، وتصبح نفسه هادئة مطمئنة ، ويتحرر أيضاً من المقد والعسد والبغض ، لأنه ما دامت حاجته مقضية وليس في حاجة لأن يذل نفسه للأخرين فإن نفسه تطيب ، ولا يبقى في قلبه حسد للأخرين ، ويتحول البغض في قلبه إلى حب للأفراد والمحتم .

(ب) الهدف المادي:

تهدف الزكاة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لمستحق الزكاة ، وذلك بتحقيق دخل للمستحق مصدره الزكاة يمكنه من الإنفاق على الاحتياجات الأساسية اللكزمة لمعيشته ، أو لقضاء حاجته من علاج أو تعليم أو غير ذلك .

وهكذا فالهدف من الزكاة ليس هو جمع المال وإنفاقه ، ولكنه تطهير وتزكية وتنمية للمال ، وتحرير للأقراد من ذل حب المال وذل السؤال والقضاء على الفقر في المجتمع ، وإشاعة الحب والود والتكافل بين أفراد المجتمع المسلم

⁽١) سورة الروم ، الآية ٣٩ .

 ⁽ ٢) راجع تأجى الشربيني ، الزكاة وأثرها على توزيع الدخل - رسالة ماچستير غير منشوره - معهد الدراسات الإسلامية - القاهرة سنة ١٩٨٨ .

⁽٢) سورة المعارج ، الآيات ٢٤ ، ٢٥ .

مالاتة الدولة بالزكاة

الزكاة فريضة ذات صفة مالية ، فرضها الله سبحانه وتعالى فى أول المهد بالرسلام وقبل الهجرة على سبيل التطوع وعمل الخير ، باعتبارها من صفات المؤمنين ، والتى يجب أن يتحلى بها السلمون ، فكانت ألايات تحث المسلمين على إيتاء الزكاة تطوعاً كما جاء ببعض السور المكية ، وترك المسلمين تحديد وقت إخراجها ومقدار ما يخرجون وذلك حسب درجة الإيمان الديهم ، وحسب مدى الماجة إلى المال اللازم انفقات الجماعة الإسلامية .

ويعد الهجرة ، وهي السنة الثانية لها أصبحت الزكاة فريضة إلزامية غير
تطرعية ، يعتمد تنفيذها على قوة وسلطة الدولة الإسلامية التي تكونت في
"المدينة "إلى جانب اعتماد تنفيذها أيضاً على قوة الضمير والإيمان . ففي
سورة "التوبة "أمر الله سبحانه وتعالى بأخذ الزكاة فقال في الآية ١٠٨ من
السورة : " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها "، كما حدد سبحانه
وتعالى المصارف التي يجب أن تنفق فيها الزكاة بقوله : "إنما المدقات
للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة تلويهم وفي الوقاب والفارمين وفي
سبيل الله وابن السبيل "فريضة من الله والله عليم حكيم (١) .

ثم قام الرسول صلى الله عليه سلم بإيضاح الأموال التي تجب فيها الزكاة وشروطها وعلة فرض الزكاة فيها ، ومقدار الواجب في كل مال ، وكيف تؤدى الزكاة .

ومنذ ذلك المين لم يعد أمر المزكاة موكولا للأفراد يؤديه منهم من يعشى الله ويرجوه ، ويمنتم عن تأديته من كبر في قلبه هب المال وقلت خشيته لله ، كما لم تعد الزكاة صدقة تطوعية ، بل أصبحت فريضة إلزامية تقوم الدولة بكافة مسئولياتها فتعين لها العمال ليقوموا بكافة الأعمال المطلوبة لها من تقدير وإحصاء وحفظ وتخزين ، ويقعها لمستحقيها .

⁽١) سورة التوية ، الآية ، ٦.

وعلى هذا فالدولة مسئولة مسئولية كاملة عن كل ما يتعلق بالزكاة ، حيث قام الرسول عليه الصلاة والسلام والظفاء من بعده بمباشرة هذه المسئولية بصفتهم رؤساء اللولة الإسلامية ، فإذا كانت بعض الدول الإسلامية لا تقوم بهذه المسئولية الآن فهذا لا يعنى عدم مسئولية الدولة عن الزكاة ، فالدولة عليها إحداد الجهاز الإدارى المنظم والكفء لإدارة كافة الأمال المتطقة بالزكاة ، ويلتزم الأفراد دافعو الزكاة بأدائها إلى الدولة عن أموالهم الظاهرة وأموالهم المباطنة ، فإذا لم يدفعوها طواعية يجوز الدولة أخذها قسرا ومعاقبتهم على امتناعهم عن تأدية الزكاة .

الأموال الظاهرة والأموال الباطنة :

الأموال الظاهرة هي الأموال التي يمكن لفير مالكها معرفتها وإحصاؤها ، ، مثل الحاصمات الزراعية من حبوب وثمار ، والثروة الحيوانية من إبل ويقر وغنم .

والأموال الباطنة هي الأموال التي لا يمكن الفير مالكها معرفتها وإحصاؤها ، مثل التقود وما في حكمها من حلى مثلا.

وقد قسمت الأموال التى تجب فيها الزكاة هذا التقسيم إلى أموال ظاهرة وأشرى باطنة فى عهد الخليفة عشان بن عفان رضى الله عنه ، حيث كان يجمع الزكاة عن الأموال الظاهرة براسطة العاملين على الزكاة ، أما زكاة الأموال الباطنة فى ذلك الوقت فقد كانت خارجة عما يجمعه عمال الخليفة ، إلا إذا أصبحت ظاهرة فتؤخذ زكاتها .

وقد قرر الفقهاء المحدثون أنه يجب على الدولة جمع الزكاة من كل الأموال الظاهرة والباطنة ، لأن الناس تركوا أداء الزكاة في كل الأموال ظاهرة وبالباطنة ، وفي هذه الحالة يحق للدولة أخذ الزكاة من الناس قسرا في الأموال الظاهرة والباطنة ، كما أن معظم الأموال في أيامنا هذه صارت تقريباً أموالا ظاهرة ، فكل تاجر له سجل تجارى يحصى أمواله ويعرف حساباته لتغرض عليها الدولة ضرائب ، والنقود مودعة بالمسارف يمكن معرفة حجمها .

ويناء على ذلك قعلى الدولة مطالبة أصحاب الأموال بزكاة المال عن الأمرال الظاهرة والباطنة ، فإذا لم تقم الدولة بمطالبة الأفراد بها فإنها تبقى في ذمة أصحاب الأموال ، ويجب عليهم أداؤها بانقسهم إلى مستحقيها حتى تطهر أموالهم وتنمو ، ولا يجوز لأى فرد وجبت عليه الزكاة الامتناع عن إخراجها لمستحقيها بحجة أن الدولة لا تنظم هذا الأمر ، فالزكاة عبادة مالية يجب أداؤها حتى لو كان الفرد المسلم المكلف في دولة غير إسلامية .

٦ - موقف مؤدى الزكاة

من رحمة الله سيحانه وتعالى وقضله على عباده أنه أعد لمن يؤدى زكاة أمواله الأجر العظيم ، فضالا عن البركة التي يكتسبها المال المزكى ، فقد قال سيحانه وتعالى : في شان مؤدى الزكاة :

" لكن الراسخون هي العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بينا أنزل إليك وما أنزل إليك وما أنزل إليك وما أنزل إليك واليوم الآخر أنزل من قبلك والمقيمة (١/).

وكذا قوله سيحانه وتعالى في شأن ثواب مؤدى الزكاة :

" إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وأتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون" (٢).

هذا لمؤدى الزكاة اختياراً من غير إجبار حيث انصرفت نيته إلى اداء الزكاة ، فعؤدى الزكاة اختيارا يحتاج إلى تحديد نيته ، وذلك لتعييز نوع العطاء حيث يجب التعييز بين إنفاق الفريضة (الزكاة)، وإنفاق التطوع فإذا قام شخص وأنفق كل أو بعض ماله في وجوه الغير المختلفة من غير نية الزكاة فإن هذا يعد إنفاق تطوع ، وتبقى الزكاة لا تسقط عنه ، وتستمر واجبة في ذمته حتى يؤديها بنية الزكاة .

⁽١) سورة النساء الآية ١٦٢.

⁽ ٢) سورة البقرة ، الآية ٢٧٧ .

أما من تؤخذ منه الزكاة قسراً أو جبراً فلا تلزمه النية ، وذلك لأن الثواب والأجر العظيم من الله سبحانه وتعالى يكون على النية ، ومن أخذت منه الزكاة قهراً بدون نية لا يستحق أجراً ولا ثواباً من الله بل ينتظره عقاب اليم .

أما بالنسبة للصبى والمجنون أي غير المكلفين فإن نية الولى عليهما تقوم مقام نيتهما لأن الأداء عنهما يكون بالنيابة الشرعية ، فتعتبر نية من يؤدى عنهما كنيتهما على السواء ، والنية في هذه الحالة تبين أن العطاء على وجه الزكاة(١).

٧ - موتف مائم الزكاة

بعد أن وضح حكم الزكاة وأنها فريضة معلومة من الدين بالضرورة ، وأنه لا يوجد مسلم أو مسلمة مستثنى من أداء هذه الفريضة ، فإن الفرد المتتع عن أداء الزكاة رغم توفر شروط أدائها تأخذ منه الزكاة قسراً أو جبراً ويعاقب بواسطة الدولة ، ويختلف العقاب تبعاً لسبب الامتناع عن الأداء ، فقد أجمع الفقهاء على أن مانع الزكاة أحد اثنين ، مانع للزكاة بسبب جموده وإنكاره لوجوبها ، ومانع للزكاة بسبب بغله الشديد وحبه المال ، فالأول يعتبر مرتداً عن دين الإسلام ويستحق عقوبة المرتدين ، لأنه أنكر أصلا من أصول الدين ، والثاني يعد من العصاة مرتكبي الأثام ، ويستحق عقوبة المخالف الشرع الله يقعها به القاضى فقاً للظروف ، وكاد مانعي الزكاة جحوداً وإنكاراً لوجوبها أو بخلا وحباً في المال ينتظره عقاب في الآخرة من الله عز وجل ، لوجوبها أو بخلا وحباً في المال ينتظره عقاب في الآخرة من الله عز وجل ، حيث قال سبحانه وتعالى في سورة التوبة " والذين يكنرون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشرهم بعذاب ألهم ، يوم يحمى عليها في تار

⁽١) التوجيه التشريعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٤ . ١٠٥ .

جهنم فتكرى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم النفسكم فنوقوا ما كنتم تكنزون (()) .

والكنز هو كل مال لم تؤد زكاته ، كما روى عن الرسول صلي الله عليه وسلم في شأن مانع الزكاة - سواء جحوداً ، أو إنكارا أو بخلا أو حباً في المال - أنه قال : ما من صحاحب كنز لا يؤدى زكاته إلا أحمى عليه في نار جهنم فيجمل صفائح فيكوى بها جنباه وجبينه حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وأما إلى النار " (Y) وهكذا نجد أن مانع الزكاة جحوداً وإنكاراً يستحق عقوية المرتدين ، أما مانع الزكاة بخلا وحباً في المال فتؤخذ منه الزكاة قسراً ويعاقب بالعقاب الذي يراه

٨ - متى تؤدى الزكاة ١

الأموال التي تجب فيها الزكاة نومان : نوع يشترط له مرور العام الهجرى كمروض التجارة والنقود ، ونوع لا يشترط له مرور العام كالزروع والثمار.

والنوع الأول يجب أداء زكاته في نهاية العام ، والنوع الثاني يجب أداء زكاته فور اكتمال نضيع الزورع والثمار وإعدادها للاستعمال.

ومن هذا يتضع أن الزكاة تجب فور حلول موعد استحقاقها ، فإذا لم
تؤد الزكاة في موعد استحقاقها كانت في الذمة ، ويصبح المكلف بادائها أشأ
حتى يؤديها ، لأنه إذا حل موعد أداء الزكاة فإن المقدار الواجب أداؤه من المال
كزكاة يخرج من ملك المكلف ، ويصبح المكلف باداء الزكاة حائزا لمالا يملك ،
فإذا حدث وتصرف فيه بأي نوع من أنواع التصرفات كالبيع مثلا فإنه يكون
قد تصرف فيما لا يملك ، لأن هذا المال ملك للفقراء .

⁽١) سورة التوية ، الآيات ٣٤ ، ٣٥ .

⁽٢) ممحيح مسلم ، المجلد الثالث ، ص ٢٠

وعلى هذا فالمبادرة إلى أداء الزكاة وإعطائها إلى مستحقيها فور حلول موعد استحقاقها أمر مرغوب فيه . وبدعا إليه الإسلام ، لأن التسويف غير محمود ، وقد يؤدي إلى مالا تحمد عقباه ، والمبادرة أخلص الذمة وطهرة المال ، وقد روى عن الرسول معلى الله عليه وسلم قوله : ؛ ما خالطت المعدقة مالا قط إلا أملكته " وهذا يعنى وجوب إخراج الزكاة فور حلول موعد استحقاقها وإلا أملكت المال الذي تخالطه ولم تؤد عنه .

(۱) دفع الزكاة قبل موعد استحقاقها (تعجيل الزكاة) (۱) :

رغم وجوب أداء الزكاة فور حلول موعد استحقاقها فإن بعض الفقهاء أجازوا أداءها قبل موعد استحقاقها ، وذلك اسد حاجة شديدة لفقير محتاج ، أن غير ذلك من الأمور التي تحتاج إلى تعجيل أداء الزكاة .

(ب) دفع الزكاة بعد موعد استحقاقها (تأخير الزكاة) (۲) :

أجاز بعض الفقهاء تأخير أداء الزكاة عن موعد استحقاقها وذلك لضرورة قصوى مثل تأخيرها لتدفع لفقير غائب شديد الاحتياج ، أن تأخيرها لتدفع لفقير قريب هو أولى من غيره له حق مؤكد فيها ، أو تأخيرها لمذر مالى ألم بالمكلف بأداء الزكاة .

ورغم إجازة الفقهاء لتمجيل وتأخير الزكاة فإنهم جميعاً يرون أن أداء الزكاة في موعد استحقاقها أولى بالاعتبار والإلتزام ، لأن هذا وضع للأمور في لتصابها ، وبناء على ما تقدم فإنه يجب على الممكلف بأداء الزكاة إخراجها فور حلول موعد استحقاقها ، وإبراء ذمته ليحصل على مرضاة الله سبحانه وتمالى ، وليطهر مالة ويقضى حاجة الفقراء .

 ⁽ ۲ ، ۱) راجع في ذلك د. يوسف القرضاوي ، فقه الزكاة ، مرجع سيق ذكره من ۸۲۱ .

٩ - الزكاة والضرائب

يرى بعض الناس أنهم ما داموا يدفعون ضرائب للدولة فإنه ليس عليهم زكاة ، ويرى البعض الآخر أنهم إذا أدوا زكاة أموالهم فليس عليهم ضرائب يدفعونها للدولة ومن حقهم التهرب من الضرائب ، وكلا الرأيين خطأ ، فالزكاة والضرائب يختلفان في جوائب كثيرة منها :

(أ) الزكاة والضرائب من ناحية مصدر التشريع:

الزكاة فريضة من الله سبحانه وتعالى ، أى أنها تشريع إلهى بنص القرآن الكرين ، والضرائب تشريع وضعى من وضع البشر ، وعلى هذا فالزكاة تشريع باق خالد لا يجوز إلفاؤه ، بينما الضرائب تتفير وتتبدل وفقاً للظروف

(ب) الزكاة والضرائب من ناحية السعر:

سعر الزكاة ثابت وهو سعر نسبي بسيط يتراوح ما بين $0.7 \times - 7 \times 1$ 0.0×10^{-1} ولا يجوز تعديله أو تغييره 0.0×10^{-1} وسعر الضرائب غير ثابت ومتغير وهو تصاعدى وقد يصل إلى 0.0×10^{-1} .

(حـ) الزكاة والضرائب من ناحية الوماء الذي تجب فيه الزكاة أو الضرائب (١) :

الوعاء الخاضع للزكاة حده الأدنى هو النصاب الشرعى للزكاة سواء أكان هذا النصاب رأس مال أم أرياحاً ، والوعاء الخاضع للضرائب هو حد معين من الأرباح فقط ، ولا تعتد الضرائب إلى رأس المال فهمى على الأرباح فقعط .

⁽١) يقصد برعاء الزكاة ذلك القدر من المال الذي تؤخذ منه الزكاة ، وهذا القدر له حد أدنى هو النصاب الشرعى (وهو يختلف من مال لآخر) بحيث إذا قل هذا القدر عن النصاب الشرعى فلا تؤخذ زكاة .

(د) الزكاة والضرائب من ناحية إنفاقها:

الذكاة مصارف محددة بنص القرآن الكريم بالاية . ٦ من سورة التربة:

إنما المسدقات الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب
والفارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم " وتنفق
الزكاة في هذه المصارف على وجه التحديد . ، بينما الضرائب تنفق في
المصالح العامة للدولة ، وتقوم الدولة بتحديد هذه المصالح التي تنفق فيها وفقاً
المهات تضعها أو خطة تسير عليها .

(هـ) شرعية الجمع بين الزكاة والضرائب:

قرر الفقهاء أن من حق النولة فرض ضرائب لمراجهة الحاجات العامة للمسلمين ، وذلك بعد أداء الزكاة (١) ، والزكاة يمكن أن تغنى عن الضرائب واكن الضرائب لا تغنى عن الزكاة ، وعلى هذا فأداء الزكاة واجب وكذلك أداء الضرائب واجب إذا ماقررت النولة فرضها .

(و) العلاقة بين الزكاة والضرائب في حالة الجمع بينهما (Y) :

في حالة الجمع بين الزكاة والضرائب - وهذا هو الحادث في هذه الأيام - حيث تفرض المولة ضرائب وتحصلها من جهة ، وحيث الأفراد مطالبون بداء الزكاة المتعلقة يذمتهم من جهة أخرى - فإن الفقهاء منما للإرهاق المالي

⁽ ۲،۱) لزيد من التفاصيل راجع في ذلك :

بن يوسف قاسم ، خلاصة أحكام زكاة التجارة والصناعة في اللقة الإسلامي ،
 بار التهضة للعربية سنة ١٩٨٠ ، من ١٠٩٠ .

د. شوقی إسماعيل شحاته ، التطبيق المعامس الزكاة ، دار الشروق بجدة ، سنة ۱۹۷۷ ، ص ٤٢ .

⁻ الشيخ مصد أبر زهرة ، التوجيه التشريعي في الإسلام ، جزء ثأن ، مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة ١٩٧٧ ، ص ١٣٧ .

د. يوسف القرضاوي ، فقه الزكاة ، حـ ٢ ، مؤسسة الرسالة ، القاهرة ١٩٧٧ ص
 م٩٩

المكلفين أجازوا عند تقدير الوعاء الخاضع الزكاة خصم ما دفع كضرائب ورسوما الدولة من هذا الوعاء ، وتكون الزكاة واجبة فيما يتبقى بعد هذا الخصم إذا استوفى الشروط اللازمة لفرض الزكاة .

فعثلا إذا فرض أن تاجراً تبلغ أرباحه حوالى ٣٠٠٠٠ جنيه في سنة ما يدفع منها ضرائب ورسوما للدولة حوالى ١٠٠٠٠ جنيه فإن الرعاء الخاضع للزكاة بالنسبة لهذا التاجر هو ٢٠٠٠٠ جنيه (إجمالى الأرباح – قيمة ما دفع كضرائب للدولة) = الوعاء الخاضع للزكاة .

١٠- الأموال التي تجب فيها الزكاة

فرض الله سبحانه وتعالى الزكاة بنصوص عدة في القرآن الكريم منها ماورد في الآية ١٠٣ من سورة " التوبة " حيث قال سبحانه وتعالى : " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها " وكذا في غيرها من الآيات الكثيرة التي وردت بالقرآن الكريم .

وكلمة أموال التي وردت في هذه الآية الكريمة هي كلمة عامة تدل على الشيئ الذي تفرض فيه أو توهد منه الزكاة ، فما هو هذا الشيئ اأي ماذا تعنى كلمة أموال ؟ حيث يمكن بمعرفة معناها معرفة ماهية الشيئ الذي تفرض فيه الزكاة .

١ - تعريف الأموال (١)

الأموال في اللغة هي جمع كلمة مال ، والمال ما ملكته من جميع الاشياء ، والمال يشمل كل ما يرغب الناس في امتلاكه واقتنائه مثل البقر والفنم والفضة والأرض والمساكن وغيرها من الأشياء التي لها قيمة ، ووطلق المال على كل ما يقتنى ويملك من الأعيان .

⁽ ١) د. يوسف القرضناوي ، فقه الزكاة . مؤسسة الرسالة ، القاهرة ١٩٧٧ من ١٧٤ .

والمال شرعا هو كل ما يمكن حيازته والانتفاع به على وجه معتاد مثل الذهب والفضة والنقود والبقر والإبل والزرع والنخيل وغيرها من الأشياء التى لها قيمة .

٢ - دليل وجوب الزكاة في الأموال

مما يدل عليه لفظ المال في اللغة والشرع يتضح أن جميع الأموال على اختلاف أشكالها وأنواعها تجب فيها الزكاة ، ويستدل على ذلك بالاتي :

(1) من القرآن الكريم:

١ - عن زكاة الزروع والثمار ورد في الآية ١٤١ من سورة " الأنعام"
 قوله سبحانه تعالى: " كلوا من شره إذا أشر وآنوا حقه يوم حصاده".

٢ – عن زكاة الذهب والفضة ورد في الآية ٣٤ من سورة " التربة " قوله سبحانه وتمالي : " الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشرهم بعداب اليم " والكنز هو كل مال لم تؤد زكاته ، ويفهم من هذه الآية أن الزكاة واجبة في الذهب والفضة .

٣ - عن زكاة جميع أنواع الكسب التي تحقق بخلا ورد الآية ٢٦٧ من سورة البقرة قوله سبحانه وتعالى : " ياأبها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم".

٤ – عن زكاة جميع ما يخرج من الأرض ورد في نفس الآية السابقة قوله سبحانه تعالى: " يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طبيات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض".

ومن هذا يتضح أن الزكاة تجب في الزروع والثمار ، وفي الذهب والفضة ، وفي جميع أنواع الكسب ، ومنها عروض التجارة ، وفي جميع ما تخرجه الأرض سواء من ياطنها أو سطحها .

(ب) من السنة النبوية الشريقة :

قام الرسول معلى الله عليه وسلم بتحديد أنواع الأموال التي تجب فيها الزكاة ،كما حدد النصاب والمقدار الواجب في كل من هذه الأموال ، كما حدد أيضا علة فرض الزكاة في أي مال وهي النماء ، ففرض الزكاة في النمم ، وهي الزوع والثمار ، وفي النقود وفي عروض التجارة وغيرها .

وقد أضاف الققهاء المحدثون أنواع الأموال التى ظهرت حديثاً إلى الأموال التى تجب فيها الزكاة مثل النقود الورقية ، والميرانات التى تستغل لتحقيق إيراد أو النماء ، والعمائر السكنية المدة للاستغلال ، والمسانع ، والاسهم والسندات ، وغيرها من الأموال التى لم تكن معروفة على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم .

وقد استقر رأى الفقهاء على وجوب الزكاة في هذه الأموال إذا تحققت علة قرض الزكاة في المال وهي النماء ، حيث إن هذه الأموال معدة للنماء وتحقيق إيراد (١) .

ومن هذا يتضح أن الزكاة واجبة في جميع أنواع الأموال على اختلاف أشكالها ، ولا يوجد مال مستثنى من الزكاة إذا توفرت شروط فرض الزكاة في هذا المال.

١١ - شروط قرض الرّكاة في المال

إذا كان كل ما يملكه الإنسان يعد مالا ، وذلك كما وضح من تعريف المال ، فهل تجب الزكاة في ، فهل تجب الزكاة في أي مال مهما كان حجمه صغيراً ؟ وهل تجب الزكاة في أي مال حتى وإن كانت حاجة صاحبه إليه شديدة ؟ أم أن هناك أموراً يجب مراعاتها عند فرض الزكاة في المال ؟.

⁽١) الشيخ محمد أبو زهرة ، مرجع سبق نكره ، ص ١٤١

إن الشريعة الإسلامية لا تهدف إلى التضيق على الناس أو إحراجهم أو إرهاقهم ، وإنما تهدف إلى رفع الحرج عنهم ، والتوسعة عليهم ، وعدم إرهاقهم ، ولذلك فقد اشترطت لفرض الزكاة في المال شروطا ترفع الحرج عن المسلمين ولا ترهقهم ، فإذا توفرت هذه الشروط وجبت الزكاة ، وإن لم تتوفر فلا تجب الزكاة ، وهذه الشروط هي :

الشرط الأول: الملك التام للمال.

الشرط الثاني: النماء.

الشرط الثالث : النصباب .

الشرط الرابع : حولان العول الهجرى .

وسوف نتناول بشئ من التقصيل شرح هذه الشروط في المطالب الآتية :

١ – الملك التام للمال

يقصد بالملك التام المال الميازة والانفراد بالتصرف ، وأن يكون المال مملوكا في اليد يتصرف الشخص فيه باختياره ، وفوائده له وحده وليس لفيره ، وغير متعلق به حق الغير ، فإذا تحقق هذا الشرط فإن الزكاة تكون واجبة (إذا توافرت باقي الشروط الأخرى) ، أما إذا لم يتحقق هذا الشرط فإن الملكية تكون ناقصة ، بمعنى أن عدم توفر الميازة أو حرية التصرف أو نقص الملكية يعفى من الزكاة .

ومن أمثلة المال ناقص الملكية : المال الحرام ، المال الموقوف ، المال لدى المدين .

(1) المال المرام

وهو المال الذي حارة صاحبه بطريقة غير مشروعة إسلاميا ، كأن يكون صاحبه قد اكتسبه مثلا عن طريق السرقة ، أن الفش ، أن الرشوة أن الربا ، أن التزوير ، أن عن طريق أكل أموال الناس بالباملل ، أن عن طريق القمار ، وغير ذلك من الطرق غير المشروعة إسلاميا ، فهذا المال لا يملكه صاحبه وإن حازه
فعلا . وهو لا زكاة فيه ، بل يجب رده كله إلى صاحبه أو أصحابه ، أو إلى
لم يله إذا لم يعلم له صاحب ، أما التصدق ببعضه وإيقاء بعضه الآخر فهذا غير
، أنز " " المرسول صلى الله عليه وسلم قال" لا تقبل صدقة من غاول "
(١) ، والفارل مر المال الذي أخذه صاحبه من المال العام بدون حق ، وقوله صلى
الله عليه وسلم " من تصدق بعدل ثمرة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب
...الخ" (١) ، ومن الطبيعي أن أي مال كسب بطريقة غير مشروعة إسلاميا فهو
كسب خبيث ليس طيبا، وعلى هذا لا زكاة فيه ويظل صاحبه أثما.

(ب) المال الموقوف :

المال الموقوف: " هو المال الذي يوقفه صباحيه على الإنفاق هي أوجه معينة " والمال الموقوف يدعن ، ومال موقوف يدعن ، والمال الموقوف يدعن ، والمال الموقوف يدعن ، والموقف عند المدين هو الذي يوقفه صاحيه على الإنفاق غي أوجه الخير ، وتعود فائدة هذا المال الموقوف لعامة الناس وليس لأحد على يجه مخصوص ، فهذا المال لا زكاة فيه ، ومن أمثاة المال الموقوف غير المدين ، المال الموقوف للإنفاق على مدارس أو مستشفيات أو ما شابه ذلك .

أما الوقف المعين " فهو المال الذي يوقفه صاحبه الإنفاق على شخص واحد أو عدة أشخاص أو جماعة معينة " مثل الذي يوقف ماله على ذريته ، أو فصالح شخص معين بالذات سواء أكان قريبا أم غير قريب ، أو لصالح عدد من الإشخاص ، فهذا المال تحب فيه الزكاة .

⁽ ۲ ، ۱) صحيح البخاري ، الجزء الأول ، دار الشعب ، القاهرة ، سنة . ۱۳۹ هـ ، مر ۱۳۶ .

(حم) المال لدى المدين (١) :

مبلغ الدين لدى الدائن ولدى المدين لا يعتبر ملكا تاما لأى منهما ، فالدائن لا يوجد المال بحوزته ولا ينتفع به ، والمدين حائز مؤقت للمال سوف يرده بعد حين ، فكيف يزكى هذا المبلغ ؟.

يقسم جمهور الفقهاء الدين إلى توعين :

١ - دين موجو الأداء ، وهو الدين الذي على شخص موسر ومقر بالدين ، ويمكن الدائن آخذه منه في أي وقت ، فهذا المبلغ (الدين) يزكيه الدائن مع ماله العاضر في كل حول (عام) .

٧ - دين غير مرجو الأداء ، وهو الدين الذي على شخص معسر لا يرجى يساره ، أو على منكر للدين ولا دليل عليه ، فإذا حدث واستلم الدائن هذا الدين في وقت مافإنه يزكيه فور استلامه من المدين لسنة واحدة فقط ، أي تدفع الزكاة عن عام واحد فقط حتى وإن ظل الدين لدى المدين عدة أعوام .

أما الإمام مالك فيرى أن الديون كلها مرجوة الأداء وغير مرجوة الأداء ، يزكيها الدائن إذا قيضها من المدين اسنة واحدة فقط ، وذلك بشرط ألا يكون الدائن ممتنعا عن استلام الدين تهريا من الزكاة ، فإذا كان متهربا فإن المبلغ يزكى لما مضى من السنين .

وإذا كان مبلغ الدين تجاريا ، أي كان أصل الدين ثمنا لبضاعة باعها الدائن ، فإن الدائن يزكى هذا المبلغ مع ماله الحاضر في كل حول .

⁽١) لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك:

⁻ د. يوسف القرضاوي ، فقه الزكاة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٥ .

د. شوقی إسماعيل شحاته ، التطبيق الماصر الزكاة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٠.
 أبو عبيد ، الأموال ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥٦ .

⁻ عبد الرحمن الجزيري ، اللقه على الذاهب الأربعة ، هـ ١ ، باب الزكاة ، ص ٢٠٢ .

والشلاصة أن تزكية مبلغ الدين يكون على الدائن ، فإذا كان الدين مدنيا وليس تجاريا فإنه يزكى فور استلامه من المدين لسنة واحدة فقط ، (وفقا لرأى الإمام مالك ، وهذا ما أميل إليه) ، وإذا كان الدين تجاريا أى ثمنا لبضاعة فإن الدائن يزكيه مع ماله الحاضر في نهاية كل حول .

٢ - النمساء

كلمة النماء تعنى في اللغة وفي الشرع " الزيادة "، وهي في الشرع إما أن تكون زيادة حقيقية أو زيادة تقديرية ، ويشترط لفرض الزكاة في المال أن يكون ناميا بالفعل أو بالقوة ، ويقصد بالأموال التامية بالفعل الأموال التي من شأتها أن تدر على صاحبها دخلا مثل الأنعام وعروض التجارة ، أو تكون هي نفسها نماء مثل الزروع والشار ، ويقصد بالأموال النامية بالقوة أو بالإمكان " الأموال التي يمكنها أن تحقق دخلا ولكنها معطلة عن هذا " مثل النقوب (ويلحق بها الحلي) حيث إن استخدامها في المناعة ، أو التجارة وغيرها يشر دخلا ، فإذا كنزت وعطلت عن المشاركة في المشروعات المختلفة اعتبرت نامية ياتفرة فقرض فيها الزكاة لتجبر على الخروج إلى النماء بالفعل .

وترجح أهمية تحديد صفة المال الخاضع الزكاة بالنماء أى قابليته الزيادة إلى أمرين:

الأسر الأول: هر إخراج بعض الأموال من التضوع للزكاة ، مثل الأسرا المعدة للاستعمال الشخصي ، فهى غير معدة للنماء فلا زكاة فيها ، وإن كانت من نفس جنس الأموال المعدة للنماء . فمثلا تاجر السيارات الذي يخصص لنفسه سيارة للاستعمال الشخصي له ولاسرته لا تجب الزكاة في قيمة هذه السيارة رغم وجوب الزكاة في قيم السيارات الأخرى يملكها التاجر باعتبارها من عروض التجارة . وكذلك المسكن الذي يعده صاحبه لسكناه الناص لا تجب فيه الزكاة ، فإذا أعد مسكنا للإيجار تجب الزكاة فيما يدره من دغل . وهكذا .

الأمر الثاني : هو إدخال وإخضاع بعض الأموال للزكاة ، مثل الأموال الذكاة ، مثل الأموال التي لم تكن معويفة من قبل ويتحقق فيها شرط النماء وغير معدة للاستعمال الشخصى فالزكاة تفرض فيها (إذا توفرت باقى الشروط الأخرى)

ومن هذا يتضح أن المقصود بشرط النماء في المال هو قابلية المال للزيادة حتى وإن لم تتحقق هذه الزيادة.

٣ - بلوغ النصباب

يشترط لقرض الزكاة في المال مهما كان نرعه أن يبلغ هذ المال مقدارا معينا ، أو حجما معينا أو عددا معينا يطلق عليه النصاب الشرعى للزكاة ، وهذا الشرط مجمع عليه من جمهور الفقهاء ، ويعنى بالنصاب الشرعى بلوغ المال الفاضع للزكاة حجما معينا يختلف من مال إلى آخر بحيث إذا قل المال عن هذه الحجم فلا زكاة فيه (فيما عدا الأحناف في زكاة الزوع والشار) (١) . حيث يعتبر الشخص غير الحائز للنصاب الشرعى معفى من الزكاة .

ويشترط عند احتساب النصاب أن يكون مكتملا بعد سداد الديون التى على الشخص ، ويعد الإنفاق على حاجاته الاساسية من طعام ومسكن وكساء وأدوات عمله ، قالتصاب الشرعى الذي يعتد به هو النصاب الضالى من الدين ومن الإنفاق على الحاجات الاساسية للشخص ولاسرته ، فمثلا إذا كان لدى شخص مبلغ ، ١٠٠ جنيه وهو مدين بعبلغ ، ١٠٠ جنيه ويحتاج إلى ، ٢٠٠ جنيه لنفقاته الضرورية هو وأسرته ، فإن المبلغ الذي يخضع الزكاة هو ، ٢٥٠ جنيه فقط ، وهو المبلغ الباقي بعد خصم مبلغ الدين ، ومبلغ النفقات الضرورية من إحمال ما ملكه هذا الشخص .

 ⁽١) الأحناف يقرضون الزكاة في الزررع والثمار مهما كان حجم الناتج ، ولا يعتبرون ببلوغ النصاب ، راجع كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ، مرجع سبق ذكره .

ويتم احتساب النصاب الشرعى للزكاة لكل مال على حدة حيث إن لكل مال نصاباً خاصا به (كما سيأتي في الباب الثاني بإذن الله) .

وعموما فالنصاب الشرعي الزكاة يساوي:

إجمالي ما يملكه الشخص من أموال زكائية (١) -- (الديون التي على الشخص إن رجدت + ما يحتاجه لنفقاته الأساسية مو وأسرته) .

٤ - حولان الحوال الهجري على ملك التصاب

يشترط لفرض الزكاة حولان الحول الهجرى على ملك النصاب ، وهذا يعنى مرور أثنى عشر شهرا عربيا على ملكية النصاب الشرعى ، وذلك في الأموال المعدة النماء مثل عروض التجارة والأنعام والنقود والذهب والفضة والعلى وغيرها . وتحسب مدة الحول من بداية اكتمال النصاب ويقائة متفشلات أهي نهاية الحول ، حتى وإن نقص أثناءه ، ويلزم إخراج الزكاة ، أما في حالة على ملكية النصاب في نهاية الحول فلا تجب عليه زكاة ، واشتراط حولان الحول على ملكية النصاب يهدف إلى عدم أخذ الزكاة مرتين في العام الواحد عن نفس المال ، فلا يجوز مثلا أخذ زكاة من مال ثم بعد عدة أشهر أخرى تؤخذ زكاته مرة ثانية فالرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك بقوله " لاثنى في الصدقة " (؟) ، أي لا تؤخذ زكاة من مال مرتين في العام الواحد . كما أن مدة الحول في للدة المناسبة ليحقق التماء المال .

ويزكى المال المستفاد (للأموال الحواية) خلال الحول مع المال الأصلى إذا كان من جنسه ، أي يضاف هذا المال المستفاد إلى المال الأصلى ثم تؤخذ الزكاة على مجموع الاثنين معا . مثل إضافة ربح عروض التجارة إلى أصل المال حتى وإن تحقق الربح أثناء العام أو الحول .

⁽١) الأموال الزكائية هي الأموال التي يملكها الشخص وتخضع الزكاة .

⁽٢) أبو عبيد ، الأموال ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦٥ .

أما إذا كان المال المستقاد من جنس آخر غير جنس المال الأصلى قلا يزكى معه ، وإنما يزكى مستقلا عنه ، مثل شخص يملك نصاباً أو أكثر من الفنم وكسب نقودا فإن النقود لا تضاف إلى الفنم وإنما تزكى بشروطها .

أما الزروع والشمار والثروة المعنية والمائية فتؤخذ زكاتها قور اكتمال نعوها وبلوغ النصاب ، حيث لا يشترط في هذه الأموال حولان الحول (أي مرور العام) على النصاب ، وكذلك المال المستقاد ، حيث إن المال المستقاد هو المال الذي يملكه الشخص ملكا جديدا ولم يزك من قبل ، أي هو مال ليس نماء لمال يملكه الشخص وإنما هو مال حصل عليه الشخص بسبب مستقل عن ماله ، مثل الأجر عن العمل ، والمكافأت ، والأرباح العارضة ، والهية ، فهذه الأموال المستفادة تجب فيها الزكاة فور استفادتها ودون انتظار لحولان الحول بشرط أن يبلغ المال النصاب أو أكثر .

الفلامية

مما سبق يتضع أنه ليس في كل مال يملكه الإنسان زكاة ، فالإسلام لم يفرض الزكاة في أي مال هكذا دون ضوابط تراعى حال المكلف بإخراج الزكاة ، فصاحب المال الذي عليه دين لا تؤخذ منه زكاة إلا بعد خصم الدين من وعاء الزكاة ، والمال المعد للاستعمال الشخصى لا زكاة فيه لأنه غير معد للنماء . كما لا تفرض الزكاة إلا بعد أن ينفق صاحب المال من ماله على حوائجه الأصلية وحوائج أسرته ، فالم زكاة إلا من الفائض بعد خصم قيمة هذه الحوائبج .

وهكذا يتبين لنا أنه إذا توفرت الشروط العامة لفرض الزكاة في المال وهي:

- الملك التام المال .
 - التمـــاء .
- بلوغ النصاب الشرعي ، وغلوه من الديون ومن الحوائج الأصلية .
 - حولان الحول الهجري على ملك النصاب .

فإن الزكاة تجب في المال . ونظرا لتعدد الأموال وكثرة أنواعها واختلاف نصاب بعضها عن البعض الآخر فإننا سنقوم في الباب التالى بتوضيح نصاب الزكاة لكل مال على حدة ، وتحديد سعرائزكاة لكل مال ، ثم نقوم بتوضيح كيف يتم احتساب وعاء الزكاة لكل مال على حدة ، حيث إن رعاء الزكاة هو المبلغ الفاضع للزكاة والذي يجب أن تؤخذ منه الزكاة ، وحده الادني هو مبلغ النصاب ، فإذا كان هذا الوعاء نصابا كاملا فاكثر ، فالزكاة تجب فيه ، وإذا كان أتل

فمثلا إذا كان النصاب لمال معين هو ١٠٠ جنيه ، وكان وعاء الزكاة ٢٠٠ جنيه جنيه ، فالزكاة تجب في الـ ٣٠٠ جنيه كلها ، وإذا كان وعاء الزكاة ١٠٠ جنيه فالزكاة تجب أيضا في الـ ١٠٠ جنيه ، أما إذا كان وعاء الزكاة هو ٩٠ جنيها فلاركاة .

الباب الثاني

كيف تقدر زكاة أموالك ؟

الباب الثاني

كيف تقدر زكاة أموالك ؟

قى الباب السابق تم عرض موجز لمعظم الأمور المتطقة بالزكاة ، كما تم الإموال التي تجب فيها الزكاة ، والشروط العامة لفرض الزكاة في الاموال ، وفي هذا الباب نعرض لكيفية تقدير زكاة كل مال على حدة ، فالشروط الخاصة والواجب توافرها في المال لتفرض فيه الزكاة تختلف من مال إلى آخر ، فمثلا شروط فرض الزكاة في الزروع والثمار تختلف عن شروط فرض الزكاة في التجارة ، وذلك من ناحية الوعاء ، والنصاب ، والسعر ، ووقت الاداء وغير ذلك ، ويتم تقدير زكاة أي مال بتحديد الوعاء الخاضع الزكاة أولا ، ثم مقارنته بالنصاب الشرعي الزكاة العوب الوجوب أو عدم وجوب الزكاة في هذا المال ، ثم تحديد سعر الزكاة الواجب التطبيق .

وسوف يتم عرض لهذه الأمور لكل مال على حدة وذلك في فصول عشرة كالآتي:

- القصل الأولى: كيفية تقدير زكاة الزروع والثمار والأرض الزراعية .
 - القصل الثاني : كيفية تقدير زكاة الذهب والفضة والنقود .
 - القصل الثالث : كيفية تقدير زكاة التجارة والصناعة .
- الفصل الرابع: كيفية تقدير زكاة الأسهم والسندات وشهادات الاستثمار وبوالص التأمين على الحياة.
 - القميل المامس : كيفية تقدير زكاة الستغلات .
 - القصل السادس: كيفية تقدير زكاة كسب العمل والهن الحرة ،

- القصل السايم: كيفية تقدير زكاة الأرض الفضاء.
- الفصل الثامن: كيفية تقدير زكاة المعادن والركاز وما يستفرج من البحر.
 - القصل التاسع : كيفية تقدير زكاة النعم ،
- القصل العاشر: كيفية تقدير زكاة أكثر من مال يملكه شخص واحد

وبعد الفصل الماشر يتم عرض موجز الكيفية تقدير وأداء وكاة الفطر وذلك حتى تتم الفائدة المرجوة من هذا الكتاب.

القصل الآول

كيفية تقدير زكاة الزروع والثمار والأرض الزراعية

١ - زكاة الزروع والثمار والأرض الزراعية

تعتبر الأرض ثروة طبيعية ضرورية لاستعرار الحياة ، والأرض الزراعية من وجهة نظر الإسلام تعد من عروض القنية (الأصول الثابئة) ، والتي تجب الزكاة في صافي إيرادها سواء أكان هذا الإيراد الصافي زرعا ، أو شرا ، أو نقدا ، ويقصد بالثرر كل ما خرج من الأرض واستنبت بالبئر ، ويقصد بالثمر كل ما تنتجه الأشجار ، ويقصد بالنقد العائد الذي يحصل عليه مالك الأرض نظير تأجيرها للغير .

وهذه الزكاة واجبة بالكتاب الكريم، وبالنسبة النبوية الشريفة، حيث قال سبحانه وتعالى في الآية (١٤١) من سورة الأنعام " وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفا أكله والزيتون والرمان متشابها وغير متشابه كلوا من ثمره إذا أثمر وأتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يجب المسرفين " ، كما روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله: " فيما سقت السماء والعبون العشر، وفيما سقى بالنضع نصف العشر" (١).

٢ - الزروع والثمار التي تجب فيها الزكاة ومتى تجب:

تجب الزكاة في كل ما يخرج من الأرض من زروع وثمار مختلفة ، مثل الشمير والقمح ، والخضر والفواكه وغيرها ، وتجب الزكاة في الزروع والثمار فور اكتمال نموها ، ويلوغ النمساب ، وهذا يعنى أنه لا يشترط مرور عام هجرى على اكتمال النصاب في زكاة الزروع والثمار ، وذلك عملا بقوله سبحانه وتعالى " وأتوا حقه يوم حصاده " (۲) ، وتضرج الزكاة من نفس جنس الزرع أوالثمر

⁽١) صحيح البخاري ، جرَّه أول ، طبعة دار الشعب ، ١٣٩٠ هـ ، ص ٥٥٠ .

⁽٢) سورة الأنعام الاية ١٤١ .

فى الأصناف التى يمكن التى يمكن إخراج زكاتها من جنسها مثل الفواكه والخضر ، والقمح والشعير ، وغيرها ، أما الأصناف التى لا يمكن إخراج زكاتها من جنسها نفسه مثل القطن والكتان وغيرهما ، فإن الزكاة تخرج بالقيمة ، كما يمكن إخراج الزكاة بالقيمة أيضا لأصناف مثل الفواكه والخضر والقمح وغيرها ، إذا كان في هذا مصلحة للفقير .

٣ - على من تجب زكاة الزروع والثمار:

يخضع لزكاة الزروع والشار صاحب البدر ، أى الزراع نفسه سواء أكان مالكا للأرض الزراعية أم مستأجرا لها ، أى أن من بحورته الأرض الزراعية ، ويباشر فيها الزراعة بنفسه هو الذي يخضع لزكاة الزروع والشار.

فإذا كان المائز للأرض الزراعية مالكا لها ، فإنه يؤدى زكاة الزروع والثمار بعد خصم كافة التكاليف (كما سنوضح) ، بما فيها ضريبة الأطيان الزراعية التي تدفع للدولة .

وإذا كان الحائز للأرض الزراعية مستأجرا لها ، فإنه يؤدى ذكاة الزروع والثمار بعد خصم كافة التكاليف بما فيها الإيجار الذي يحصل عليه المالك .

ويقوم مالك الأرض الزراعية الذى يؤجرها للغير باداء زكاة الزروع والثمار عن قيمة الإيجار الذى يحصل عليه بنفس سعر زكاة الزروع والثمار ، إذا بلغ هذا الإيجار قدر نصاب زكاة الزروع والثمار ، وذلك بعد خصم ما يدفعه كضريبة أطيان للدولة من الوعاء الغاضع للزكاة .

أما إذا كان استغلال الأرض يتم بطريقة المزارعة ، فإن الزكاة تجب على كل من صاحب الأرض والمزارع ، إذا بلغ نصيب كل منهما بمفرده نصابا فاكثر ، رإذا كان نصيب أى منهما أقل من النصاب فلا زكاة عليه ،

غ - نصاب رُكاة الزروع والثمار :

يقدر نصاب زكاة الزروع والثمار للأصناف التي تكال بحوالي ، ٥ كيلة ،
فقد روى عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قوله : " ليس فيما بون خمسة
أوسق معدقة " (١) ، والوسق يتكون من ستين مباعا ، وبذا يكون النصاب
الشرعي لزكاة الزروع والثمار للأمناف التي تكال هو أربعة أرادب ووبية ، أي
حوالي ، ٥ كيلة كما ذكر (٢) .

ويقدر نصاب زكاة الزروع والثمار الأصناف التى لا تقدر بالأرادب ولا تكال مثل القطن والكتان وغيرهما بالقيمة ، فإذا بلغت قيمة الشارج من الأرض للأصناف التى لا تكال قيمة خمسين كيلة ، من أوسط ما يكال من الحبوب ، فإن النصاب يكون قد اكتمل ، وببدأ في تقدير النصاب بعد الجفاف في الثمار ، وبعد التنقية والتذرية في الحبوب ، وبعد جنى القطن ، وبعد جمع الخضير والفاكهة .. ومكذا .

والخلاصة أن النصاب الشرعى الذي يستوجب فرض الزكاة بالنسبة الزروع والثمار ، هو مقدار خمسين كيلة في الأصناف التي تكال ، وقيمة خمسين كيلة من الحبوب في الأسناف التي لا تكال .

ه - سعر زكاة الزروع والثمار:

يتحدد سعر زكاة الزروع والثمار بناء على آسلوب الرى المستخدم فى رى الأرض الزراعية ، فيكون السعر هو العشر (١٠٪) للزروع والثمار التى رويت بغير جهد أو كلفة ، كان تكون رويت بماء المطر أو من عين كبيرة ، أو الرى بالراحة ، أو أن يكون الزرع من الذي يشرب بعروقه (البعلى) .

⁽۱) صحيح البقاري ، مرجع سبق نكره ، ص ١٤٤ .

 ⁽٢) الصناع بالكيل هو سدس الكيلة ، فيكون الوسق عشر كيلات مصرية ، ويكون النصاب خمسين كيلة .

ويكون السعر هو نصف العشر (ه/) للزروع والشمار التي رويت بالة ، أو بكلفة ، وذلك عملا بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم " فيما سقت السماء والميون المشر ، وما سقى بالنضح نصف العشر" (١) .

٦ - كيفية تقدير زكاة الزروع والثمار:

يتم تقدير زكاة الزروع والثمار كالأتي:

- (1) تحديد الوعاء الخاضع للزكاة .
- (ب) مقارنة الوعاء بالنصاب الشرعى الزكاة ، فتجب الزكاة إذا كان الوعاء مساويا للنصاب أو أكبر منه .
- (حـ) تحديد سعر الزكاة الواجب التطبيق ، وهو يتبع طريقة الرى المستخدمة.
- (د) تحديد مقدار الزكاة الواجبة بضرب قيمة الوعاء في سعر الزكاة الواجب التطبيق.

(۱) تحديد الوعاء الخاضع للزكاة:

يتحدد الوعاء الخاضع ازكاة الزروع والثمار بصافى إيراد الأرض الزراعية للزرعة الواحدة وذلك كالأتى:

١ - تصديد ثانج الأرض الإجمالى : وذلك بقياس ما أنتجته الأرض سواء عينا أو نقدا ، كأن يكون الناتج مثلا مائة كيلة قمح ، أو يكون الناتج مثلا مبلغ . . ه جنبه ثمن قطن .

٣ - يخصم من هذا الناتج الإجمالي الآتي بعد :

- (1) إجمالي النفقات والتكلفة عدا تكلفة الري .
- (ب) الديون التي على صاحب الزرع أو الثمر.

فيكون لدينا الإيراد الصافى للأرض الزراعية ، أى الوعاء الماضع للزكاة.

⁽١) منحيح البخاري ، مرجم سبق ذكره ، ص ١٥٥ .

النفقات والتكلفة التي تخصم من ناتج الأرض الإجمالي :

يتم احتساب الآتى بعد من النفقات والتكلفة التي تخصم من الناتج الإجمالي للأرض وذلك حتى يتم التوصل إلى الإيراد الصافي للأرض:

١ -- يتم احتساب كل ما ينفقه الزارع على الزرع من نفقات مختلفة مثل. : ثمن البنور ، ثمن السماد ، ثمن المبيدات الحشرية ، أجور العمال ، تكلفة الصماد ، تكلفة التنقية ، تكلفة التذرية ، تكلفة النقل ، وغير ذلك من النفقات الضرورية واللازمة لإنبات الزرع أو الثمر وحتى إتمام الجني .

٢ - يتم احتساب ما يدفعه مالك الأرض التي يزرعها ينفسه أو يؤجرها للفير كضريبة أطيان زراعية اللولة ، ضمن النفقات الواجبة الخصم من ناتج الأرض الإجمالي .

٣ - إذا كانت الأرض مؤجرة للغير ، فإن المستأجر يحسب ما يدفعه
 كإيجار لها ضمن النقات الواجية القصم .

3 - إذا كان مالك الأرض يؤجرها للغير بمقابل نقدى ، فإن تكلفته هي ضريبة الأطيان التي يعفعها للدولة ، فيتم خصصها من إجمالي القيمة الإيجارية ، ويكون المتبقى هو وعاء الزكاة الذي يجب مقارنته بالنصاب .

ويجمع عناصر النفقات والتكلفة هذه بالإضافة إلى الديون التي على صاحب الزرع أو الثمر ، تتحدد التكلفة أو النفقات الإجمالية الواجبة الخصم من الناتج الإجمالي للأرض ، وما يتبقى يكون هو الوعاء الخاضع للزكاة .

(ب) مقارنة الوهاء الخاضم للزكاة بالنصاب :

بعد تحديد الوعاء ازكاة الزروع والثمار، نتم مقارنته بالنصاب الشرعى للزكاة الزروع والثمار (خمسين كيلة من الحبوب للأصناف التي تكال ، أو قيمة خمسين كيلة من الحبوب للأصناف التي لا تكال) ، فإذا كان مساويا له أو أكبر فالزكاة وإجبة .

(حـ) تحديد سعر الزكاة الواجب التطبيق:

يتحدد سعر الزكاة الواجب التطبيق وفقا الأسلوب الرى المستخدم ، فإذا كان الرى بدون كلفة فللسعر هو ١٠ ٪ ، وإذا كان بكلفة فالسعر هو ٥ ٪ .

واذا فقد استبعدت نفقات الرى عند حساب نفقات الزراعة التي تخصم من الناتج الإجمالي ، وإذا تم حساب نفقات الرى ضمن نفقات الزراعة الواجبة الخصم من الإنتاج الرجمالي فإن السعر الواجب التطبيق هو ١٠ ٪ لأنه في هذه الحالة يكون الرى بدون كلفة .

(د) تحديد مقدار الزكاة الواجبة :

ويتم بضرب قيمة الوعاء الخاضع للزكاة في سعر الزكاة الواجب التطبيق ، فنحصل على مقدار الزكاة الواجب في هذه الزروع أن الثمار .

امثلة توضع كيفية الزكاة للزروع والثمار في حالات مختلفة ولأنواع مختلفة من الزروع والثمار:

(وسيرد في هذه الأمثاة أرقام تمثل ثمن شراء أو ثمن بيع أو سـعر
تكلفة ، وهذه الأرقام مقترحة لفرض التوضيح فقط ، وليس لها علاقة بالواقع ،
كما سيرد أيضا تقميل كثير لمناصر الإيرادات وعناصر النفقات ، والفرض
من هذا التقميل هو إزالة اللبس والغموض لدى القارئ فيما يجب اعتباره
كإيراد يضاف إلى الوعاء الخاضع الزكاة ، وفيما يجب اعتباره كتكلفة يجب
استبعادها من الوعاء الخاضع الزكاة) .

 (1) كيفية تقدير الزكاة ألى حالة قيام صاحب الأرض بزراعتها بنفسه:

١ - مثال لمبنف لا يكال:

إذا فرض أن أحد الأشخاص يعتلك قطعة من الأرض الزراعية مساحتها خمسة أفدنة ، وقام بزراعتها قطنا ، وكان الناتج الإجمالي للقطن هــو ٥٦ قنطارا ، بواقع سبعة قناطير الفدان الواحد ، فكيف يقدر زكاة هذا المحمول إذا علم الاتى:

(1) إجمالي المصاريف والنفقات والتكلفة من بداية تجهيز الأرض الزراعة وحتى جنى القطن ربيعه وبيع الحطب مبلغ ٢٠٠٠ جنيه .

وهذا المبلغ هو إجمالي الإنفاق في عنامس التكلفة الآتية :

١ - تجهيز الأرض الزراعة (حرث ، قنوات ، أجور ... ألخ) .

٧ – تُمن البذور .

٣ - ثمن السماد .

٤ - أجور مقارمة دودة باليد .

ه - تكاليف رش بالمبيدات الحشرية (ثمن المبيدات - أجور العمال) .

٦ - تكاليف عزق القطن .

٧ - تكاليف جنى القطن .

٨ - تكاليف تقطيم الحطب وجمعه .

٩ - تكاليف نقل (للسماد ، والبدر ، والمصول) .

١٠ - قيمة الضرائب والرسوم المدفوعة الدولة عن الضمسة أفدنة ، وذلك عن سنة كاملة ، لأن زراعة للقطن عادة تستغرق سنة .

(ب) إجمالي الإيرادات من بيع القطن والحطب مبلغ ، ٢٩٠٠ جنيه .

وهذا المبلغ هو إجمالي الإيرادات الآتية :

١ - ثمن القطن وهو يساوى قيمة الناتج × سعر بيع القنطار وهو ٨٠
 جنبها القنطار الواحد .

ه ۲۸۰۰ = ۲۸۰ چنیه .

٢ - ثمن بيع الحطب وقد تم بيعه بمبلغ ١٠٠ جنيه .

إذن فشن القطن + ثمن بيع المطب = ٢٨٠٠ + ١٠٠ = ٢٩٠٠ جنيه .

(ح) الأرض تروى بكلفة ،

كالأتى:

- (د) يقدر النصاب بخمسين كيلة قمع.
- (هـ) مناحب الأرض مدين للغير بمبلغ ٢٠٠ جنيه .
- (ں) يحتاج صاحب الأرض إلى أردب قمح (١٢ كيلة) لاستعماله الشخصى . الحل :

يمكن حل هذا المثال ومعرفة مقدار الزكاة الواجبة في هذا المحصول

- ١ -- تحديد قيمة الوعاء الخاضع للزكاة وذلك كالآتي:
- (أ) خصم قيمة النفقات الإجمالية من الإيراد الإجمالي فيكرن الناتج هو صافي الإبراد .
 - إذن قصافي الإبراد = ١٨٤٠ ٢٤٠ = ٢٤٠ حنيه.
 - (ب) يخصم من هذا الصافي الآتي بعد:
 - ١ الديون التي على صاحب الأرض وهي ٢٠٠ جنيه .
- ٢ ثمن الأردب الذي يحتاجه صاحب الأرض لاستعماله الشخصى وهو
 ٢٦ حنيها .
 - إنْ فإجمالي ما يقصم من الصافي = ٢٠٠ + ٣٦ = ٢٣٦ جنبها .
- (حـ) تحديد قيمة الوعاء الخاصع الزكاة بالنقود وذلك بخصم مبلغ ٢٣٦ جنيها من صافي الإمراد .
 - إنن فقيمة الوعاء الخاصع للزكاة = ١٢٤٠ ٢٣٦ = ١٠٠٤ جنيها .
- (د) تحديد الوعاء الخاضع للزكاة بالقمح ، وذلك بقسمة قيمة الوعاء بالنقود
 - على ثمن الأردب فتحصل على مقدار الوعاء بالأردب وهو:
 - ١٠٠٤ ÷ ٣٦ = ٢٨ أردب قمح تقريباً .
 - أي ٣٣٦ كيلة قمح (٢٨ × ١٢) .

٢ - مثال لمبنف بكال :

إذا فرض في المثال السابق أن صاحب الأرض قام بزراعتها قعداً ، وأن الناتج الإجمالي كان ٤٠ أردب قمح بواقع ٨ أرادب لكل فدان ، وذلك علاقة على عشرين حمل تبن ، فكيف تقدر زكاة هذا المحصول إذا علم الاتن :

(1) إجمالي المصاريف والنفقات والتكلفة من بداية تجهيز الأرض للزراعة وحتى إتمام عملية العصاد والتنرية وبيع القمع والتبن هو جنيه وهذا المبلغ هو إجمالي الأنفاق في عناصر التكلفة الآتية :

١ - تجهيز الأرض للزراعة .

٢ – ثمن البدر .

٣ – ثمن السماد .

٤ – تكاليف مبيدات حشرية .

ه - تكاليف نقل وتحميل.

٦ - تكاليف حصاد ودراس وتذرية .

ا قيمة ما دفع كضرائب ورسوم للدولة عن خمسة أفدنة ، وذلك عن نصف سنة فقط (لأن زراعة القدم تستغرق نصف السنة فقط) .

(ب) أجمالي الإيراد هو مبلغ ١٨٤٠ جنيه ؛ . وهذا المبلغ يشمل
 الإيرادات الآتية :

\ - ثمن بيع القمح وهو يساوى ١٤٤٠ جنيه (ثمن الإردب ٣٦ جنيها في عدد الأرادب ٤٠) .

٢ - ثمن بيع التبن وهو يساوى ٤٠٠ جنيه (بواقع ٢٠ جنيها الحمل في ٢٠ حمالا).

إذن فإجمالي الإيرادات = ، ١٤٤ + ، ، ٤ = ، ١٨٤ جنيه .

(م) الأرض تروى بكلفة .

(د) تقدر قيمة نصاب زكاة الزروع والثمار بقيمة خمسين كيلة قمع وثمن الكيلة
 في السوق ٣ جنبهات .

إذن فقيمة النصاب = . ٥ × ٣ = . ١٥ جنيها .

(هـ) أن مناحب الأرض ليس عليه أي ديون للغير.

الحسل:

يمكن حل هذا المثال ومعرفة مقدار الزكاة الواجبة في هذا المحصول كالاتي:

ا - تحديد قيمة الوعاء الخاضع للزكاة ، وذلك بخصم إجمالي النفقات كما
 أي (أ) من إجمالي الإيرادات كما في (ب).

إذن فالرعاء الفاضع للزكاة = ٢٩٠٠ - ١٢٠٠ = ١٧٠٠ جنيه .

٢ -- مقارنة هذا الوعاء بالنصاب الشرعى للزكاة وهو قيمة خمسين كيلة قمح
 وهو ١٥٠ جنيها ، إذن فالوعاء ١٧٠٠ جنيه أكبر من النصاب ١٥٠ جنيها ،
 إذن فالزكاة وإجبة .

٣ - تحديد سعر الزكاة الواجب التطبيق:

وبما أن الأرض تروى بكلفة ، إنن فسعر الزكاة الواجب التطبيق هو ٥ ٪ ، حيث لم يتم احتساب أى تكلفة للرى ضمن عناصر النفقات (كما جاء بالثال) .

ع- مقدار الزكاة الواجبة يساوي قيمة الوعاء في سعر الزكاة .

٢ - بمقارنة هذا الوعاء وهو ٣٣٦ كيلة بالنصاب وهو ٥٠ كيلة نجد أن الوعاء
 أكبر فالزكاة وإجبة .

٣ – تحديد سعر الزكاة الواجب التطبيق :

بما أن الأرض تروى بكلفة ، إذن فسعر الزكاة الواجب التطبيق هو ٥ ٪ ، حيث لم يتم احتساب أي تكلفة الري ضمن عناصر التكلفة (كما جاء بالمثال).

٤ -- تحديد مقدار الزكاة الواجبة ، وذلك بضرب قيمة الوعاء × سعر الزكاة

إذن فالزكاة الواجبة =
$$\frac{1777 \times 0}{1.0}$$
 = $\frac{1177 \times 0}{1.0}$ = $\frac{1177 \times 0}{1.0}$ أو $\frac{1177 \times 0}{1.0}$ = $\frac{1177 \times 0}$ = $\frac{1177 \times 0}{1.0}$ = $\frac{1177 \times 0}{1.0}$ = $\frac{1177 \times$

ملاحقلسة

فى هذا المثال تم تحويل قيمة الناتج إلى نقود أولا ، ثم تحويل قيمة الناتج الى نقود أولا ، ثم تحويل قيمة الوعاء بعد ذلك إلى قمح ، وقد تم هذا بغرض خصم إجمالي التكلفة ، حيث أن التكلفة تقدر بالنقود والناتج هو قمح وتبن ، إذن فإنه يجب الترحيد في القياس لإمكان الخصم ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه إذا كان هناك ديون على الشخص فإنه إذا كان هناك ديون على الشخص فإنه وايست بالقمح .

(ب) كيفية تقدير الزكاة في حالة قيام مساحب الأرض بزراعتها بطريقة المزارعة :

مثال:

إذا فرض أن صاحب أرض زراعية يمثلك عشرة أقدنة ، وقام بإعطائها لمزارع ليقوم بزراعتها ، وقد اتفقا على أن يتم توزيع صافى الناتج بينهما مناصفة ، وقد قام المزراع بزراعة الأرض فولا ثم أرزاً ، فكيف تقدر زكاة هذه المحاصيل إذا علم الآتى :

أولا: بالنسبة لزراعة القول:

(1) إجمالى التكلفة والنفقات والمصاريف من بداية تجهيز الأرض الزراعية وحتى إتمام عملية التذرية والتنقية للغول هو مبلغ ١٢٠٠ جنيه هذا المبلغ يشمل النفقات والتكلفة الآتية:

- ١ تجهيز الأرض .
 - ٠ ٢ -- قيمة البدر ،
 - ٣ ثمن السمادي
- أ تكاليف مبيدات حشرية وإزالة الحشائش.
 - ه تكاليف نقل وتحميل .
 - ٦ تكاليف حصاد ودراس وتذرية .
- ٧ قيمة ما دفع كضرائب ورسوم النولة عن نصف سنة العشرة أفدنة
 حيث إن زراعة الفول تستغرق نصف السنة .
- (ب) إجمالي الإيراد هو مبلغ ٣٦٠٠ جنيه . (وهذا المبلغ يشمل الإيرادات الاتية :
- احش بيع القول ٢٥٠٠ جنيه (شن ٧٠ أردب قول هي كمية إنتاج الأرض بسعر الأردب ٥٠ جنيها).
- ۲ ثمن بيع العطب كمرعى ١٠٠ جنيه (حيث تم بيع العطب كمرعى الغنم) إذن فإجمالي الإيراد = -0.7+1.1 جنيه .
 - (حم) الأرض تروى بكلفة .
 - (د) يقدر النصاب بخمسين كيلة فول.
- (هـ) يحتاج صاحب الأرض والمزارع إلى ٢ أردب فول للاستعمال الشخصى.

(و) ليس على صاحب الأرض ولا على المزارع أي ديون للغير .

الطرن

يمكن حل هذا المثال ومعرفة مقدار الزكاة الواجبة على كل من صاحب الأرض والمزارع باتباع الآتي:

١ -- تحديد الوعاء الماضم للزكاة كالآتي :

- (1) تحديد منافى الإيراد ، وذلك بخصم إجمالى التكلفة من إجمالى الإيراد إذن فصافى الإيراد = ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ = ٢٤٠٠ جنيه .
- (ب) يغصم من هذا المعافى قيمة ٢ أربب قول مخصصة لاستعمالهما
 الشخصي وقيمة الـ ٢ أربب هر ٢٠٠٠ جنيه .

إذن فصافى الإيبراد بعد خصم الـ ٢ أردب فنول = ٢٤٠٠ - ١٠٠ = ٢٣٠٠ جنبه .

(ح) تحديد الوهاء الفاضع لكل منهما ، وذلك بقسمة صنافي الإيراد (كما في ب) على اثنين حيث إن الذارعة بالنصف .

إذن فالرماء الخاضع ازكاة كل منهما هو:

(د) تحديد الوعاء الخاضع الزكاة بالفول ، وذلك بقسمة قيمة الوعاء بالنقود على شن أردب الفول .

إذن غالوعاء الخاضع للزكاة هو = ١١٥٠ – ٥٠ = ٢٣ أربب فول . أي YY1 كيلة فول .

 ٢ - بمقارئة هذا الهاء الخاضع النزكاة بالنصاب ، نجد أو الهاء إكبر ، إنن فالزكاة واجبة . ٣ - تحديد سعر الزكاة الراجب التطبيق:

بما أن الرى بكلفة ، إنن فسعر الزكاة الواجب التطبيق هو ٥٪ حيث لم يتم احتساب أي نفقات الرى ضمن عناصر التكلفة .

٤ - تحديد مقدار الزكاة الواجبة وذلك بضرب الوعاء × سعر الزكاة .

. الزكاة الواجبة بالنقو. $=\frac{100}{100}$ ه مقدار الزكاة الواجبة بالنقو.

ل ب) مقدار الزكاة الواجبة بالكيل
$$\frac{YVY}{V..}$$
 مقدار الزكاة الواجبة بالكيل (ب)

وهذا القدر واجب على كل واحد منهما ، أى أن على المزارع إخراج هذا القدر ، وعلى معاصب الأرض أيضا إخراج هذا القدر نفسه ، أي أن كل واحد منهما يزكى عن نفسه .

ثانيا : بالنسبة لزرامة الأرز :

لتقدير زكاة كل منهما عن زراعة الأرز يمكن اتباع نفس الفطوات السابقة ، مع مراعاة المتلاف التكلفة والناتج بالنسبة للأرز عنها بالنسبة للفول ، حيث يمكن حساب زكاة أي محصول إذا اتبعت نفس الخطوات السابقة مع وضع الأرقام القعلية للنفقات والإيرادات أمام عناصر الإيرادات والنفقات الوجب الاعتداد بها عند تقدير الزكاة .

وفى هذا المثال تم افتراض أن الأرض ستزرع فولا ثم أرزا ، وذلك لأنه فى حالة الزراعة بالمزارعة فإنه عادة لا يتم التحاسب بين الشريكين إلا فى نهاية السنة ، ولكن لأغراض الزكاة وتقديرها بجب التحاسب فى نهاية كل زرعة ، وذلك لإخراج زكاة الزروع والثمار ، حيث يجب إخراجها فور إعداد المحصول ، وعلى هذا فيجب تقدير زكاة الفول فور إعداده قبل فور إعداد المحصول ، وعلى هذا فيجب تقدير زكاة الفول فور إعداده قبل نهاية السنة الزراعية ، ثم وتقد زكاة الأول فور إعداده قبل نهاية السنة الزراعية ، ثم

(حـ) كيفية تقدير الزكاة في حالة قيام معاهب الأرفى بتأجيرها للغير بمقابل نقدى أن عيني (حصة في الثانج)(١): مثال :

إذا فرض أن صاحب أرض يمتك عشرين فداناً ، وقام بتأجيرها لشخص آخر ليزرعها ، وذلك بمقابل قدره خمسون جنيهاً للفدان الواحد في السنة ، فكيف يقدر كل من صاحب الأرض والمستأجر الزكاة الواجبة عليهما إذا علم الآتي :

أولا : بالنسبة للمستأجر :

- (أ) المستثجر عليه رسوم الدولة قدرها ١٢٠ جنيها في السنة بصفته حادًا للأض.
 - (ب) المستلجر يدفع إيجاراً سنويا المائك قدره ١٠٠٠ جنيه .
 - (حم) المستأجر غير مدين بأية ديون الغير .

كيفية تقدير المستأجر لزكاته:

يمكن المستاجر أن يقدر زكاته بنفس الطريقة والأسلوب كما وضح
بالأمثلة السابقة لأنواع مختلفة من الزراعة على أن يضيف في بند إجمالي
التكاليف قيمة ما عليه كرسوم للدولة (١٢٠) جنيها كما افترضناها ، وكذا
قيمة ما يدفعه كإيجار المالك (١٠٠٠ جنيه) كما افترضناها في المثال مع
مراعاة أنه يجب عليه إخراج زكاته في نهاية كل زرعة ، ولا ينتظر نهاية السنة
الزراعية ، فإذا قام بزراعة الأرض مرتين في السنة ، فإنه يضرج الزكاة في
نهاية كل زرعة ، وهذا يراعى أن ما يتم إضافته لبند التكاليف هو نصيب
الزرعة من تكلفة الإيجار والرسوم المطلوبة الدولة ، فإذا استفرقت الزراعة مثلا
النرعة من تكلفة الإيجار والرسوم المطلوبة الدولة ، فإذا استفرقت الزراعة مثلا
الرسوم المطلوبة ، وهكذا .

 ⁽١) في حالة قيام صاحب الأرض بتأجيرها للغير بمقابل عيني فيمكنه تقدير الزكاة مثل تقدير الزكاة بطريقة المزارعة ص ٥٠ .

ثانيا - بالنسبة للمالك :

- (أ) يحصل المالك على إيجار قدره ١٠٠٠ جنيه في السنة .
 - (ب) يدفع شرائب للنولة قدرها ٢٤٠ جنيها .
 - (حـ) عليه دين قدره ٢٦٠ جنيها .
- (د) النصاب الشرعى للزكاة هو قيمة خمسين كيلة قول وهو يساوى ٢٠٠ حنه .

كيفية تقدير ألمالك لزكاته :

١ - تحديد الوعاء الخاضع للزكاة وذلك كالآتى:

(1) تحديد إجمالي النفقات وهي:

قيمة ما دفع كضرائب + الديون التي عليه = ٢٤٠ + ٢٦٠ = ٥٠٠ جنيه

 (ب) خصم إجمالى النقات من إجمالى الإيراد فنحصل على الوعاء الفاضع الذكاة:

إذن فالوعاء الخاضع للزكاة = ١٠٠٠ - ١٠٠٠ عنيه .

٢ - بمقارنة الهماء بالنصاب نجد أن الوعاء أكبر فالزكاة وأجبة .

٣ – تحديد سعر الزكاة الواجب التطبيق :

وهذا السعر هو نفسه سعر زكاة الأرض التي يمتلكها ، وذلك حسب طريقة الرى المستخدمة فيها ، فإذا كانت تروى بكلفة فالسعر هو ه ٪ ، وإذا كانت تروى بدون كلفة فالسعر هو ، ١ ٪ .

(ونفترض في هذا المثال أنها تروى بكلفة ، إذن فالسعر هو ٥٪) .

٤ - تحديد مقدار الزكاة الواجبة بضرب قيمة الوعاء × سعر الزكاة .

إذن فعلى مالك الأرض التي يؤجرها للغير إخراج زكاة عن صافي ما يتحصل عليه كإيراد .

مثال من كيفية تقدير زكاة ثمار حديقة فاكهة :

المثال :

ل فرض أن أحد الأشخاص يمثلك حديقة تنتج ثمار المانجو ، فكيف يقدر زكاة حديقته إذا توفرت المعلومات والهيانات التالية :

المطومات والبيانات :

- ١ إنتاج الحديقة في سنة التقدير حوالي ٢٠٠٠ كيلوجرام من ثمار المانجو.
 - ٢ ثمن بيم الكيل الواحد جنيه واحد .
- ٣ تتكلف الحديقة سنويا مبلغ ٥٠٠ جنيه بدرن تكلفة الرى (وذلك مثل تكلفة العزق ، التقليم ، التطعيم ، الكيماوى ، أجور العمال ، المبيدات الحشرية ... إلخ) .
 - ٤ يتم رى الحديقة بكلفة .
- م- نصاب زكاة الزروع والثمار يقدر بمبلغ ٢٥٠ جنيها (لأن النصاب هو قيمة خمسين كيلة قمح ، وقد افترضنا أن سعر كيلة القمح هو خمسة جنيهات ، إذن فالنصاب هو ٢٥٠ جنيها ً) .
- ٣ يعقع صاحب الحديقة إلى الدولة مبلغ مائة جنبه كضرائب ورسوم عن
 الحديقة في السنة .
- ٧ يحتاج صاحب الحديقة إلى ثمار ما نجو قيمتها حوالي ٢٠٠ جنيه
 لإستهلاكه الشخصي هو وأفراد أسرته .
 - ٨ مناحب الحديقة ليس عليه أي ديون للغير.

القطيوات :

يمكن حل هذا المثال باتباع الخطوات التالية:

(1) تحديد قيمة الرعاء الخاصع للزكاة.

- (ب) مقارنة قيمة الوعاء الخاضع بالنصاب الشرعى لزكاة الزروع والثمار ، فإذا
 كان مساويا أو أكبر فالزكاة وأجبة .
- (ح) تحديد سعر الزكاة الواجب التطبيق ، حيث يتم تحديده تبعاً الطريقة الرى المستخدمة .
 - (د) تحديد مقدار الزكاة الواجبة بضرب قيمة الوعاء × سعر الزكاة .
 - (أ) تحديد قيمة الوعاء الخاضم للزكاة :

ويتم كالآتي:

١ - تحديد قيمة الإيرادات الإجمالية .

٢ - تحديد قيمة التكاليف الإجمالية (عدا تكلفة الري).

- ٣ خصم قيمة التكاليف الإجمالية من قيمة الإيرادات الإجمالية فيكون الناتج
 هو صافى الإدراد .
- خصيص للاستهلاك
 الشخصي من صافى الإيراد .
 - * قيمة الإيرادات الإجمالية ~ 1.10 كيلو $\times 1$ جنيه (سعر الكيلو) = 1.10
 - * قيمة التكاليف الإجمالية = . . ه جنيه (تكلفة إنتاج) + . . ، جنيه (ضرائب ورسوم للمولة) .

= ۲۰۰۰ جنیه .

* منافى الإيراد = . . . ٢ - . . . ٢ جنيه .

* الوعاء الخاضع = . . ٤ \ (منافى الإيراد) - . . ٢ جنيه (ما خصص للاستهلاك الشخصي)

ر ۵ مستن برسم = ۱۲۰۰ متنه . (ب) بمقارنة الوعاء الخاضع الزكاة (١٢٠٠ جنيه) بالنصاب الشرعي لزكاة الزروع والثمار (٢٠٠ جنيه) نجد أن الوعاء أكبر ، إذن فالزكاة واجبة .

(ح) تحديد سعر الزكاة الواجب التطبيق:

يما أن الرى تم يكلفة ، إذن فسعر الزكاة الواجب التطبيق هن ه ٪ (لأنه إذا تم الرى بماء المطر أو تم خصم قيمة تكلفة الرى من الإيراد الرجمالي فإن سعر الزكاة الواجب التطبيق في هذه الحالة هن ١٠ ٪).

(د) تحديد مقدار الزكاة الواجبة ، وذلك بضرب قيمة الوعاء × سعر الزكاة .

إذن يجب على هذا الشخص صاحب حديقة المانجو أداء (إخراج) ملغ . ٦ جنبها كزكاة واجبة عن ثمار هذه الحديقة .

ويتم تقدير هذه الزكاة وأداؤها فور نضيج الثمار ، وبدون انتظار لمرور عام هجرى على بيع الثمار ، ويمكن أداء هذه الزكاة إما عيناً أي من نفس جنس الثمار ، أو نقداً أي بالقيمة ، ويتم اختيار الأسلوب المناسب وفقاً لما فنه مصلحة الفقير .

الفصل الثانى كيفية تقدير زكاة الذهب والفضة والنقور

يعتبر الذهب والفضة ثروة نامية تجب فيها الزكاة ، سواء اكانت هذه الثروة في شكل (نقود) ، ثم في الثروة في شكل (نقود) ، ثم في شكل (حلى) ما دامت قد بلغت النصاب الشرعى ، فالذهب والفضة معدنان حرص الناس منذ القدم على اقتنائهما واتخادهما أثماناً للأشياء ونقوداً ، كما استخدما أيضا كحلى الرجال والنساء على حد سواء ، وقد فرض فيهما الإسلام الزكاة باعتبارهما نقداً ، وبإعتبارهما حلياً ، وهذه الفرضية ثابتة بالكتاب وبالسنة وبالإجماع (()).

ونبدأ أولا بعرض كيفية تقدير زكاة النقود ثم ثانياً زكاة الحلى .

أولا: كيفية تقدير زكاة النقود

زكاة النقود :

تستعمل النقود كوسيط التعامل وكاداة لتقويم السلع والمنافع والجهود ، والنقود إما أن تكون من الذهب أو الفضة ، وإما أن تكون من معادن أخرى يقال لها الفلوس ، والنقود يمكن أن تكون ورقية كما هو الغالب الآن .

والزكاة تجب في ذات النقود باعتبارها ثروة نامية بشروط معينة هي :

- (1) أن تبلغ نصاباً معيناً .
- (ب) أن يمر عام هجرى على ملكية هذا النصاب.
- (ح) أن يكون النصاب فانضاً عن حاجات صاحبه الأصلية وخاليا من الديون .

⁽١) اللقه على المذاهب الأربعة ، مرجع سبق تكره ، ص ٧٤ه - ٥٧٥ ،

(1) رُكاة النقود من الذهب والقضة :

اعتبر النبى صلى الله عليه وسلم كلا من الذهب والفضة نقداً شرعيا وأوجب فيهما الزكاة (١) وقام عليه الصلاة والسلام بتحديد قيمة نصاب كل منهما ، كما هدد أيضاً سعر الزكاة الواجب التطبيق .

١ – تصاب الذهب :

هند الرسول - صلى الله عليه وسلم - نصاب الذهب بالوزن وليس بالعند ، فقدر نصاب الذهب بعشرين مثقالا من الذهب ، وهو حالياً يعادل وزن ٨٥ جراماً ذهباً (٢) .

٢ - تصاب القضة :

حدد الرسول صلى الله عليه وسلم نصاب القضة بالوزن أيضاً فقدر , نصابها بمائتى درهم فضة ، وهو ما يعادل حاليا وزن ٥٩٥ جراماً من القضة (حوالي ٢٠٠ جرام فضة) (٢)

٣ - سعر ذكاة التقود من الذهب والفضة :

حدد الرسول صلى الله عليه وسلم سعر زكاة النقود لكل من الذهب والقضة بريع العشر أي ه , ٢/ (٤).

غ - كيفية تقدير زكاة الذهب والفضة :

(أ) تقدير زكاة الذهب:

على الرغم من اختفاء الفقود الذهبية من التعامل فإن هذا لا يمنع من تمك البعض للذهب سواء أكان تبرأ أو سيائك ، وعلى هذا فمن ملك من التبر أو السبائك ما يساوى ٨٥ جراما ذهباً أو أكثر فعليه إخراج الزكاة بنسبة ٥ . ٢ ٪ (ربع العشر) إذا كانت باقى الشروط الأخرى مستوفاة .

⁽١) أبو عبيد ، الأموال ، مرجع سبق ذكره ، ص ٠٠٠ .

⁽٢.٣.٢) التوجيه التشريعي في الإسلام ، مرجع سيق ذكره ، ص ١١٦ .

والثال التالي يوضع ذلك:

شخص يمتلك ١٠٠ جرامات ذهب في شكل سبائك ، ومر عام هجرى على ملكيته هذا القدر من الذهب ، فما هي الزكاة الواجبة عليه إذا علم أنه مدين بمبلغ ، ١٥ جنيها ، وأنه لا يحتاج من هذا الذهب لنفقاته الأصلية ، وأن سعر جرام الذهب فرضاً هو ١٥ جنيها (١) .

المحل:

بمكن حل هذا المثال كالأتي:

١ - تحديد مقدار الوعاء الخاصم للزكاة .

٢ - مقارئة هذا الوعاة بالنصاب الشرعى لزكاة الذهب ، فإذا كان مساوياً له أو
 أكد فالزكاة واجبة .

٣ - تحديد مقدار الزكاة الواجبة بضرب قيمة الوعاء × سعر الزكاة (٥, ٢٪)

١ - تمديد الوماء الماضم للزكاة:

يتم تحديد هذا الوعاء بخصم مقدار الدين من القدر الذي يمتلكه هذا الشخص وذلك كالاتي:

الوعاء الخاضع للزكاة = مقدار مايمتلكه الشخص من ذهب – الدين بالذهب = ۱۰ – ۱۰ جرام ذهب .

⁽١) هي هذا المثال افترض أن صاحب المال ليس له أي مصدر دخل أخر ء أو أي نفود أخرى وذلك لسهولة إيضاح كيفية التقدير ، فإذا كان لديه أموال أخرى أمكن معرفة كيفية تقدير الزكاة على هذه الأموال بمراجعة الفصل العاشر .

٢ - بمقارنة هذا الهماء (١٠٠ جرام) بنصاب الذهب (٨٥ جرام) نجدان أكد وإذا فالزكاة وإجبة.

ويمكن حل هذا المثال بطريقة أخرى وذلك بتحويل قيمة الذهب والنصاب إلى نقود كالأتى:

١ - تحديد قيمة الذهب بالعملة المستخدمة (الجنيه المصرى)

= مقدار الذهب × سعر الجرام .

. ا $11 \times 01 = .07$ جنبها

٢ - تحديد قيمة الوعاء بالعملة المستخدمة وذلك بطرح قيمة المدين النقدى من
 قيمة الذهب .

 $Y = \pi$ حديد قيمة النصاب بالعملة المستخدمة وذلك بضرب قيمة مقدار النصاب x سعر الهرام .

 إذن فبمقارئة الوعاء وهو ١٥٠٠ جنيه بالنصاب وهو ١٢٧٥ جنيها نجد أن الزكاة واجبة .

ه - مقدار الزكاة الواجبة = قيمة الوعاء × سعر الزكاة

ملاحظة :

عند تقدير الزكاة بالطريقة الثانية أى بطريقة تحويل قيمة الذهب إلى النقود المستخدمة يجب مراعاة الآتى: إن الأصل في نصاب الذهب هو الاعتداد بالوزن ، فإذا كان الوعاء الفاضع اذكاة الذهب هو ٨٥ جراماً ذهباً أو أكبر فالزكاة واجبة مهما كانت قيمة الذهب .

٧ - في حالة التحويل إلى نقود يجب أن يكون سعر الجرام وإحداً لكل من النصاب والوعاء ، بمعنى أن يتم تحديد قيمة جرام الذهب بالعملة المستخدمة ، ثم نضرب هذه القيمة × وزن النصاب ، ثم نضرب نفس القيمة × وزن مقدار ما بدلكه الشخص .

(ب) تقدير زكاة الفضة :

زكاة الفضة مثل زكاة الذهب من ناحية الاعتداد بالوزن ، فمن يملك من الفضة نقوداً أو سبائك ما يزن ، ١٠ جرام (٥٩٥ جرام) أو أكثر فعليه زكاة بنسبة ربع العشر أى ٥ ، ٢ ٪ ، وذلك إذا كانت باقى الشروط مستوفاة .

والمثال التالي يوضيح ذلك:

الشال :

شخص يمتك . ١٥٠٠ جرام فضة في شكل سيائك ، وبد عام هجري على ملكيته هذا القدر ، وكان سعر جرام الفضة حوالي ٤٠ قرشاً مصرياً ، وهذا الشخص ليس مدينا لأحد ويحتاج إلى ٢٠٠ جنيه مصرى نفقات علاج له ، فكيف يقدر زكاة هذه الفضة ؟ (١) .

العبل :

يمكن حل هذا المثال كالآتى:

١ - تحديد الوعاء الخاصم للزكاة .

⁽١) في هذا المثال المترض عدم عجود أموال آخري لدى الشخص لسهولة إيضاح كيفية تقدير الزكاة لمال واحد ، أما إذا كان لديه أموال أخرى ، فلمعرفة كيفية تقدير الزكاة الأكثر من مال تراجع القصل الماشر .

- ٢ مقارنة الوعاء بالنصاب الشرعى للفضة ، فإدا كان مساوياً له أن أكبر فالذكاة واحدة .
 - ٣ تحديد مقدار الزكاة الواجبة بضرب قيمة الوعاء × السعر .

١ - تحديد الوهاء الفاضع للزكاة :

تحديد قيمة ما يملكه الشخص بالعملة المستخدمة = مقدار ما يملكه من فضة × سعر جرام الفضة = ١٠٥٠ × ٤٠٠ م. - ٣٠٠ جنيه .

تحديد قيمة الرماء بالعملة المستخدمة ، وذلك بخصم نفقات العلاج (نفقة ضرورية من قيمة ما يملكه الشخص) .

إذن فقيمة الرعاء = قيمة ما يملكه الشخص - قيمة النفقات الضرورية = ٢٠٠٠ - ٢٠٠٠ منه .

قيمة الوعاء بالوزن = قيمة الوعاء بالعملة المستخدمة تحديد قيمة الوعاء بالوزن = سعر جرام الغضة

= . . ؛ جنیه = جرام فضة ٤ . قرش

- ٢ بمقارنة هذا الوعاء (٠٠٠) بالنصاب الشرعى لزكاة الفضة (٠٠٠) تجد
 أنه أكبر فالزكاة واجبة
 - ٣ مقدار الزكاة الواجبة = الوعاء بالوزن × ٢٠٥ ٪ = ٢٥ جراماً فضة.
 ويمكن حل هذا المثال بطريقة أخرى أي بالقيمة وذلك كالاتي:
 - ١ تحديد قيمة ما يملكه الشخص من فضة بالعملة المستخدمة -
 - . ۱۵۰۰ × .٤٠ × ۱۰۰ جنيه .
- ٢ يخصب من هذا المبلغ قيمة النفقات الضرورية المكزمة للشخص وهي
 ٢٠٠ جنيه .

إذن فالوعاء الخاصع للزكاة = ٢٠٠ - ٢٠٠ = ١٠٠ جنيه .

 $7 - \pi c u x$ قيمة نصاب الفضة بالنقود = وزن النصاب بالجرام x = 0 سعر الجرام x = 0 حنيها .

٤ - بمقارنة الوهاء (٤٠٠ جنيه) بالنصاب (٢٤٠ جنيه) نجد أن الوهاء أكبر
 ، فالزكاة واجمة ويسعر ٢٠٠٥ ٪.

ه - مقدار الزكاة = - · غ × ه ٢ مقدار الزكاة = - · ا جنيهات .

(ب) زكاة الأوراق النقدية والعملة التي تكون من غير الذهب والفضة :

تعتبر النقود الورقية والنقود المعدنية التي تكون من غير الذهب والفضة أموالا نامية أو قابلة النماء ، شأنها شأن الذهب والفضة ، حيث يتم بها التعامل حالياً من بيع وشراء وغير ذلك من أنواع التعامل الأخرى ، وهذه النقود سواء أكانت في يد صناحبها أي مالكها ، أم في خزائنه الخامية ، أم مودعة لدى البنوك الربوية أو الإسلامية في شكل حساب جارى ، أو ودائع تحت الطلب ، وودائع لأجل ، حسابات توفير ... إلغ أم كانت هذه النقود مودعة لدى آفراد يقومون بالعمل فيها ، فالزكاة واجبة على هذه النقود جميعاً إذا بلغت النصاب الشرعى ، ومر عليها عام هجرى ، وكان النصاب خالياً من الديون والنفقات النصاب الذهب أم نصاب الذهب أم نصاب الذهب أم نصاب الذهبة

هل يعتد بنصاب الذهب كنصاب النقود أم يعتد بنصاب الفضة كنصاب للنقود (٢):

من استعراضنا للتاريخ الإسلامي ثبت أن قيمة مائتي درهم من الفضة (وهي نصباب الفضة) هي قيمة عشرين مثقالا من الذهب (وهو نصاب الذهب) وذلك في عصد النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا يعنى أن نصاب

د. یوسف القرضاری ، فقه الزکاة ، مرجع سبق نکره ، ص ۲۶۲.
 د. شوقی إسماعیل شحاته ، التطبیق المامس الزکاة ، مرجع سبق نکره ، مس ۱۰۰۰.

الذهب ونصاب الفضة كانا متساويين في القيمة ، وكان الأخذ بأى منهما لا يثير أي مشاكل ، ولكن بعد اختلاف قيمة الفضة عن قيمة الذهب ، اختلفت قيمة نصاب الذهب ، ولم تعد قيمة عشرين مثقالا من الذهب تساوى قيمة عشرين مثقالا من الذهب تساوى قيمة مائتي درهم من الفضة ، فالفضة اختلفت قيمتها على مر العصور بينما احتفظ الذهب بثبات قيمته ، ولذا يفضل معظم الفقهاء المعاصرين الاعتداد بنصاب الذهب واعتباره أساساً لتقدير نصاب النقود الورقية وغيرها من الأموال التي يقاس نصابها على نصاب النقود الورقية وغيرها

وإذا كانت قيمة نصاب الذهب حالياً أكبر من قيمة نصاب القضة ، هيث تبلغ قيمة نصاب الذهب حالياً بالعملة المصرية حوالى ١٧٧٥ جنيها مصرياً (قيمة ٨٥ جرام ذهب × ١٥ جنيها سعر جرام الذهب) ، ونصاب الفضة حوالى ٢٤٠ جنيها (قيمة ٢٠٠ جرام فضة × ٤٠ قرشا سعر الجرام) ، فإنه من الإنصاف الاعتداد بنصاب الذهب حيث بالقارنة يتضح أن الحائز لنصاب الذهب (٢٧٠ اجنيهاً) أقدر على دفع الزكاة من العائز لنصاب الفضة (٤٠٠ جنيهاً) وفي هذا تيسير على مذي الزكاة .

ويناء على هذا فإننى أرى الاعتداد بنصاب النهب لتقدير نصاب النقود وغيرها من الأموال الأخرى التى يقاس نصابها على نصاب النقود ، مع مراعاة أن هذا الرأى غير ملزم لأحد ، فهناك من يرى الاعتداد بنصاب الفضة لتقدير نصاب النقود والأموال الأخرى التي يقاس نصابها على نصاب اللقود .

١- نصاب رُكاة النقود : (من غير الذهب والغضة)

يقدر نصاب زكاة النقو. على أساس النهب بقينة ٨٥ جراماً من النهب ، ولكن يتم تحديد قيمة النصاب بالعملة المستخدمة فإنه يتم ضرب ٨٥ × فيمة جرام النهب بالعملة المستخدمة فنحصل على مقدار النصاب بالعملة المستخدمة

ويلاحظ أن النصاب يجب أن يضبط بالوزن ، فيجب احتساب قيمة ٨٥ جراماً ذهباً بالسعر الجارى وقت حلول موءد أداء الزكاة (١) ، وذلك لأن قيمة

⁽١) السعر الجارئ لجرام الذهب تحسب على أساسه قيمة النصاب بالملة المستخدمة هو سعر الجرام العيار الوسط ، فهناك مثلا ذهب عيار ٢٤ وأخر عيار ٢٧ وآخر عيار ٨٨ فالسعر الذي يعتد به كأساس لتقدير قيمة النصاب هو سعر الجرام عيار ٢١.

الذهب ترتفع وتنخفض من أن إلى آخر ، رعلى هذا فقيدة النصاب لن تكون ثابتة ، ويجب تقديرها من أن إلى آخر ، أيضاً تبعاً لسعر جرام الذهب ، إما وزن النصاب فهو ثابت وهو ٨٥ جراماً من الذهب .

٢ - سعر زكاة النقود : (من غير الذهب والفشة):
بقدر سعر زكاة النقود بـ ٥ . ٢ ٪

٣ - كيفية تقدير زكاة النقود : (من غير الذهب والفشة):
بمكن تقدير زكاة النقود باتباع الخطرات التالية :

(أ) تحديد الوعاء الخاضع للزكاة .

(ب) مقارنة الوعاء بالنصاب الشرعى لزكاة النقود (وهو قيمة ٨٥ جراماً ذهباً
 بالعملة المستخدمة وبالسعر الجارئ وقت أداء الزكاة).

(ح.) تحديد مقدار الزكاة بضرب الوعاء الخاضع للزكاة × سعر الزكاة (ح. ٢ ٪) إذا كان الوعاء مساوياً للتصاب أو أكبر منه .

(أ) تحديد الوعاء الخاضع للزكاة:

١ – احتساب إجمالي، النقود التي مع الشخص في بداية العام الهجري .

٢ - يضاف إلى هذا المبلغ أي نقود بتم امتلاكها خلال العام وام تزك من قبل .

٣ -- يضاف أيضاً الديون التي له عند آخرين (عد الديون التجارية) .

أ - احتساب إجمالي النقود في نهاية العام الهجري .

ه - يخصم من هذا الإجمالي (إجمالي نهاية العام) الآتي بعد:

(1) الديون التي على الشخص (غير التجارية).

(ب) النفقات الضرورية اللازمة له ولأسرته .

٦ - بعد هذا الخميم يتبقى الوعاء الخاشيع للزكاة وهو مبلغ معين.

(ب) مقارنة الوعاء الخاضع للزكاة بالنصاب الشرعي لزكاة النقود وهو قيمة
 ٥٨ جراماً نهباً ، فإذا كان مساوياً له أو أكبر فالزكاة واجبة وبسعر
 ٥. ٢ // (١).

أمثلة التوضيح كيفية زكاة التقود: (من غير الذهب والفضة):

مثال:

شخص بمتلك ٢٠٠٠ جنيه في بداية العام الهجرى ، وله ديون على أخرين تقدر بـ ١٠٠٠ جنيه ، وفي نهاية العام وجد أن عليه سداد مبلغ مانتي حنه نفقات دراسية ، فكيف يقدر زكاته ؟

الحيل :

يمكن حل هذا المثال باتباع الخطوات التالية :

١ - تحديد الوعاء الخاخيم للزكاة ويتم كالآتي:

(أ) إجمالى ما يملكه في نهاية العام = إجمالي ما معه من نقود + الديون التي له .

(ب) خصم النفقات الضرورية من هذا الإجمالي وهي ٢٠٠ جنيه .

٢ - بمقارنة هذا الوعاء بالنصاب الشرعى لزكاة النقود (١٢٧٥ جنيه) نجد
 أنه أكبر، وإذا فالزكاة وإجبة (٢).

٢ - مقدار الزكاة الواجبة = الوعاء الخاضع للزكاة × سعر الزكاة (٥ . ٢ ٪) .

⁽١) أو مقارنة الرعاء بنصاب الفضة وهو قيمة ١٠٠ جرام فضة .

 ⁽Y) يلاحظ هنا أنه سُواء أكان النصاب العند به نصاب ذهب أم قضة قالزكاة واجبة لأن الوعاء الخاضم للزكاة أكبر من نصاب الذهب.

مثبال :

شخص يمتك ١٥٠٠ جنيه في بداية العام الهجرى وتحصل على مبلغ الله جنيه خلال العام ولم تزك ، وكان عليه ديون قدرها ٥٠٠ جنيه ، وقام بإجراء جراحة تكلفت ١٠٠٠ جنيه ، فكيف يقدر زكاته في نهاية العام ؟

يمكن حل هذا المثال باتباع نفس الخطوات في المثال السابق كالآتي :

١ - تحديد الوعاء الخاضع للزكاة ويتم كالأتي:

(1) إجمالي ما يملكه = إجمالي مامعه + ما تحصل عليه خلال العام من نقود

= ۵۰۰۰ + ۱۵۰۰ = ۲۵۰۰ جنیه .

(ب) يخصم من هذا الإجمالي الديون والنفقات وهي :

. منج ۱۰۰۰ = ۱۰۰۰ جنیه .

إذن فالوعاء الخاصع للزكاة = ٢٥٠٠ - ١٥٠٠ = ١٠٠٠ جنيه.

٢ - بمقارنة الوعاء الفاضع للزكاة . . . ١ جنيه بالنصاب الشرعى للزكاة وهو
 ١٢٧٥ جنيها نجد أن الوعاء أقل وبالتالي لا تجب عليه زكاة .

(أما إذا كان المعتد به كنصاب النقود هو نصاب الفضة فإن الزكاة تجب ، لأن نصاب الفضة هو (٢٤٠ جنيها) ويما أن الوعاء (١٠٠٠ جنيه) ، إذن فهو أكبر من النصاب على أساس الفضة ، وتكون قيمة الزكاة هي :

> ۲۰×۱۰۰۰ خیبها =---

حد سركاة النقود المودعه لدى البنوك وغيرها

 سبق وذكر أن النقود المودعه لدى البنوك أو موظفه لدى شركات أو أفراد تجب فيها الزكاة (١).

واكيفية تقدير زكاة هذه النقود نوضح الآتى:

- أن الزكاة تبب في هذه النقود وعائدها أي في مجموعهما (إذا استوفت شروط فرضها ، ويسعر ٥ . ٢٪ (٢) .
- ٢ أن الزكاة تجب في هذه التقوى و عائدها سواء كانت بالعملة المحلية أو
 الاجنبية .
- ٣ إذا توقف البنك أو شركات توظيف الأموال أو الأفراد المودع لديهم النقود عن دفع النقود وعوائدها للمودعين بسبب الأهادس أو التصغية أو الحراسات أو لأي سبب آخر ، فإن هذه النقود تصبح دينا مستحقا للمودعين قد يحصلون عليه كله أو بعضه إما فورا أو بعد عدة سنوات وفي هذه المالة فإن هذا النقود تعامل من ناحية الزكاة معاملة المال لدى المدين فيزكى المقبوض منها عند قبضه من المدين لسنة واحدة فقط (٣) إذا استوفت باقي شروط فرض الزكاة .
 - ٤ يتم تقدير زكاة هذه النقود بإنباع الخطوات التالية :
 - (١) تحديد الوعاء الخاضع للزكاة كالآتى:
- أ المبلغ المودع في أول العام بالإضافة إلى العائد المتحقق منه (إذا تم سحب أي مبالغ من المبلغ المودع خلال العام فيعتد بالباقي منه آخر العام وبالعائد المتحقق في آخر العام).

⁽١) راجع زكاة الأوراق الثقدية والعملة صفحة ٥٠ .

⁽٢) هذاك آراء بأن تكون زكاة هذه النقود على المائد فقط ويسعر ١٠٪ (وهذه الاراء لا أميل إليها راجع في ذلك د. شوقي إسماعيل شحاته ، التطبيق المعاصر للزكاة ، مرجع سبق ذكر ه.

⁽٣) راجع زكاة المال لدى المدين صفحة ٣٩.

ب حصم من هذا المبلغ التفقات الضرورية والديون التي على
 الشخص فيتبقى مبلغ معين هو الوعاء الخاضع الزكاة.

- (٢) مقارنة الرعاء الخاضع للزكاة بالنصاب الشرعى للزكاة وهو قيمة مراما ذهبا بالعملة المستخدمة وبالسعر الجاري وقت أداء الزكاة.
- (٣) تحديد مقدار الزكاة وذلك يضرب الوعاء الخاضع للزكاة × سعر الزكاة (٥, ٢ ٪) إذا كان الوعاء مساويا للنصاب أو أكبر منه.

مثال: عن كيفية تقدير زكاة الأموال المودعه لدى البنوك وغيرها

- شخص أودع مبلغ ٢٠٠٠٠ (عشرون ألف جنيها) في أحد البنوك الذي يعطى عائدا سنويا قدره ١٨ ٪ فكيف يقدر هذا الشخص زكاة هذا المال في تهاية العام إذا علم الآتي :

١ - ليس عليه أي ديون الفير .

٢ - يحتاج إلى نفقات مسرورية قدرها ٢٠٠٠ (ثلاثة ألاف جنيه) .

 حد الإيداع بشهرين قام بسحب مبلغ ٢٠٠٠ (ألفين جنبه) . لمواجهة ضلوف خاصة .

الصل: يمكن حل هذا المثال كالاتي:

(١) تحديد مقدار الوعاء الخاضع للزكاة كالاتي:

(1) المبلغ المودع المتبقى في نهاية العام وهو يساوى

إجمالي المبلغ المودع — ما تم سحيه منه .

= ۲... - ۲... - ۲...
 المانية عشر ألف جنيه)
 المانية على المانية)
 المانية عشر ألف جنيه)
 المانية عشر ألف كالمانية)
 المانية)
 الم

(ب) العائد المتحقق في نهاية العام وهو يساوي

(حم) إجمالي المبلغ المتبقى في نهاية العام وعائده وهو يساوي

. ۱۸.۰ + ۳۲٤ = ۳۲٤٠ (واحد عشرون ألف ومائتان وأربعون جنبها).

(د) يضمم من هذا المبلغ مقدار النفقات الضرورية وهي ٣٠٠٠ (ثلاثة . الاف جنيه) .

إذن الوعاء الخاضع للزكاة = ٢٠٢٤ - ٣٠٠٠ = ١٨٢٤ (ثمانية عشر ألف وماثنان وأربعون جنيها)

(٢) مقارئة مذا الوعاء بالنصاب الشرعى للزكاة فإذا كان مساويا له أو أكبر فالزكاة واجبة ، إذن بمقارنة الوعاء وهو ١٨٣٤ (ثمانية عشر الله ومانتان وأربعون جنيها) بالنصاب وهو ١٧٧٥ ج (ألف ومانتان وخمسة وسبعون جنيها) قيمة ٨٥ جراما ذهبا بسعر ١٥ جنيه للجرام -- نجد أن الوعاء أكبر إذن قالزكاة واجبة .

(٣) تحديد مقدار الزكاة الواجبة وذلك بضرب قيمة الوعاء الخاصع للزكاة x سعر الزكاة وهو ٥ . ٢ ٪ .

ثانيا : كيفية تقدير زكاة الملي

١ - زكاة العلى:

يتخذ معظم الناس أوانى الإستعمال وتحفاً وتماثيل بقصد الزينة ، كما يتخذون من الذهب والفضة وغيرها من المعادن النفيسة غالية الثمن حلياً الرجال والنساء ، والزكاة واجبة بالإجماع في كل هذه الأصناف عدا خلافا واحدا حول زكاة حلى النساء (١) ، فكل ما يتخذ كانية وتحف من الذهب والفضة أو غيرهما سواء أكان مالكه رجلا أم إمراة تجب فيه الزكاة متى بلغ النصاب الشرعى للزكاة ، حيث يعد هذا من مظاهر الإسراف والترف المنهى عنه ، فهذه الأوانى والتحف تعتبر أموالا معطلة فتقرض فيها الزكاة ، وعلى هذا فكل ما يتخذه الرجال من حلى حرمه الشارع عليهم تجب فيه الزكاة .

أما حلى النساء من الذهب أو الفضة أو من غيرها من المعادن التفيسة مثل الماس قلا ذكاة فيها (عند أغلب الفقهاء) ، حيث أن هذه الحلى معدة للاستعمال الشخصى والذي أياحه الله سبحانه وتعالى النساء ، أما إذا اتخذت العلى ككنز ففيها الزكاة بالإجماع ، وكذلك العلى المعدة للتجارة ففيها الزكاة ، وكذلك كل ما جارز الحد المعتاد من العلى ففيه الزكاة ، حتى وإن كانت تقتنى هذه العلى إمراة (٧) .

وسبب عدم أخذ زكاة عن حلى النساء هو أنها معدة الاستعمال الشخصى ، أما الحلى المكتنزة والحلى التي تزيد عن حد معين فقد خرجت عن حد الاستعمال الشخصى إلى الكتز والإسراف ففرضت فيهما الزكاة ، وذلك لأن استعمال المباح في الإسلام مقيد بقيدين هما عدم الإسراف وعدم الخيلاء (٣).

⁽١) الفقه على المذاهب الأربعة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٤ه ، ٥٧٥ .

⁽٢) فقة الزكاة ، مرجع سبق ذكره ، من ٢٨٢ .

⁽٢) فقد روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: " كلوا واشريوا والسوا في غير سرف ولا مخيلة " ، راجع الترجيه التشريعي في الإسلام ، مرجع سبق نكره ، ص ١٧٢ .

والعد العادي المستعمال بالنسبة لعلى النساء هو مقدار النصاب الشرعي للزكاة ، وعلى هذا فكل ماجاوز النصاب الشرعي من حلى النساء ففيه الزكاة إذا بلغ نصاباً شرعياً ، بمعنى أن المرأة التي لديها حلى تبلغ قيمتها قيمة النصاب الشرعي وكان الفرض منها التزين فإنه لا يجب عليها زكاة ، أما إذا زادت قيمة العلى التي تملكها عن النصاب الشرعي ، فالزكاة تجب فيما زاد من النصاب فقط ، ويشرط أن تبلغ هذه الزيادة نصاباً شرعياً أو أكثر ، أي أنه يضمم من قيمة العلى التي تمتلكها المرأة قدر نصاب ثم يزكي ما بقي إذا بلغ نصاباً ، وهذا يعنى أن على النساء المتخذة للاستعمال الشخصى يعفى منها قدر نصاب فقط ، باعتبار أن هذا هو العد العادي للاستعمال ، وإن مازاد عن ذلك فهو إسراف أو كنز تجب فيه الزكاة إذا بلغ نصاباً (فقد دوى عاشة رضى الله عنها أن التحلي باكثر من عشرين مثقالا من الذهب عن عاشة رضى الله عنها أن التحلي باكثر من عشرين مثقالا من الذهب

٢ - نصاب زكاة العلى :

يقدر نصاب زكاة العلى بقيمة ٨٥ جرماً ذهباً (٢) وذلك بالسعر الجارى وبالعملة المستخدمة .

٣ - سعر ذكاة الطي :

يقدر سعر زكاة الطي بـ ٥٠٥ ٪ .

٤ - متى تزكى الحلى ؟

تزكى الحلى إذا حال عليها الحول .

⁽١) الشيخ محمد أبو زهرة ، التهجيه التضريعي في الإسلام ، مرجع سبق لكره ، ص

 ⁽٢) أن بقيمة ١٠٠ جرام فضة لن يريد الاعتداد بنصاب الفضة .

م - كبئية تقدير زكاة الملى :

(۱) الملى المتفدة للاقتناء والاكتناز التصرف فيها عند الماجة بمكن تقيير زكاة هذه العلى كالاتى:

يمن تعدير رده سده سي

١ - تحديد الوعاء الخاصع للزكاة وذلك كالآتى:

تقوم العلى بالعملة المستخدمة وبالأسعار الجارية دون النظر إلى الوزن (ونقدر العلى بقيمتها نقوداً وليس بما تزنه من ذهب أو فضة أو غيرها ، حيث أن حسن الصنعة والمسياغة في العلى يجعل لها قيمة أكبر ، عادية على ما بها من ذهب أو فضة أو ماس أو غير ذلك ، فمثلا قد يوجد ، ٦ جراما ذهباً مصوغة بطريقة تجعل قيمتها أكبر من قيمة ٨٨ جراماً ذهبا غير مصوغ وفي شكل سبكة . وعلى هذا يعتد في العلى بالقيمة وليس بالوزن) .

- ٢ مقارئة هذا التقويم بنصاب زكاة العلى ، فإذا كان التقويم أكبر من
 النصاب فالزكاة وإجبة .
- ٣ تحديد مقدار الزكاة الواجبة بضرب قيمة الحلى (الوعاء) x سعر
 الزكاة ٥ر٢ ٪.

مثال :

امرأة لديها حلى معدة للاكتناز نخيرة الزمن ، وقدرت قيمتها في نهاية العام الهجرى بحوالي ٢٠٠٠ جنيه ، وكان النصاب هو ١٢٧٥ جنيها (قيمة ٨٥ جراماً ذهباً بسعر ١٥ جنيها للجرام) فكيف تقدر زكاتها ؟

المال:

 ا بما أن قيمة الوعاء الخاضع للزكاة هو ٢٠٠٠ جنيه لأن العلى معدة للاكتناز وليست للاستعمال وهذا الوعاء أكبر من النصاب (١٢٧٥ جنيهاً) إذن فالزكاة واجبة .

(ب) العلى المتفدة للاستعمال الشخصى :

مثال :

إذا امتلكت امرأة حليا معدة لاستعمالها الشخصى وقدرت قيمتها في نهاية العام الهجرى بحوالى ٢٠٠٠٠٠ جنيه ، وكان نصاب زكاة الحلى هو ١٩٧٥ جنيها (قيمة ٨٥ جراما ذهبا) فكيف تقدر زكاة حليها ؟

المل :

سكن حل هذا الثال كالآتي:

 ٢ - بمقارنة هذا الوعاء بالنصاب الشرعى للزكاة نجد أنه أكبر وإذا فالزكاة واحبة.

٣ - مقدار الزكاة = قيمة الوعاء × سعر الزكاة (٥ر٢ ٪).

مثال:

امرأة تملك حلياً معدة للاستعمال الشخصى ، قدرت قيمتها في نهاية العام الهجرى بصوالى ٢٠٠٠ جنيه وكان النصاب الشرعى هو ١٢٧٥ جنيها (قيمة ٨٥ جراماً ذهباً بسعر الجرام ١٥ جنيها) فكيف تقدر زكاة حليها ؟

احتمد الوعاء الخاضع الزكاة بخصم قيمة القدر المعفى من الزكاة من قدمة الطير.

بمقارنة الوعاء الخاضع للزكاة بالنصاب الشرعى للزكاة نجد أنه أقل من
 النصاب ، إذن قلا زكاة واجبة في هذه العلى .

(ح) حلى الرجال والأوانى والتحف والثماثيل التي يقتنيها الرجال والنساء :

كل ما يتخذه الرجال من حلى فيه الزكاة ، وكل ما يتخذه الرجال والنساء من تحف وأوانى وتماثيل من ذهب أو فضة أو غيرهما فيه الزكاة ، إذا بلغ النصاب الشرعي للزكاة .

فإذا امتلك رجل حلياً وبلغت قيمتها نصاباً فاكثر (قيمـــة ٨٥ جرام ذهب) ففيها الزكاة ويسعر ٥٦٠ ٪ ، وإذا امتلك رجل أو إمراة تحفـاً وأوانى للزينة وبلغت قيمتها نصاباً فاكثر فالزكاة واجبة ويسعر ٢٥٥ ٪ .

كيفية تقدير زكاة حلى الرجال والتحف والتماثيل التي يقتنيها الرجال والنساء :

يتم تقدير زكاة هذه الأشياء بتقويمها بالعملة المستخدمة وبالاسعار المجارية وقت أداء الزكاة ، ثم مقارنة هذا التقويم بالنصاب الشرعى للزكاة ، فإذا كان مساوياً للنصاب أو أكبر منه فالزكاة واجبة بسعر ٥٠/٢ ٪.

(د) الحلى والأواني والتحف والتماثيل المتخذة التجارة :

تجب الزكاة في الطبي والأواني والتحف والتماثيل للتجارة سواء أكان مالكها رجلا أم امرأة إذا بلغت التصاب الشرعي لزكاة التجارة ، وتزكي زكاة التجارة ويشروطها ، (راجع زكاة التجارة ص ٨٨) حيث أن السلعة المتاجر فيها هنا هي الطبي والأواني والتصف والتماثيل .

الفصــل الثالث كيفية تقدير زكاة التجارة والمناعة أولا : زكاة التجارة « شراء وبيم »

ينقسم المال في الفكر الاقتصادي الإسلامي إلى نقوب وعروض ، فالنقوب مثل الذهب والفضة والبنكنوت ، والعروض مثل الآلات والأمتعة ، والصوانات والاقتشة والثياب وغيرها من البضائع المختلفة .

وتنقسم العروض إلى عروض قنية ، وهى العروض غير المعدة البيع ومعدة للإستعمال ، وعروض تجارة وهى العروض المعدة اللبيع ، ويطلق على عروض القنية هاليا الأصول الثابتة ، كما يطلق على عروض التجارة الأصول المتداولة .

وتعديف عروض التجارة بانها: « كل ما يعد البيع والشراء بقعد الربع » (١) واهم ما يعيز عروض التجارة عن عروض القنية هو المعل وإختلاف النية ، ففي عروض التجارة (الأصول المتداولة) يكون العمل هو الشراء والبيع ، وتكون النية هي قصد الربع ، أما في عروض القنية (الأصول الثابتة) فيكون العمل هو الشراء فقط وتكون النية هي قصد الاستعمال ، فمثلا الثلاجة التي يشتريها تاجر بقالة ليحفظ فيها البضاعة من التلف يكون الفرض من شرائها هو الاستعمال وليس البيع ، أما البضاعة التي يشتريها التاجر مثل الجبن والزيد ويحفظها في الثلاجة فإن الفرض من شرائها هو البيع بقصد الحبن والزيد ويحفظها في الثلاجة فإن الفرض من شرائها هو البيع بقصد من عروض القنية (أصلا ثابتا) ويعد الجبن والزيد

⁽١) د . يوسف القرشاري ، فقه الزكاة ، مرجع سيق ذكره ، ص ٢١٤ .

وأيضا إذا اشترى تاجر عددا من الثالجات بنية بيعها بقصد الربع ، واستعمل إحدى هذه الثلاجة تعد من واستعمل إحدى هذه الثلاجة تعد من عروض التجارة (أصلا متداولا) رغم الاستعمال ، أما إذا اشترى هذا التاجر نفسه ثلاجة لاستعماله الشخصى ، ثم قام ببيعها بعد فترة من الاستعمال وحققت ربحا ، فإن هذه الثلاجة تعد من عروض القنية (أصلا ثابتا) رغم تحقيق ربح .

أهمية التمييز بين مروض القنية (الأصول الثابتة) ومروض التجارة (الأصول المتداولة) :

إن التمييز بين عروض القنية (الأصول الثابتة) وعروض التجارة ا (الأصول المتداولة) أمر ضرورى لتحديد ما يخضع لزكاة التجارة وما لا يخضع لها ، فمن ناهية عروض القنية (الأصول الثابتة) تجد أنها لا تغضع لزكاة التجارة ، وذلك لانها :

١ – مال غير معد للبيع .

٢ - مال معد للإستعمال .

٣ - مال مشغول بحاجة صاحبه .

رحيث إن هذه الأموال (الأصول الثابتة) تعد من أدوات الإنتاج والمتاجرة التي لا تتم عمليات الإنتاج إلا بها ، فهي تعفي من الزكاة (١) .

ومن ناهية عروض التجارة (الأصول المتداولة) نجد إن الزكاة تجب فيها (إذا إسترفت شروط وجوبها) مهما كان نوع المال المتداول ، فكل ما يعد للبيع بقصد تحقيق ربح هو من عروض التجارة (الأصول المتداولة) التي تجب فيها زكاة التجارة (٢) .

⁽ ۲۰۱۱) د . يوسف قاسم ، خلاصة أحكام زكاة التجارة والمستاعة في الفقه الإسلامي مرجع سبق نكره ، ص ۲۹ .

وعلى هذا فإن جميع الأنشطة التى تقوم بإعداد سلع أو أشياء البيع بقصد تحقيق ربح تخضع لزكاة التجارة مهما كان شكل النشاط ، فعمليات الشراء والبيع تجارة ، وعمليات الوساطة التجارية (السمسرة) تجارة ، وانشاط المصرفى تجارة ، والنشاط الصناعى تجارة ، والنشاط الحرفى تجارة ، وبشاط الإنشاءات تجارة ، وغير ذلك من الانشطة المختلفة .

١ -- زكاة عروض التجارة :

الزكاة واجبة في عروض التجارة بنص القرآن الكريم وبالسنة النبوية الشريفة ، حيث قال سبحانه وتعالى في الآية (٢٦٧) من سورة البقرة (يا أيها الذين أمثوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض) .

وأيضا في الآية (١٠٣) من سورة الثوبة ، قال سبحانه وتعالى :

(خد من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها).

ولفظ الكسب في الآية الأولى يقصد به كسب الفرد من عمله سواء في التجارة أو في غيرها من الأعمال الأخرى ، وكذلك لفظ أموال في الآية الثانية يقصد به جميع الأموال ومن بينها أموال التجارة ، وعلى هذا فالزكاة واجبة في عروض التجارة بنص القرآن الكريم ، كما ورد عن رسول الله -- صلى الله عليه وسلم -- إنه كان يتمر بأداء الزكاة مما يعد للبيع (١) ، كما لم يخالف إحد من الفقهاء في وجوب زكاة التجارة (٢) وتجب الزكاة في عروض التجارة إذا بلغ الهاء الخاضم الزكاة التصاب الشرعى ، ومر عليه عام هجرى .

٢ - وماء زكاة مروض التجارة:

يقصد برعاء زكاة عروض التجارة الأموال التي تخضع لزكاة التجارة ، وهذه الأموال التي تمثل وعاء زكاة التجارة هي صافي رأس المأل المتداول خلال العام مضافا إليه الأرياح المحققة خلال نفس العام ، أو مطروحا منه الخسائر المحققة خلال نفس العام .

⁽١) د . يوسف القرشاوي ، فقه الزكاة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٧

⁽ ٢) أبو عبيد ، الأموال ، مرجع سبق ذكره ، من ٥٢٥ -

(أ) المقصود بصافى رأس المأل المتداول (١) :

يقصد بصافى رأس المال المتداول الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ، والمثال التالي يوضع هذا المعنى:

مثال :

ثم قام التاجر بتوسعة نشاطه التجارى ، فقام بشراء بضاعة بالأجل بمبلغ مائة ألف جنيه ، وبفع مقدم الثمن عشرة آلاف جنيه على أن يسدد اللهقى على دفعات شهرية ، وعلى هذا أصبح التاجر مدينا ، ثم قام التاجر ببيع جزء من البضاعة بالأجل فأصبح دائنا لأخرين . كما قام ببيع جزء من البضاعة بالنقد ، وفي نهاية العام تبقى جزء من البضاعة لديه لم يبع ، وطالبته الضرائب بمبلغ ، ، ، ، ، حزيه عن نشاطه التجارى .

⁽١) د. شوقي إسماعيل شحاتة ، التطبيق المعامس الزكاة ، مرجع سبق ذكره ، مس ١٤٧ .

⁽ ٢) الأشياء المستراء بمبلغ خمسة الاف جنية تعد من الأصول التأبية لا زكاة فيها .

⁽ ٣) العشرة آلاف جنيه تعد رأس مال متدارلا تجب فيه الزكاة .

ومن السرد السابق يتبين أن موقف التاجر في نهاية العام هو كالأتي :

١ -- تبقى لدى التاجر بضاعة في مخازنه .

٢ - بوجد مع التاجر نقدية (صندوق ، بنك) .

٣ - التاجر دائن لتجار آخرين ، أي له ديون على آخرين (دين تجاري) .

٤ - التاجر مدين بما تبقى من ثمن البضاعة التي إشتراها (دين تجاري) .

ه - التاجر عليه دفع مبلغ ٢٠٠٠ جنيه باقي ثمن الأمنول الثابتة .

٦ - التاجر عليه دفع مبلغ ٢٠٠٠ جنيه الضرائب .

ويطلق على البنود الثلاثة الأولى (، ٢ ، ٣ الأصول المتداولة ، ويطلق على البنود الثلاثة التالية ٤ ، ٥ ، ١ الخصوم المتداولة ، ويتحدد صافى رأس المال المتداول بالفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة .

(ب) المقصود بالربع أو المسارة

يقصد بالربح مقدار الزيادة في رأس مال عووض التجارة بسبب تقليب رأس المال ، وبسبب فروق الأسعار ، ويقصد بالخسارة مقدار النقص في رأس مال عروض التجارة بسبب تقليب رأس المال ، وبسبب فروق الأسعار أيضا .

ويتحدد حافى الربح أن الفسارة من النشاط التجارى بالفرق بين الإيرادات والمصروفات خلال العام ، حيث يمثل هذا الفرق إما ربحا أو خسارة ، فإذا كان الفرق ربحا أضيف إلى رأس المال المتداول ، وإذا كان الفرق خسارة طرحت من رأس المال المتداول ، وذاك لتكوين الوعاء الخاضع لزكاة .

الفلامية :

إذن يتكون الوعاء الشاشع ازكاة التجارة من منافى رأس المال المتداول مضافا إليه الأرياح المسققة في نهاية العام ، أو مطروحا منه الضسارة المسققة خلال العام .

أي أن الوعاء الماضع للزكاة = منافي رأس المال المتداول + الأرباح .

أو = منافي رأس المال المتداول - المسارة .

ويخصم من هذا الوعاء قيمة النفقات الضرورية اللازمة للتاجر ولأسرته ، فإذا بلغ المُتبقى بعد هذا الخصم قيمة النصاب أو أكثر فالزكاة وأجبة .

٣ - نصاب زكاة مريش التجارة :

يقدر نصاب زكاة عروش التجارة بقيمة ٨٥ جراما ذهبا بالسعر الهاري (١) ويجب أن يمر عام هجرى كامل على ملكية هذا النصاب.

٤ - سعر زكاة عروض التجارة :

يقير سعر زكاة عروض التجارة بريم العشر أي ٥ ر٢ ٪ .

ه - على من تجب زكاة التجارة 1

تجب زكاة التجارة على كل من يمارس الأعمال التجارية (كما سبق وعرفت عروض التجارة) في أي شكل من أشكالها المختلفة ، مثل المنشأة الفردية وشركات الأشخاص وشركات الأموال حيث يخضع صاحب المنشأة للفردية للزكاة بصفة شخصية ، وتحسب عليه الزكاة في نشاطه التجاري وأمرائه الأخرى .

أما في شركات الأشخاص فتحسب الزكاة على حق كل شريك من صافى رأس المال المتداول وأرياحه .

⁽١) أو قيمة ١٠٠ جرام فضة لن يريد الاعتداد بنصاب الفضة .

وفى شركات الأموال تجب الزكاة فى الأصل على مال الشركة (رأس الله المتداول والأرياح) ، ويجب على إدارة الشركة أداء هذه الزكاة قبل توزيع الأرياح على الساهمين ، فإذا لم تقم إدارة الشركة بإخراج هذه الزكاة ، فإن على خل هذه مسلم يملك أسهما فى أي من شركات الاموال أن يؤدى زكاة هذه الاسمم (كما سنبيته) ، كما يؤدى زكاة أمواله الأخرى .

٦ - كيفية تقدير زكاة عروض التجارة :

يتم تقدير زكاة عروض التجارة بإتباع الخطوات التالية :

- (أ) تحديد الوعاء الخاصم للزكاة.
- (ب) مقارنة الوعاء بالنصاب الشرعى للزكاة فإذا كان مساويا له أو
 أكبر فالزكاة واجبة .
 - (ج.) تحديد مقدار الزكاة الواجبة يضرب قيمة الهماء الخاضع الزكاة X سعر الزكاة وهو ٥ ر ٢ ٪

(1) كيفية تحديد الوماء الخاصم الزكاة :

يتكونُ الوعاء الخاضيع لزكاة التجارة من صافى رأس المال المتداول مضافا إليه الربح (أو مطروحا منه الخسيارة) والذي تحقق في نهاية العام من مباشرة النشاط التجاري .

ولتحديد الرعاء الخاضع لزكاة التجارة يلزم ضم أموال التاجر بعضها إلى بعض ويطرح منها ما عليه من ديون ، فقد ورد في كتاب الأموال في شأن زكاة التجارة : « إذا حلت عليك الزكاة فانظر ما كان عندك من نقد أو عرض فقومه قيمة اللقد ، وما كان من دين في ملأة (\) فاحسبه ثم أطرح منه ما كان عليك من الدين ثم زك ما مقى » (٢) .

⁽١) يقمد بلفظ ملأة أي في قدرته سداد الدين وليس معسرا .

⁽٢) أبر عبيد ، الأموال ، مرجم بسق ذكره ، من ٢١٥ .

ويتم تحديد الوعاء الخاصع للزكاة بإتباع الخطوات التالية:

- ١ تحديد مناقى رأس المال المتداول ،
 - ٢ تحديد الربح أو المسارة .
- ٣ ضم الربح إلى صافى رأس المال المتداول (أو خصم الخسارة منه).
 - ٤ ثم يخصم من مجموع البند الثالث الآتي بعد :
 - (أ) الديون غير التجارية التي على التاجر .
 - (ب) نفقات المعيشة اللازمة للتاجر ولأسرته (١).

فيكون الباقى بعد ذلك هو الوعاء الخاضع للزكاة والذى يجب مقاربته بالنصاب.

١ - كيفية تحديد صافى رأس المال المتداول :

يتحدد منافى رأس المال المتداول بالفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة في نهاية العام .

وتتضمن الأصول المتداولة الآتي بعد :

- البضاعة الملوكة للتاجر سواء أكانت بمخازنه أم لدى أخرين.
- النقدية بأنواعها سواء أكانت في البنك أم في خزينة التاجر .
 - الديون التجارية التي التاجر ومرجو تمصيلها.
 - وتتضمن القصوم المتداولة الاتي بعد :
 - الديون التجارية التي على التاجر.
- كافة المخصصات العاجلة الوفاء بالممروفات المستحقة مثل المبالغ
 المخصصة لحساب الضرائب.

⁽١) تخصم نفقات المعيشة إذا لم يكن التناجر أموال أخرى ، أما إذا كان له أموال أخرى فتضاف أولا للوعاء قبل خصم نفقات المعيشة ، راجم ركاة أكثر من مال الفصل العاشر

ولتحديد صافى رأس المال المتداول ، يتم تحديد قيم الأصول المتداولة والخمس المتداولة ، وتقوم البضاعة المتبقية بسعر السوق (الجملة) عند حلول مرعد أداء الزكاة في نهاية العام وفي اليوم الذي تجب فيه الزكاة .

والفلامسة

صافى رأس المال المتداول = الأصول المتداولة - القصوم المتداولة.

٢ - تحديد الريح أو الخسارة :

يتحدد الربح أو الفسارة بالقرق بين الإيرادات والمصروفات في نهاية العام، ويؤخذ في الإعتبار عند تحديد الربح كل ربح تحقق خلال العام، وإذا تحقق ربح قبل نهاية العام بيوم واحد ، فأنه يجب إحتسابه ضمن الربح المحقق (١) ، ويعتبر الربح من مكونات وعاء زكاة التجارة يضم إلى ممافي رأس المال المتداول الذي بدأ به العام الهجري أقل نصابا فأكثر ، أما إذا كان رأس المال المتداول الذي بدأ به العام الهجري أقل من النصاب فلا يضم الربح إليه ، فإذا ضم وإكتمل النصاب فإن العام الهجري من الذي يجب أن يعر على ملكية النصاب بيدأ من لحظة إكتمال النصاب بضم الربح إلى المتداول .

٣ - إضافة الربح أو طرح المُسارة :

بعد تحديد رأس المال المتداول ، وتحديد الربح أن الخسارة ، يتم إضافة الربح المحقق إلى صافى رأس المال المتداول ، أن طرح الخسارة المحققة منه .

⁽١) د. شوقي إسماعيل شحاته ، التطبيق المامس الزكاة ، مرجم سبق ذكره ، ص ١٤٩.

إذن غالوعاء المناشيع للزكاة (قبل خصم الديون والنفقات المسرورية):

منافى رأس المال المتداول + الأرباح .

أو منافي رأس المال المتداول - الخسارة ،

ع - يتم خصم الديون غير التجارية والنفقات الضرورية من هذا الوهاء (البند
 في في الوهاء الخاضم الزكاة .

(ب) مقارئة الوماء بالنصاب الشرعى الزكاة :

بعد تحديد قيمة الوعاء الخاضع للزكاة يتم مقارنته بقيمة النصاب الشرعى لزكاة التجارة (قيمة ٨٥ جراما ذهبا) (١) ، فإذا كان الوعاء مساويا للنصاب أو أكبر فالزكاة واجبة .

(ج.) تحديد مقدار الزكاة الواجبة :

بعد تحديد قيمة الوعاء ومقارنته بالنصاب تضرب قيمة الوعاء X سعر الزكاة ه ر٢ ٪ فيتم تحديد المقدار أو المبلغ الواجب أداؤه كزكاة .

٧ - أمثلة رقمية توضع كيفية تقدير الزكاة :

(1) مثال عن كيفية تقدير الزكاة في منشأة تُجارية فردية :

إذا فرض أن تاجرا رأس ماله ٢٥٠٠٠ جنيه ، منها ١٠٠٠٠ جنيه رأس مال ثابت (أثاث ، أنوات ، مهمات ... ألخ) ، والباقى ١٥٠٠٠ جنيه رأس مال متداول (بضاعة ونقدية ... ألخ) ، وقد قام التاجر بممارسة نشاطه ، وفي نهاية العام أراد التاجر تقدير ما عليه من زكاة ، فكيف يمكنه تقديرها إذا توقير المطومات والسانات التالية :

⁽١) أن قيمة ١٠٠ جرام فضة لن يريد الاعتداد بنصاب الفضة .

الطومات والبيانات : إلا : معلومات وبيانات خاصة بالتجارة : ١ - جملة المشتريات ومصروفاتها المتنوعة ١٠٠٠٠٠ جنبه ٢ – قيمة المبيعات ۱۲۵۰۰۰ جنیه ٣ -- جملة مصروفات البيم (عمولة بخلافه) ٧٠٠٠ جنبه ٤ - جملة المسروفات الإدارية والمالية (مرتبات - أجور .. ألخ) ٤... جنيه ه – أيمة إستهلاك رأس المال الثابت ۱۵۰۰۰ جنبه وقد تم تحديد وتقويم الأصول المتداولة والخمس المتداولة في نهاية العام على أساس أسعار السوق الجارية وكانت كالأتي: الأسبول المتداولة : ١ - بضاعة متبقية ۱۵۰۰۰ جنیه جليه ٧٥.. ۲ - مدينون ٣ – نقدية بالصندوق ۷۰۰۰ جنیه القصوم المتداولة : ۳۰۰۰ جنیه ۱ – دائنون ٥٠٠ جنبه ۲ -- قرض تجاری ٠٠٠٠ جليه ۲ – مستحقات ثانيا : معلومات وبيانات خاصة بالتاجر نفسه :

٢ - التاجر مدين دينا شخصيا بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه .

العام

١ - يحتاج التاجر نفقات ضرورية له ولأسرته مبلغ ٢٦٠٠ جنيه عن

 ٣ - المتاجر ليس له مصدر دخل آخر ولم يحصل على أي أحوال من غير التجارة (١).

ثالثا: معلومات أشري :

١ - سعر جرام الذهب ١٥ جنيها .

 $Y - \dot{\chi}$ ن فالنصاب هو ۸۵ X ه - ۱۲۷ه جنیها (قیمة ۸۵ جراما نمبا)

٣ – ما دقعه التاجر الضرائب مبلغ . . . ٣ جنبه .

القطيوات :

يمكن عل هذا للثال بإتباع الخطوات الثلاث التالية :

١ ـ تحديد الوعاء الخاضع الزكاة .

 ٢ - مقارئة الوعاء بالنصاب الشرعى ، فإذا كان مساويا له أو أكبر فالزكاة وإجبة .

٣ - تحديد مقدار الزكاة الواجبة بضرب قيمة الوعاء السعر الزكاة

(٥ د ٢٪).

١ - تحديد الوعاء الخاضع للزكاة :

ويتم كالأتى:

(أ) تحديد صافي رأس المال المتداول.

(ب) تحديد منافي الربح.

(ج) إضافة صافى الربح إلى رأس المال المتداول.

(د) خصم الآتي بعد من مجموع منافي الربح + منافي رأس المال المتداول :

⁽١) أفترضنا أنه ليس للتاجر مصدر دخل آخر وإنه لم يستفيد أي أموال من غير التجارة لسبهالة إيضاح المثال، أما إذا كان التاجر مصدر دخل آخر ، أو إستقاد أموالا أخرى فيمكن مراجعة الفصل العاشر لمرفة كيفية تقدير زكاة أكثر من مال.

١ - النفقات الضرورية

٢ – الديون الشخصية .

٣ - ما دفع كضرائب للدولة .

(1) تحديد منافي رأس المال المتداول:

يتحدد بالفرق بين الأصنول المتداولة والمصنوم المتداولة .

إجمالي الأصول المتداولة = قيمة بضاعة متبقية ١٥٠٠٠ جنيه

+ مدينون ٥٠٠٠ جنيه

+ نقدية ٢٠٠٠ جنيه

الإجمالي ٢٩٥٠٠ جنيه

إجمالي الخصوم المتداولة = دائنون ٢٠٠٠ جنيه

+ قرض تجاري ٤٥٠٠ جنه

+ مستحقات ٥٠٠٠ جنيه الإجمالي ١٥٥٠ حنيه

إذن فصافى رأس المال المتداول = ٢٩٥٠٠ -- ١٥٥٠٠ عنيه

(پ) تحدید معافی الربح :

يتمدد بالفرق بين الإيرادات والمصروفات كالآتي:

إجمالي الربح = قيمة المبيعات – تكلفة المشتريات .

چنیه ۲۰۰۰۰ = ۲۰۰۰۰ =

عطرح من إجمالي الربح إجمالي المصروفات.
 إجمالي المصروفات = مصروفات البيع + المصروفات الإدارية والمالية.

۱۱۰۰۰ = ۱۱۰۰۰ جنیه

إذن قصاقي الربح = ٢٥٠٠٠ - ١١٠٠٠ = ١٤٠٠٠ جنيه .

(ويلاحظ هنا أنه رغم وجود مبلغ قدره ١٥٠٠ جنيه مخصص لإداك رأس المال الثابت ، فإنه لم يتم خصمه من مجمل الربح ، وذلك لأن رأس المال الثابت كله معفى من الزكاة ، فلا يجوز خصم مقابل الإهلاك منه ، ولكن يجوز خصم مقابل الإهلاك منه ، ولكن يجوز خصم مقابل الإهلاك عند التحاسب ضرائبيا حيث يخصم بإعتباره مصروفا يستحق القصم من إجمالي الربح) .

(د) إذن يتحدد المهاء الخاضع الزكاة بخصم الآتي بعد من مبلغ الـ

، ۲۸۰ جنیه نفقات التاجر ۳۳۰ جنیه

ديونه الشخصية ٢٠٠٠ » الغيرائب ٢٠٠٠ »

إجمالي ما يخصم من البند (ج.) = ١٩٦٠ جنيه

إذن قالوهاء الخاصع الزكاة = ١٨٤٠ - ١٨٠٠ ع ١٨٤٠ ج

(ويلاحظ هنا أننا خصمنا ما حصلت عليه الدولة كضرائب من الوعاء الفاضع للزكاة حيث يجوز خصم ما تحصل عليه الدولة من ضرائب ورسوم وغيرها من هذا الدعاء).

٢ - وبعد تحديد الوعاء الخاضع الزكاة بمبلغ ١٨٤٠ جنيه ، يتم مقارنة هذا
 المبلغ بالنصاب فنجد أنه أكبر من النصاب ، إذن فالزكاة واجية

٣ - مقدار الزكاة الواجبة = قيمة الوعاء X سعر الزكاة (٥ ر ٢ ٪) .

الخلامية:

التاجر الفرد يخضع رأس ماله المتداول وما يحققه من أرباح في نهاية العام لزكاة التجارة إذا بلغت قيمة رأس ماله والأرباح معا قيمة النصاب الشرعي لزكاة التجارة ، والتاجر ملزم بأداء ٥ ر ٢ ٪ من صافى مجموع رأس ماله المتداول والأرباح كزكاة .

(ب) كيفية تقدير الزكاة في شركة أشخاص :

في شركة الأشخاص يتم تقدير الوعاء الفاضع للزكاة لكل شريك على حدة ، وذاك لتوخذ الزكاة من مال كل شريك مستقلا عن مال شركائه ، وهذا يعني أنه لكي تفرض الزكاة على مال كل شريك يجب أن يكون وعاء الشريك نصابا كاملا فلكثر ، فإذا كان وعاء أي من الشركاء أقل من النصاب فلا يجمع على وعاء شريك آخر بل يظل كل شريك مستقلا بما له ، وعلى هذا لا تؤخذ الزكاة من مال الشريك الذي تبلغ قيمة وعائه الخاضع للزكاة أقل من النصاب الشرعي .

ويناء على ما تقدم فإن كل شريك فى شركة التوصية البسيطة أن شركة التضامن عليه أداء الزكاة عن كل ما يخصه فى الشركة من رأس مال متداول فأرباح ، وهذا يعنى معاملة كل شريك من ناحية الزكاة معاملة التاجر الفرد حيث من المتيسر معرفة نصيب كل شريك على حدة .

كيفية تقدير وهاء الزكاة في شركات الأشخاص :

يتم تقدير الوعاء الخاضع للزكاة في شركات الأشخاص بنفس الطريقة السابق توضيحها عند تقدير الوعاء في المشروع الفردى ، مع مراعاة حصة كل شريك في رأس المال ، ونسبة توزيع الأرباح بين الشركاء ، بععني أنه في شركات الأشخاص يمكن تقدير وعاء الزكاة عن طريق تقدير صافي رأس المال المتداول والأرباح في نهاية العام ، ومقدار نصيب كل شريك في كل من صافي رأس المال المتداول والأرباح ، حتى يمكن تقدير الوعاء الخاضع للزكاة لكل شريك على حدة .

ويلاحظ أن إسهام الشركاء في رأس مال شركات الأشخاص قد يكون متساويا ، يمعنى أن كل شريك دفع مبلفا مساويا لما دفعه باقى الشركاء ، وفي هذه الحالة يكون مقدار ما يحسب في وعاء الزكاة من صافى رأس المال للتداول الشركاء متساويا . وقد يكون إسهام الشركاء في رأس المال غير متساق ، بمعنى أن آحد الشركاء قد دفع مبلغا أكبر أق أقل مما دفعه باقى الشركاء ، وفي هذه العالة تكون حصة الشركاء في صافى رأس المال المتداول غير متساوية ، وبناء على هذا يكون مقدار ما يحسب في وعاء الزكاة من صافى رأس المال للشركاء مثقفا ، لأن رأس المال المتداول بعد أحد مكونات وعاء الزكاة .

ومن ناحية الأرباح فقد تكون نسبة توزيع الأرباح بين الشركاء متساوية ، بمعنى أن يتُخذ كل شريك من الأرباح قدرا مساويا لما يتُخذه باقى الشركاء وفي هذه الحالة يكون مقدار ما يحسب في وعاء الزكاة من الأرباح للشركاء متساويا ، وقد تكون نسبة توزيع الأرباح بين الشركاء غير متساوية ، وهذا يعنى أن نصيب كل شريك من الأرباح مختلف عن نصيب باقى الشركاء ، وفي هذه الحالة يكون مقدار ما يحسب في وعاء الزكاة من الأرباح الشركاء ، مختلفاً.

كما يلاحظ أنه في شركات الأشخاص قد تكون هناك أرباح مرحلة وإحتياطيات توزيعية . فهذه الأرباح والإحتياطيات يجب إضافتها إلى الوعاء المفاضع للزكاة عنه ، وذلك بنسبة التخاضع للزكاة عنه ، وذلك بنسبة التوزيع المتقف عليها بين الشركاء ، بمعنى أن يضاف نصيب كل من الشركاء في هذه الأرباح والإحتياطيات إلى الوعاء الفاضع لزكاة كل شريك على حدة .

والمثال الرقمى التالى يوضح كيفية تقدير الزكاة في شركات الأشخاص

مثال:

الملومات والبيانات :

 - حققت الشركة أرياحا صافية قدرها ...٤٥ جنيه (وضع في المثال السابق ص ٩٧ كيف تقدر الأرباح الصافية من وجهة نظر الزكاة حيث لا يضمر أي مخصص للإهلاك من إجمالي الأرباح).

٧ - الشركة مطالبة بسداد ٢٠٠٠ جنيه ضرائب النولة .

٣ - بلغت قيمة صناقى رأس المال المتداول ٦٦٠٠٠ جنيه (وضع في المثال السابق ص ٩٧ كيفية تقدير صنافى رأس المال المتداول وهو الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة).

٤ - يحتاج كل من الشركاء إلى نفقات ضرورية له ولأسرته قدرها ٣٦٠٠ جنيه.

ه -- الشريك (ب) مدين دينا شخصيا بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه .

١ - الشريك (ج) يحتاج مبلغ . . . ه جنيه لإجراء جراحة لأحد أبنائه .

٧ - لا يوجد لأى من الشركاء أى دخل آخر وام يحصلوا على أى أموال آخرى خلال العام (١).

 ٨ - قيمة النصاب حوالى ١٢٧٥ جنيها (قيمة ٨٥ جراما ذهبا بسعر الجرام ١٥ جنيها).

الغطوات :

يمكن حل هذا المثال بإتباع الخطوات التالية :

(أ) تحدد الوعاء الخاصم للزكاة لكل شريك على حدة .

 ⁽١) إذا كان لأى منهم ببشل آخر ال حصل على مال آخر الميكنه مراجعة القصل العاشر
 لمرنة كيفية تقدير زكاة أكثر من مال.

- (ب) مقارنة هذا الوعاء (لكل شريك) بالنصاب ، فإذا كان مساويا له أو أكثر
 فالزكاة وإجبة على الشريك .
- (ج.) تحديد مقدار الزكاة الواجبة على كل شريك بضرب قيمة الوعاء X سعر الذكاة ه ر Y // .
 - (1) كيفية تمديد الوهاء الخاضع للزكاة لكل شريك على حدة : وبتم بإتباء الخطوات التائية :
- ١ تحديد مبلغ صافى الأرباح الذى سيوزع على الشركاء ، وذلك بخصم مبلغ الضرائب المطلوبة للنولة من صافى الأرباح ، فيكون هذا المبلغ =
 - صاغى الربح الضرائب

كالآتى:

- = . . . ه ۲۲ . . . = ۲۲ جنیه
- ٢ تحديد نصيب كل من الشركاء في صافى الأرباح ، وذلك بقسمة مبلغ الـ ٣٣٠٠٠ على الشركاء بالنسبة المتفق عليها . إذن فنصيب كل شريك في الأرباح = . . . ٢٠ + ٣ = . . ١٠٠٠ جنيه

٥ - تحديد الوعاء الشاشع الزكاة الكل شريك على حدة ، وذلك بخصم النفقات الشرورية والدين و بالتي بخصم النفقات الشرورية والدين و ٢٣٠٠ - ٢٣٠٠ جنيه) كالاتى إنن فالوعاء الخاضع الزكاة الشريك (1) = ٢٣٠٠ - ٣٩٠٠ (نفقات ضرورية = ٢٩٤٠ حنه

والوعاء الخاضع للزكاة الشريك (ب) = ٢٣٠٠ - ٣٦٠٠

(نفقات ضرورية) = ۲۹٤٠٠ ثم يخصم منها قيمة الدين كما جاء بالمثال

إذن فالوعاء = ۲۰۶۰ - ۲۰۰۰ = ۲۰۶۰ جنیه

والوعاء الفاضع للشريك (ج.) = ٢٣٠٠٠ (نفقات ضرورية) = ٢٩٤٠. ونفقات ضرورية) =

ثم يخصم منها مبلغ ...ه جنيه مطلوبة لإجراء جراحة لأحد أبنائه (راجع المثال)

إذن فالوماء = ۲۹٤٠٠ - ۲۰۰۰ = ۲۶۶۰ جنيه .

(ب) بمقارئة المعاء الخاضع للزكاة لكل شريك على حدة بالنصاب الشرعى
 للزكاة نحد أنه أكبر ، إذن فالزكاة وإحدة على كل منهم بسعر ه (۲ ٪)

(ج.) مقدار الزكاة الواجبة على كل منهم = قيمة الوعاء الخاص به X ه رY ٪

ويمكن تلخيم الحل في صورة جدول كالآتي:

*	پ	1	الشركاء
	44		منافى الأرباح بعد خصم الضرائب
11	١١	١١	+ منافى الأرياح بعد خصم الضرائب
۲۲	**	۲۳	المحدوع
			يطرح الآتي من هذا المجعوع :
	٣٦		- نفقات غىرورية
۲۹٤	798	198	الباقي
-	١		- ديون شخصية
		Y98	الباتى
	_	_	— مخص <i>ص لتفق</i> ات مطلوبة
17.1	1 - 41		
،جراحة)	7		
Y££,.			– (الياقى) الوعاء المُاسْمِ للزكاة
YEE		Y48	– (الباقي) الوعاء الخاضع للزكاة مقدار الزكاة الواجبة
71.	۰۱.	Y4E	•
71.	۰۱.	Y4E	مقدار الزكاة الواجبة
۲٤٤٠. ٦١٠ بين الشركاء	۲۰۶۰۰ ۱۰ ۱لأرياح	۲۹٤٠. ۷۳۰ سبة توزیر	مقدار الزكاة الواجبة وإذا فرض في المثال السابق أن نا
۲٤٤٠. ۲۱۰ بين الشركاء من الشركاء	۲۰٤۰۰ ۱۰ ۱ الأرياح الزكاة لكل	۲۹٤۰۰ ۷۳۵ سبة توزييد د الخاضع	مقدار الزكاة الهاجبة وإذا فرض في المثال السابق أن ذ مشتلفة ، وكانت كالاتي :
۲٤٤٠. ۲۱۰ بين الشركاء من الشركاء أس المال كما	۲۰۶۰۰ ۱۰ ما ۱ الأرباح الزكاة لكل مانى ر	۲۹٤ ۷۳۵ سبة توزير ادخاشيع کل منهم فو	مقدار الزكاة الهاجهة وإذا فرض في المثال السابق أن ا مفتلفة ، وكانت كالآتي : أ : ب : جـ = ٢ : ٢ : ١ ، فإن الوعا
۲٤٤٠. ۲۱۰ بين الشركاء من الشركاء أس المال كما	۲۰۶۰۰ ۱۰ ما ۱ الأرباح الزكاة لكل مانى ر	۲۹٤٠٠ ۷۳۵ سبة توزيي ا الخاشع کل منهم في	مقدار الزكاة الواجبة وإذا فرض في المثال السابق أن ا مفتلفة ، وكانت كالآتي : أ : ب : جد = ۲ : ۲ : ۱ ، فإن الوعا الثالثة يفتلف عما سبق ، حيث يظل تصيب :

ويذلك يصبح وعاء الزكاة لكل منهم قبل خصيم النفقات الضرورية والديون الشخصية كالاتي:

(ج) = ۱۲۰۰ جنیه

الشريك (
$$i$$
) = $1.77... + 1.77... = 7.70...$ والشريك (i) = $1.77... + 1.77...$ والشريك (i) = $1.77... + 1.77...$ ويعد خصم النفقات الضرورية والديون الشخصية يصبح الوعاء الخاخم

وبعد خصم النفقات الضروريه والديون الشخصيه يصبح الوعاء الخاضع للزكاة كالآتي :

إنن قالوعاء = ۲۱۱۰ - ۲۱۰۰ = ۲۲۱۰ جنیه

الشريك (ج.) = ۲۸۲۰ - ۲۲۰۰ = ۲۰۰۰ جنيه ثم يخصم ...ه جنيه (مخصصة لإجراء جراحة فيكون الوعاء هو =

... ۲۰۰۰ = ۲۰۰۰ جنیه

وتكون الزكاة المستحقة هي :

۲٥ X ۲٠٠٠٠ الشريك (ج) = - ٥٠٠٠ جنيه

(جد) تقدير الزكاة في شركات الأموال:

شركات الأموال مثل شركة الترصية البسيطة ، والشركة ذات المسئولية المحدودة ، والشركة المساهمة ، عبارة عن شركات مقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول ، ولا يسال المساهم في هذه الشركات عن ديونها الا نقدر ما ممتلكه من أسهم . وهذه الشركات لها شخصية معنوية مستقلة ، وعلى هذا لا يعامل كل مساهم فيها من ناحية الزكاة على مال الشركة وليس على حملة الأسهم منفردين ، حتى وإن كانت قيمة ما يمتلكه كل فرد مساهم أقل من النصاب ، فما دام النصاب مكتملا بالشركة فقد أيجب الفقهاء الزكاة في أموال هذه الشركة إذا بلغت نصابا فاكثر ، لأن الأموال في هذه الشركات مختلطة خلطة إشتراك ، حيث يصعب التمييز بين أموال الشاهمين (١) .

ويناء على ما تقدم يعتبر مجموع صافى رأس المال المتداول والأرباح فى شركة الأموال هو وعاء الزكاة ، تغرض فيه الزكاة إذا بلغ نصابا ، ويعد تقدير الزكاة على هذا الوعاء يتم أداره بمعرفة الشركة نفسها ، أو يتم بناء على تحديد ما يجب على كل فرد مساهم أداره من زكاة ، وذاك وفقا لحصته فى هذا الوعاء الواحد ، ويمكن معرفة نصيب السهم الواحد من الزكاة بقسمة مقدار الزكاة المستمقة على أسهم الشركة كلها على عدد الأسهم .

كيفية تقدير الزكاة في شركات الأموال :

يمكن تقدير الزكاة في أي من شركات الأموال بإنباع الخطوات التالية :

- ١ تحديد الوعاء الخاصم للزكاة .
- ٢ مقارنة هذا الوعاء بالنصاب الشرعى للزكاة .
- ٣ تحديد مقدار الزكاة الواجية على أسهم الشركة كلها .

⁽١) المُلطة ترمان:

ا - خاطة إشتراك ويقصد بها إختاده أموال الشركاء بحيث يصعب التمييز بين مال كل واحد منهم.

٢ - خلطة الجوار ، ويقصد بها لمختلاط أموال الشركاء بحيث يمكن التمييز بين مال كل واحد منهم .

١ - تحديد الوهاء الماضع للزكاة :

يتم تحديد الوعاء الضاضع للزكاة في أي من شركات الأموال بتقدير مجدوع صنافي رأس المال المتداول وصنافي الأرباح بعد خصم الضرائب ، وذلك في نهاية العام ، ولا يتم خصم أي مبالغ من هذا المجموع النفقات الضرورية ولا للدون الضخصية للمساهمين .

إى أن الوعاء الخاصَع للزكاة = صافى رأس المال المتدلول + صافى الأرباح

٢ - يتم بعد ذلك مقارنة هذا الوعاء بالنمىاب الشرعى للزكاة ، قإذا كان مساويا
 له أو أكير فالزكاة واجبة ويسعر ٥ ر٢ ٪ .

٣ - ثم يتم تحديد مقدار الزكاة الواجبة بضرب قيمة الرعاء X ، ر٢ ٪

وتقوم إدارة الشركة بأداء هذا المقدار (الزكاة) قبل توزيع الأرياح ، ثم تقوم بعد ذلك بتوزيع الأرياح على حملة الأسهم ، ويذا يحصل الفرد المساهم على أرياح أسهمه بعد خصم مقدار الزكاة .

أما إذا لم تقم إدارة الشركة بهذا العمل ، فيمكن للفرد المسلم المساهم معرفة مقدار ما يخصص أسمهمه من زكاة ، وذلك عن طريق معرفة إجمالي الزكاة الوأجبة على الشركة ، ثم قسمة هذا القدر على عدد الاسمه كلها ، فيعرف مقدار ركاة السهم الواجد ، فيضربه في عدد ما يمتلكه من أسمهم فيعرف مقدار الزكاة الواجبة على أسمهمه في هذه الشركة .

والمثال التالى يوضع كيفية تقدير الزكاة في شركة أموال :

المشال :

شركة مساهمة أنشئت بفرض مباشرة أنشطة تجارية ، فكيف يمكن تقدير الزكاة على أموال هذه الشركة ؟ وما هى زكاة السهم الواحد ؟ إذا ترافرت المطومات والسانات التالمة :

١ - أصول متداولة ٢٠٠٠٠ جنيه .

(بضاعة ، إستثمار في أوراق مالية ، نقدية بالبنك والصندوق ، إيرادات مستحقة ومدينون ... ألخ) .

٢ - غمس متداولة ٢٠٠٠، جنيه .

(ضرائب ، دائنون ، أوراق دفع ، مصروفات مستحقة ... ألخ) .

٣ - أرياح العام ١٢٠٠٠٠ جنيه (التوزيع بنسبة ١٠٠ ٪).

٤ – عدد الأسهم ١٠٠٠ سهم .

٥ - النصاب ١٢٧٥ جنيها (قيمة ٨٥ جراما ذهبا بسعر ١٥ جنيها الجرام).

القطوات :

يمكن حل هذا المثال بإتباع الخطوات التالية :

١ - تحديد الوعاء الخاضع للزكاة .

 ٢ – مقارنة الوعاء الفاضع الزكاة بالنصار الشرعى الزكاة ، فإذا كأن مساويا أن أكبر فالزكاة واجبة ويسعر ه ر ٢ ٪ .

٣ - تحديد مقدار الزكاة الواجية على الأسهم بضرب قيمة الوعاء X م ر Y // .

3 - تحديد مقدار زكاة السهم الواحد بقسمة مقدار الزكاة الواجبة على عدد الأسهم.

الميل:

١ -- تحديد الوعاء الخاضم للزكاة :

الوعاء الخاضع للزكاة = صافى رأس المال المتداول + معافى الأرباح معافى رأس المال المتداول = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

الأرباح = ١٢٠٠٠٠ جنيه

إذن فالوعاء الخاضع الزكاة = ٢٠٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠ = ٣٢٠٠٠٠ جنيه

٢ -- بمقارنة هذا الوعاء بالنصاب نجد أن الوعاء أكبر ، إذن فالزكاة واجبة

= ٨ , من الجنيه

أي ثمانون قرشا للسهم الواحد .

وعلى هذا فإذا قامت الشركة بأداء الزكاة فإنها تؤدى مبلغ ٨٠٠٠ جنيه ، ويتم خصمها من الأرباح قبل التوزيع فتصبح الأرباح القابلة للتوزيع

= ۱۱۲۰۰۰ = ۸۰۰۰ – ۱۲۰۰۰۰ جنیه

وإذا لم تقم الشركة بأداء هذه الزكاة (٨٠٠٠ جنيه) ووزعت الأرباح كاملة ، فإن الفرد المسلم المساهم في هذه الشركة يمكنه معرفة مقدار ما يستحق من زكاة على السبهم الواحد بإتباع خطوات الحل السابقة ويمكنه الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإجراء عملية التقدير من قائمة المركز الماليل الشركة في نهاية العام وتقدير الزكاة بنفسه ، ثم يضرب زكاة السهم الواحد في عدد ما يمتلكه من أسهم ، فيمكن تقدير الزكاة المستحقة عليه عن هذه الأسهم .

(١) كيفية تقدير الزكاة في شركات المضاربة (القراض) :

يقصد بشركة المضاربة أو القراض أن يعمل شخص في مال غيره ، حيث يوجد شخص لديه مال وليست لديه خبرة بالتجارة ، فيدفع ماله لن له الخبرة ليعمل فيه على أن يقتسما الناتج معا في حالة الربح بنسبة يتفق عليها ، أما في حالة الخسارة ، فإن صاحب المال يتحملها وحده ، ويطلق على هذه العملية شركة المضاربة أو القراض ، والمضاربة تعنى إتجار إنسان بمال غيره ، وصورتها البسيطة أن يقدم شخص ماله يقال له صاحب المال ، وشخص أخر يقدم عمله يقال له المضارب . ويرى بعض الفقهاء أن زكاة شركات المضارية تقدر بعد توزيع الأرباح وأخذ كل من صاحب المال والمضارب نصبيه ، فيأخذ صاحب المال رأس ماله وتصيبه من الأرباح ، ويأخذ المضارب نصبيه من الأرباح (\) ، وهذا يعنى أن يكون لكل من صاحب المال والمضارب وعاء مستقل عن الآخر (كما في شركات الأشخاص) ، وهذا الرأى قد يكون جائز إذا كانت شركة المضاربة في صورتها البسيطة صاحب مال وأحد ومضاربا واحد ، أما إذا تعدد أصحاب الأموال فإن هذا الرأى قد لا يكون جائزا .

فالإمام مالك - رضى الله عنه - يرى أن تكون الزكاة في شركات المضارية مع النفقات قبل توزيع الأرباح بين صاحب المال والمضارب (٢) ، وهذا يعنى أنه يلزم نقدير الزكاة على شركة المضارية نفسها أسوة بما هر متبع مع شركات الأموال ، وهذا الرأى يعد مناسبا اشركات المضاربة ، حيث قد يتعدد أصحاب الأموال ويكونون بالمثات وأحيانا بالألوف من الاشخاص الذين يقدمون أموالهم لشركة المضاربة ، ومن الواضح أن هذه الأموال سوف تختلط خلطة إشتراك كما في شركات الأموال ، ولذا فمن مصلحة الفقير تقدير الزكاة على أموال الشركة كلها .

وتقدر الزكاة في شركة المضاربة بنفس الطريقة المتبعة في شركات الأموال ، وبإنباع نفس خطوات التقدير للوصول إلى مقدار الزكاة الواجبة على الشركة كلها ، ثم تقدير الزكاة المستحقة على كل شخص وفقا لحصته المقدمة في الشركة ، ومقدار نصيبه من الأرباح (راجم ص ١١٠) .

⁽ ۲) الرجع السايق ، من ۹۱ .

ثانيا : زكاة المنامة قياس زكاة الصنامة على زكاة التجارة :

يرى الفقهاء الماصدون قياس زكاة الإنتاج الصناعى على زكاة عريض التجارة (١) ، حيث يقوم النشاط الصناعى أساسا على رأس مال ثابت (مبانى - آلات - أدوات ... ألخ) ورأس مال متداول ، وعمل شأته فى ذلك شأن النشاط التجارى .

وهذا القياس يعد قياسا موفقا ، لأن عملية الإنتاج الصناعي متشابهة أو إلى حد كبير جدا مع عماية التجارة ، حيث إنه في التجارة يتم شراء سلعة أو بضاعة بنية بيعها بقصد الربح ، وفي الإنتاج الصناعي يتم شراء مادة خام أو سلعة رسيطة (نصدف مصنعة) وذلك بغرض تحريل المادة الخام إلى منتج قابل الإستعمال أو الإستهلاك ، وبيعه بغرض الربح ، وكذا إستخدام السلعة الوسيطة في إنتاج سلعة نهائية قابلة للإستعمال أو الإستهلاك ، وبيعها بغرض الربح ، وتتم عملية التحويل هذه بإستخدام الات المصنع وأدواته والتي تعد رأس مال عربض التجارة في التجارة الذارة قد عربة على التجارة الله الثابت في عربض التجارة الدراة المناح والتجارة الذارة قالت تعد رأس مال التابت في عربض التجارة الدراة التحديد التجارة الربة ،

فمثلا تقوم مصانع الملابس الجاهزة بشراء الاقمشة المختلفة (قطنية ، معوفية) ، ثم تحريلها إلى ملابس وبيعها ، تقوم مصانع الغزل بشراء القطن وتحويله إلى خيوط غزل وبيعها ، وهكذا نجد أنه من الواضح أن هذه العمليات تشبه عمليات التجارة ، فهى شراء وبيم بقصد الربح .

⁽١) مثاك آراء فقيية آخري تري قياس زكاة الإنتاج المساعي على زكاة الأبدوغ والثمار، وذلك على أساس آن رأس لمال ثابت في المساعة، فتؤخذ الرأكاة من الإبداءات بواقع من ٥ ٪ إلى ١٠ ٪ من . وهناك أيضا آراء فقهية آخري تري قياس زكاة الإنتاج المساعى على أساس مسافي غلا المسائع بواقع ٥ ر ٢ ٪ منها ، راجع في ذلك : د بوسف قاسم ، خلاصة آحكام زكاة التجارة والمساعة ، مرجع سبق تكره ، ص ٤٠٠ . خبوقي الساعيل ضحاتة ، التطبيق الماصر الزكاة ، مرجع سبق تكره ، ص ١٠٠ .

كيفية تقدير زكاة الصناعة

يمكن تقدير زكاة الصناعة كزكاة التجارة تماما مع مراعاة الآتي :

الوعاء الخاضع لزكاة الصناعة هو صنائى رأس المال المتداول والربح في نهاية العام (مثل زكاة التجارة).

٢ - يتحدد معافى رأس المال المتداول بالفرق بين الأحدول المتداولة والخصوم
 المتداولة (مثل زكاة التجارة).

٣ - يتحدد إجمالى الربع بالفرق بين الإيرادات والمصروفات ، ويتحدد صافى الربع بعد خصم الضرائب من إجمالى الربع ، ويراعى عدم خصم قيمة إهلاك رأس للال الثابت من الربع .

٤ - لا يشمل وعاء الزكاة تيمة رأس المال الثابت مثل الأراضى ، والمبانى ، والالات المستخدمة في الصناعة ، والاداوات والعدد والسيارات وكل ما يستخدم في عمليات الإنتاج ولا يباع مع السلعة المنتجة ، حيث يعفى رأس المال الثابت من الزكاة .

٥ - تقدر الزكاة على الصناعة مهما كان الشكل القانوني للمصنع ، منشاة فردية أي يملك المصنع أكثر فردية أي يملك المصنع فرد واحد ، أو شركة أشخاص أي يملك المصنع أكثر من شخص ، أو شركة أموال أي يملك المصنع أو المصانع أمساب الأسهم ، وتقدر الزكاة بنفس الأسلوب المتبع في تقدير زكاة التجارة في منشأة فردية أن شركة أشخاص ، أو شركة أموال .

وتقدر الزكاة بإتباع المطوات التالية :

١ – تحديد الرماء الفاضع للزكاة .

٢ - مقارئة الوعاء بالنصاب الشرعى ، فإذا كان مساريا له أن أكبر فالزكاة
 واجعة بسعر ٥ ر ٢ ٪

٣ - تُقدير مقدار الزكاة الواجبة بضرب قيمة الوعاء X ه ر Y //

والمثال الرقمي التالي يوضح كيفية التقدير هذه : الشال :

منشأة صناعية يعتلكها شخص واحد ، وفي نهاية العام أمكن العصول على المعلومات والبيانات التالية :

\ - قيمة رأس المال الثابت حوالي ١٢٠٠٠ جنيه (آلات ، عند ، أرض ... إلغ) ٢ - قيمة الأصول المتداولة ١٨٠٠٠ جنيه

· · · · غ نقدیة ، · · · ؛ مدینون ، · · ۲۱۰ خامات ، · ۲٤٠٠ بضاعة متبقیة) .

. ٣ - تيمة الخصيوم المتداولة . . . ٧ (. . . ٤ دائنون ، . . ٣ خيرائب) .

غ - قيمة مخصيص الإهلاك ارأس المال الثابت ، ، ٢٠ جنيه .

معية الإنتاج بالوحدة ٢٠٠٠ وحدة وتكلفة الوحدة ١٢ جنبه .

٢ - جملة المبيعات ١٨٠٠ وحدة يسعر ١٨ جنيه الوحدة (٢٢٤٠٠) .

٧ - جملة المصاريف الإدارية والمبيعات ٣٤٠٠ جنيه .

 ٨ - تقدر التكافة الخاصة بالتفقات الضرورية لصاحب المصنع بمبلغ ٣٦٠٠ جنيه في العام.

٩ - النصاب ١٢٧٥ جنيها (قيمة ٨٥ جراما ذهبا بسعر ١٥ جنيها الجرام) .

فكيف يمكن تقدير زكاة الصناعة الستحقة على صاحب هذا المسنع ٢

القطسوات :

يمكن حل هذا المثال بإتباع الخطوات التالية :

١ - تحديد الوعاء الخاصم للزكاة.

٢ ~ مقارنة هذا الوعاء بالنصاب الشرعي ألزكاة .

٣ -- تحديد مقدار الزكاة الواجبة بضرب قيمة الوعاء الخاضع في سعر الزكاة

المسل :

١ – تحديد قيمة الرماء الفاضع للزكاة :

ويتم كالأتي :

(1) تحديد منافي رأس المال المتداول وهو :

= الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة .

٠٠٠. - ١١٠. = ٢٠٠٠ - ١٨٠٠.

(ب) تحديد صافي الأرباح وهو:

= إيراد المبيعات - (التكلفة الصناعية + المصاريف المختلف)

= ..377 - (...777 + ...37)

- ۲۵۰۰۰ – ۲۲۲۰۰ جنیه V٤٠٠ =

(ج.) مجموع صافى رأس المال المتداول والأرباح =

- . . . ۲۶ . . + ۱۱. . . = ۱۸۶ جنیه

(د) إذن فالوعاء الخاضع الزكاة = مجموع صافى رأس المال والأرياح -

النفقات الضرورية = ١٨٤٠ - ٣٦٠٠ - ١٤٨٠ جنيه ٢ - بمقارنة الوعاء بالنصاب نجد أن الوعاء أكبر ، إذن فالزكاة واجبة بسعر

% Y. 1 0

٣ – مقدار الزكاة الواجبة = قيمة الوعاء في ٥ ر ٢ ٪ .

ويلاحظ في هذا المثال الآتي :

 لم يتم خصم مخصص الإهلاك من إجمالي الأرباح لأن رأس المال الثابت معقى كله من الزكاة ، وعلى هذا لا يعقى مقابل إهلاكه . ٢ - تضمنت الخصوم المتداولة المبلغ المخصص الضرائب أى أن ما يعفع الضرائب يخصم من الوعاء الخاضع الزكاة.

٣ - عند تقدير التكلفة الصناعية تم إحتساب تكلفة الوحدات التي بيعت فقط ،
 أما تكلفة الوحدات التي لم تبع فقد تضمنتها الأصول المتداولة بإعتبارها
 مضاعة متقلة .

٤ - تضمنت الأصول المتداولة أيضا قيمة الخامات التي لم تصنع بعد ، أي إنها تدخل ضمن الوعاء الخاضع للزكاة ، وتقوم بسعر السوق الخاص بهذه الخامات وقت حساب الزكاة .

ثالثا : تقدير الزكاة على النشاط المرابي

يتضمن النشاط العرفى أنواعا كثيرة فهناك النجار والترزى والسباك ، وميكانيكى السيارات وكهربائى السيارات والعداد ، وورش إمسارح التليفزيون ، وغير ذلك من الأنواع المختلفة والكثيرة التي يتضمنها النشاط العرفى .

فالمرقى الذى يزاول العمل ، يستخدم فى عمله آلات وآدوات وعددا مختلفة ، ولا يمكن العمل بدونها ، فلا يتصور مثلا أن يعمل النجار بدون منشار ، أو إن يعمل التجار بدون منشار ، أو إن يعمل الترزى بدون آلة حياكة ، وعلى هذا فعند تقدير الزكاة على النشاط العرفي فإن قيمة آلالات والالوات التي يستخدمها في مباشرة حرفته لا تحسب ضمن الوعاء الخاضع للزكاة فهي مال غير نام ، وغير معد للبيع ، أما ما يحسب ضمن وعاء الزكاة للحرفي فهو مقدار ما يحققه من بخل صاف في نهاية العام بعد خصم كافة النفقات المتطقة بالعمل ، وخصم النفقات الضرورية له ولاسرته ، وكذا خصم ما عليه من

والمثال التالي يوضع كيفية تقدير الزكاة على نشاط حرفي : المثال :

إذا فرض أن ترزيا لديه ألات حياكة ، ومقصات ، ومكارى ، وأدات حياكة وأثاث لورشته ، ومهمات مثل مكتب ، ومنضدة التفصيل ، وكراسى ، وغير ذلك ، وبلغت قيمة هذه الأشياء ك نجنيه ، فإنها لا تخضم الزكاة ولا تحسب ضمن الوعاء الفاضم الزكاة .

أما إذا قام هذا الترزى بنشاطه ، وفي نهاية العام وجد أنه قام بتقصيل ١٠٠ حلة بسعر ١٠٠ بنطاون بسعر ١٠٠ بنطاون بسعر ١٠٠ بلنطاون الواحد .

كما رجد أنه يعقع إيجار اورشته مبلغ ٣٠٠ جنيه في العام ، كما يدفع أجور عمال مبلغ ١٧٠٠ جنيه في العام ، ويتكلف في العام أيضا مبلغ ٣٠٠ ج ثمن خيوط واوازم التقصيل .

فكيف يمكن لهذا الترزى تقدير زكاته ؟ إذا علم أنه يحتاج إلى نفقة ضرورية له والأسرته حوالي ٣٦٠٠ جنيه عن العام ، وأنه ليس له دخل آخر ، ونصاب الزكاة هو ١٧٢٥ جنيها (قيمة ٨٥ جراما ذهبا بسعر الجرام ١٥ جنيها) وأنه ليس عليه ديون ، وغير مطالب بسداد ضرائب .

القطيوات :

يتم الحل بإتباع المطوات التالية:

١ - تحديد الوعاء الخاضم للزكاة .

٢ - مقارئة هذا الوعاء بالنصاب .

٣ -- تحديد مقدار الزكاة بضرب قيمة الوعاء X سعر الزكاة .

١ - تحديد الوعاء الخاصع للزكاة :

ويتم بحساب جملة الأيراد ثم يطرح منه:

- (1) التفقات الخامية بالعمل.
 - (ب) النفقات الضرورية .
 - (جـ) الديون إن وجدت .
 - (د) الضرائب.

إجمالي ما يخصم من الإيرادات = نفقات العمل + النفقات الضرورية ،

إنن فالرعاء الفاضع الزكاة = جملة الإيرادات - إجمالي ما يخصم منه = . . . ٧ - . . . ٩ = . . ١ جنيه .

٢ - بمقارنة هذا الوعاء (١١٠٠ جنيه) بالنصاب (١٢٧٥ جنيها) ،
 نجد أن الوعاء أقل من النصاب ، إذن فلا تجب الزكاة على هذا الحرفى

رابعا : زكاة المنشأت التي تعد للبيع

يقصد بالمنشأت التى تعد للبيع العقارات المختلفة التى تقام بغرض بيعها ، وذلك مثل العمارات والمخازن والمحلات وغيرها من المبانى ، وهذه المنشأت قد تباع كاملة أو مجزأة ، فالعمارة قد تباع كلها كاملة مرة ولحدة ، وقد تباع شققا ومحلات ، على عدة دفعات ، وتتم عملية إنشاء العقار بشراء قطعة من الأرض الفضاء ، ثم إقامة مبنى عليها ، ثم بيمه إما كاملا أو مجزءاً .

١ -- زكاة المنشات المدة للبيم:

تزكى الأموال المستثمرة في إنشاء المقارات وبيعها زكاة عروض التجارة ، أي أن الوعاء الخاضع الزكاة في هذه الأموال هو مجموع صافى رأس المال المتداول والأرباح ، وذلك لأن شراء الأرض الفضاء وإقامة المبنى عليها وبيعه بنية تحقيق ربح بعد عملا تجاريا ، ويتفق مع تعريف الفقهاء لعروض التجارة (وهى كل ما بعد للبيع والشراء بقصد الربح) أما إذا كان الفرض من إقامة المنشأة هو الإستفلال ، أي التأجير الفير ، فإن الذي يخضع للزكاة هو صافى الإيراد فقط ، (١١) وعلى هذا فالفية من إقامة المنشأة هي التي تحدد ما إذا كان يخضع لزكاة التجارة أن الزكاة إيراد المستفلات ، فإذا كانت النية هي الإستفلال فإن زكاة إيراد المستفلات هي الواجبة التجارة ، وإذا

٢ - كيفية تقدير زكاة المنشات المدة البيم :

تقدر زكاة المنشآت المعدة اللبيع (عقارات وغيرها) بنفس الأسلوب الذي تقدر به زكاة التجارة (راجع ص ٥٠) ، ويكون الوعاء الضاضع الزكاة هو مجموع صافى رأس المال المتداول وصافى الأرباح ، وبعد خصم الضرائب والنفقات الضرورية لصاحب المال ، وكذا خصم الديون الشخصية التى عليه إن وجدت .

ولا يحتسب ضمن الوعاء قيمة رأس المال الثابت الذي إستعمل في إقامة المنشئة

وعموما يتم التقدير كالآتى:

- (أ) تمديد الوعاء الخاصم الزكاة.
- (ب) مقارنة هذا الوعاء بالنصاب الشرعي للزكاة ، فإذا كان مساويا له أو أكبر فالزكاة واجبة بسعر ٥ ر٣ ٪ .
 - (ج) تحديد مقدار الزكاة بضرب قيمة الوعاء X ه ر Y % .

⁽١) راجع الغميل الخامس كيفية تقدير زكاة إيراد المستفلات

(1) تحديد الوماء الخاصم الزكاة :

يتم تحديد الرعاء المخاضع للزكاة بنفس الأسلوب المتبع في زكاة التجارة (راجع ص ٨٥) مع إختلاف واحد فقط خاص بتقويم البضاعة المتبقية في نهاية العام .

تقريم البضاعة المتبقية في المنشاة :

البضاعة المتبقية في نهاية العام بالنسبة المنشاة هي إما العقار كله وإما بعضه ، كأن يكون المبنى كله لم يبع بعد ، أن أن بعضه قد تم ببعه بما زال باقيا عدد من الشقق أن المحالت أن غيره لم يتم ببعه بعد ، فكيف يتم تقويم سعر هذه البضاعة المتبقية في نهاية العام ؟

تقوم البضاعة المتبقية في نهاية العام (شقق ، محادتالخ) والتي لم تتبع بعد بسعر التنكلفة ، لا بسعر السوق ، وذلك حتى لا تكون هناك مبالغة في تقويم تقدير قيمة الجزء الذي لم يبع من المنشأة ، وذلك إستنادا لما هو متبع في تقويم سعر الأرض الفضاء المعدة البيع في نهاية العام حيث تـقوم بسعر الشـراء (التكلفة) لا يسعر السوق () وعلى هذا يتم قياس تقويم سعر المباتى المقامة فوق الأرض الفضاء على تقويم سعر الأرض الفضاء عند تقدير الزكاة وهو سعر التكلفة وليس السعر المراد البيم به .

والأمثلة التالية ترضع كيفية تقويم سعر البضاعة للتبقية للمنشأت في نهانة العام اتقدم الذكاة :

١ – إذا فرض أن أحد الأشخاص إشترى فى أول العام أرضا فضاء بنية إقامة عمارة سكنية فوقها وبيعها ، وفى نهاية العام كان قد تم إقامة العمارة وهى مكونة من عشر شقق وتكلفة حوالى ٢ جنيه (. . . . ٢ ثمن أرض فضاء + ١٧٠ تكلفة المبانى) وقرر صاحب العمارة بيع الشقة الواحدة بسعر ٣ جنيه ، ولكن فى نهاية العام لم يكن قد باع شيئا ،

⁽ ۱) د . يوسف قاسم ، خلاصة أحكام زكاة التجارة والصناعة ، مرجع سبق ذكره ، ص . . ٢٠٠ .

فكيف يتم تقويم سعر البضاعة المتبقية (العمارة بأكملها) ؟ هل يتم بالسعر المراد البيم به وهو ٢٠٠٠٠ ج ؟ أم بسعر التكلفة وهو ٢٠٠٠٠ ج ؟

الحل:

يتم تقويم البضاعة المتيقية بسعر التكلفة أى بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه (مع ملاحظة أن البضاعة المتيقية هى أحد عناصر الأصول المتداولة التى تدخل فى تقدير الوعاء الضاضم الزكاة ، راجم ص ٨٠) .

٢ – إذا فرض في المثال السابق أنه في نهاية العام أمكن بيع نصف الشقق وبالسعر المراد البيع به ، فما قيمة البضاعة المتبقية في نهاية العام ؟ الحل :

قيمة البضاعة المتبقية في نهاية العام هي قيمة الشقق الخمس التي لم تبع بعد وهي تشكل نصف العمارة ، أي أن قيمتها حوالي ، جنيه .

أما المطلخ الذي تحصل عليه من بيع الخمس شقق الأخرى وهو حوالي ١٥٠٠٠٠ جنيه ، فهو يعد كإيراد أو ثمن مبيعات (ويلاحظ أن ثمن المبيعات أيضا من عناصر الأصول المتداولة التي تدخل في تقدير الوعاء الخاضع للزكاة)

٣ - إذا فرض في أي من المثالين السابقين أن صاحب العمارة كان قد إستدان مبلغ ، جنيه لتمويل إقامة العمارة ، فكيف يتم تقويم البضاعة المتبقية في نهاية العام ؟ وما هو مصير مبلغ الدين ؟

الملل:

إذا إستدان صناهب العمارة أي مبلغ لتعويل إقامة العمارة ، فإن هذا لا علاقة له بعملية التقويم ، حيث تتم عملية التقويم على أساس التكلفة الفطية مهما كان مصدر هذا المال .

أما مبلغ الدين التجارى فإنه يخصم من إجمالى الأصول المتدلولة بإعتباره أحد عناصر المضموم المتداولة ، حيث يتحدد الوعاء الفاضع للزكاة بالفرق بين الأصول المتداولة والشصوم المتداولة .

الفصل الراسع

كيفية تقدين زكاة الأسهم والسندات

وشهادات الاستثمار ويوالص التأمين على الحياة

أولا : كيفية تقدير زكاة الأسهم :

١ - زكاة الأسهم :

الأسهم هي حصة في رأس مال الشركة المقسم إلى أسهم ، وتحصل الأسهم على عائد في نهاية السنة ، ويتحدد نصيب السهم من هذا العائد حسب نتيجة أعمال الشركة ، فيأخذ إما حصة من الربح ، وإما لا يأخذ شيئا إذا كانت نتيجة الإعمال خسارة .

والسهم قيمة اسمية هي قيمته المقدرة عند إصدراه ، وقيمة أخرى سوقية تتحدد في سوق الأوراق المالية حسب حالة الشركة .

والأسهم تتخذ إما للاستثمار وإما التجارة ، فالأسهم المتخذة للاستثمار يقتنيها صاحبها للاستفادة من عائدها السنوى أو إيرادها السنوى ، والاسهم المتخذة التجارة هي التي يقتنيها صاحبها بنية بيعها ثانية لتحقيق ربح من فرق السعر ، وفي كلا النوعين تجب الزكاة ، إلا أن الوعاء الخاضع للزكاة في الأسهم المعدة للاستثمار هو العامد في والوعاء الخاضع للزكاة في الأسهم المعدة للتجارة هو قيمتها عند الخيم مضافا إليه نماؤها ، أي ما تحققه من ربح .

٢ - نصاب زكاة الأسهم :

يقدر نصاب زكاة الأسهم سواء المتخذة التجارة أم للاستثمار بنصاب النقود ، أي بقيمة ٨٥ جراما ذهبا (١).

⁽١) أو بقيمة ١٠٠ جرام فضة لمن يريد الأخذ يتصاب القضة .

٣ - سعر ذكاة السندات :

- (أ) يقدر سعر زكاة السندات المتخذة التجارة بـ ه . ٢ ٪ .
- (ب) يقدر سعر زكاة السندات المتخذة للاستثماريه ٥٠٠ ٪ (١).

٤ - كيفية تقدير زكاة السندات :

(١) السندات المتخذة للتجارة :

يتم تقدير زكاة السندات المثفذة التجارة بنفس الأسلوب الذى تقدر به زكاة الأسهم المتخذة للتجارة وبنفس الشروط كما وضع فى الصفحات من ١٢٩ إلى ١٣٠ .

(ب) السندات المتخذة للاستثمار:

يتم تقدير زكاة السندات المتفدة للاستثمار بنفس الأسلوب الذي تقدر به زكاة الأسهم المتخدة للاستثمار كما وضع في المسقحات من ١٢٧ إلى ١٢٨ .

مع ملاحظة أنه لا توجد صعوبة في تحديد قيمة العائد على السندات لأن السعر محدد مسبقا وثابت فهو مثلا ٥ ٪ أو ١٠ ٪ ، ولا يحدث تغيير في السعر ، وذلك بعكس الأسهم التي لا يعرف قيمة العائد على السهم فيها إلا بعد تحديد نتيجة أعمال الشركة .

ثالثًا : كيفية تقدير زكاة شهادات الاستثمار :

شهادات الاستثمار هي في حقيقتها سندات رغم أنها ذات تسمية أخرى مثل شهادات الاستثمار ، شهادات التنمية وغيرها ، وهي تقني للحصول على عائد سنوي فقط ، ولا تتضــذ التجارة أي أنها لا تقتني بنيـة إعـادة بيعها ،

⁽١) يرى البعض أن يكون سعر الزكاة السندات المتفاة الاستثمار هو ١٠ ٪ من المائد (راجع د. شحقي إسماعيل شحاته ، التلبيق الماصر الزكاة ، مرجع سبق ذكو، ص ١٦١) .

آخر فيمكنه تقدير الزكاة عن قيمة ما تسلمه من الشركة كعائد الأسهمه التى يمتلكها ، وذلك بضرب هذه القيمة فى سعر الزكاة وهو ه . ٢ ٪ ، وذلك بعد أن يضمم من هذه القيمة الديون التى عليه وقيمة النفقات الضرورية اللازمة لمعيشته (مالم يكن له مصدر دخل آخر) (١).

(ب) الأسهم المتخذة التجارة :

وهي الأسهم التي تجب الزكاة في مجموع قيمتها السوقية بسعر يوم وجوب الزكاة وما تحققه من عائد .

وتقدر زكاة الأسهم في هذه المالة كالأتي:

- ١ تحديد سعر السهم في السوق يوم وجوب الزكاة (في نهاية العام)
 - ٢ تعديد قيمة العائد المنصرف للسهم من الشركة .
 - ٣ إضافة قيمة العائد إلى قيمة السهم .
- ٤ تحديث إجمالي قيمة الأسهم وعائدها ، وذلك بضرب قيمة السهم والعائد × عدد الأسهم التي يمتلكها المؤد .
 - ٥ -- تحديد قيمة الوعاء الخاضع للزكاة وذلك بخصم الأتى بعد من الإجمالى :
 - (أ) الديون التي على الشخص إن وجدت .
- (ب) قيمة النفقات الضرورية اللازمة لمعيشة مناحب الأسنهم وأسنرت
 - (مالم يكن له مصدر دخل آخر) .
 - (حـ) ما دفع كضرائب الدولة عن الأسهم.
 - وبذا تحصل على الوعاء الخاضع للزكاة.
- ٢ تحديد مقدار الزكاة الواجبة ، وذلك بضرب قيمة الوعاء الخاضع للزكاة × سعر الزكاة وقدره ٥ ر٢ ٪ ، وذلك بعد مقارنة الوعاء بالتصاب الشرعى للزكاة وكون الوعاء أكبر من النصاب أو مساويا له .

⁽١) راجع القصل العاشر كيفية تقدير زكاة أكثر من مال.

مثال من كيفية تقدير زكاة الأسهم المتمدة التجارة :

إذا فرض أن أحد الأشخاص اشترى عدد ألف سهم لإحدى الشركات في أول العام بنية إعادة بيعها لتحقيق ربح (أي بقصد التجارة) وكان سعر شراء السهم ١٥ جنيها ، وفي نهاية العام تمكن من بيعها بسعر ٢٠ جنيها بعد إن حصل على عائد من الشركة قدره جنيه واحد السهم الواحد .

فكيف يقدر زكاة أسهمه إذا توفرت الملومات والبيانات التالية :

 ١ – قيمة النصاب الشرعي للزكاة هو ١٧٧٥ جنيها (قيمة ٨٥ جراما ذهبا بسعر الجرام ١٥ جنيها).

٢ - أن صاحب الأسهم دفع ٢٥٠٠ جنيه مسرائب للدولة .

٣ -- أن صناحب الأسهم ليس عليه أي ديون للغير.

٤ - أن مناحب الأسهم ليس له مورد رزق آخر .

ه - أن صاحب الأسهم يحتاج إلى . . ٢٥٠ جنيه كنفقات ضرورية له ولأسرته .

خطوات الحل:

يمكن تقدير الزكاة في هذا المثال باتباع الخطوات التالية :

١ - تحديد إجمالي قيمة الأسهم وعائدها في نهاية العام ،

٢ - خصم ما دفع كضرائب بالإضافة إلى النفقات الضرورية من هذا الإجمالي

٣ - ما يتبقى يكون هـ و الوعاء الخاضع للزكاة فيقارن بالنصاب الشرعى
 للزكاة ، فاذا كان مساويا له أو أكبر فالزكاة واجبة .

غ - تحديد مقدار الزكاة الواجية وذلك بضرب قيمة الوعاء × سعر الزكاة.

المبيل :

۱ – إجمالي قيمة الأسهم = ۲۰۰۰ × ۲۰ = ۲۰۰۰ جنيه .

Y -إجمالي العائد $= \dots + \times \times = \dots + \times$

 $Y = [x_1, x_2] + Y_1 = Y_2 + Y_3 + Y_4 + Y_5 +$

٤ - إجمالي ما يخصم من هذا الإجمالي من ناتج رقم (٣) .

مادفع كضرائب + النتفقات الضرورية اللازمة لميشته وأسرته.

= . . ۲۰ + ۲۰۰۰ = ۲۰۰۰ حتیه .

الرعاء الخاضع للزكاة = إجمالي قيمة الأسهم والعائد - إجمالي التفقات
 ١٠٠٠ - ٠٠٠ - ١٠٠٠ حنده .

 ٦ - بمقارنة هذا الوعاء بالنصاب الشرعى للزكاة (١٢٧٥ جنيها) نجد أن الوعاء أكبر وبالتائي فهو يفضم للزكاة .

= 100 الذكاة الواجبة = قيمة الوعاء الخاضع للزكاة = 100 سعر الذكاة = . . . = 100 = 100

ملاحظة :

في هذا المثال افترضنا أن صاحب الأسهم ليس له دخل آخر وبالتالي تم خصم قيعة النققات الضرورية من الوعاء ، أما إذا كان له دخل آخر فهذه النققات لا تخصم إلا بعد إضافة هذا الدخل الآخر إلى دخله من الأسهم (راجع الفصل العاشر ، زكاة آكثر من مال) .

ثانيا : كيفية تقدير زكاة السندات :

١ - زكاة السندات :

السند عبارة عن تعهد مكتوب من المدين (حكومة أو شركة) لحامنه بسداد مبلغ معين من قرض في تاريخ معين نظير فائدة معلومة ، وحامل السد. يعتبر دائنا لمصدر السند ، والسند مثل السهم له قيمة أسمية وأخرى سوقية ، وهو من قبيل المعاصلات الربوية المحرمة في الإسمادم ، ولكته رأس مال مملك لصاحبه ، والأصل أنه لا يجوز أخذ الزكاة من المال الحرام ، حيث زكاة المال المحرام في رده كله إلى صاحبه ، أن إلى الدولة إذا لم يعلم صاحبه ، ولكن الشيخ شلتيت والشيخ أبو زهسره - رحمهما الله - أفتيا بجسوار أخذ الزكاة من السندات (١) .

وتقتنى السندات إما للاستثمار أي للاستفادة من عائدها (مثل الأسهم المتخذة للاستثمار) ، وإما تقتنى للتجارة ، أى أنه يتم شراؤها بنية بيعها ثانية ليحقق ريح (مثل الأسهم المتخذة للتجارة) .

٢ - تصاب زكاة السندات :

يقدر نصاب زكاة السندات مثل الأسهم بنصاب النقود أى بقيعة ٨٥ جراما ذهبا (٢) .

⁽١) فكر الفيخ شلتوت - رحمه الله - في الفتاري أنه: حتى فيما هو جرام شرعا فعندي أن الشريعة الإسلامية تقر خضوعه للضريبة ، فاغال المكتسب من حرام ماله العمدقة ، وذلك أن الأحمل ألا يفيد المخالف من مخالفته فيصمح بإعقائه من الضريبة في وضع أقضل من ذلك الذي التزم العلال ، والشريعة لاتقر دفع ضرر بضرر بشرر مثل والمشريد الثاني هو عدم مصاهمته في التكاليف اللازمة المصالح العامة ، حيث يعفي من الشريبة ، وهذا الرأى كان بمناسبة المفذ الزكاة عن عائد السندات والذي هو من قبيل الريا .

كما ذهب الشيغ – أبر زهرة – رحمه الله – إلى هذا الرأى أيضا ، حيث قال في بحثه عن الزكاة لمجمع البحوث الإسلامية سنة ١٩٦٥ : قد يقول قائل إن الفائدة التي تؤخذ من السندات مال خبيث لأنه ريا ، شكيف تؤخذ منه زكاة ؟

ونقول في ذلك إننا لو أعفيناها من الزكاة لادي ذلك لأن يقتنيها الناس بدلا من الأسهم وبذلك نتادى بالناس أن يتركوا الملال إلى الحرام ولأن المال الفييث إن لم يعلم صلحبه إنما سبيله إلى الصدقة لمفيت الكسب ناع إلى فرض الصدقة لا إلى إعقائه منها

وعلى هذا قالمال الحرام شرعا المتد به قانونا مثل السندات فهو يذكى .

⁽ ٢) أو قيمة . . ٦ جرام فضة لن يريد الأخذ بنصاب القضة .

٣ – سعر زكاة الأسهم :

- (1) يقدر سعر رَكاة الأسهم المتخذة للاستثمار بـ ٥٠ ٢ ٪ (١) ،
 - (ب) يقدر سعر زكاة الأسهم المتخذة التجارة بـ ٧٠ ٪ ٠

٤ - كيفية تقدير زكاة الأسهم:

(۱) الأسهم المتخدة الاستثمار:

وهى الأسهم التي تجب الزكاة في عائدها فقط ، ولتقدير زكاة عائد هذه الأسهم هناك حالتان:

المالة الأولى :

أن بقوم الشركة بتقدير زكاة أموالها وأدائها ، وذلك كما جاء في تقدير زكاة الشركات المساهمة (ص ١٠٩) . وفي هذه الحالة لا يجب على الفرد المساهم أداء الزكاة مرة أخرى عن عائد أسهمه منعا للازدواج ، حيث قامت الشركة بسداد الزكاة وأدائها نيابة عنه ، والمبلغ الذي يتسلمه الشخص في هذه العالة من الشركة لا يضاف إلى أمواله الأخرى التي لم تزك إلا بعد مرور عام على وجود هذا المبلغ معه حيث سبق أن أديت زكاته .

المالة الثانية :

إذا لم تقم الشركة بتقدير زكاة أموالها:

فقى هذه الحالة يجب على القرد المساهم تقدير الزكاة عن عائد الأسهم التي يمثلكها بنفسه ، وذلك بالأسلوب والكيفية التي أوضحناها في تقدير زكاة الشركات المساهمة ص ١٠٩ ، وإذا تعذر على الفرد المساهم تقدير الزكاة بنفسه ، لصعوبة الاطلاع على قائمة المركز المالى للشركة ، أو لأي سبب

⁽١) يرى بعض الفقهاء أن يكون سعر زكاة الأسهم التشدة للاستثمار هو ١٠ ٪ من قيمة العائد ، راجع في ذلك : د. شوقي إسماعيل شحاته ، التطبيق المعاصر الزكاة ، مرجع سنة ذكره ، من ١٧١ .

وشهادات الاستثمار مثل السندات ذات قائدة ثابتة وهي محرمة في الإسلام، ولكن يؤخذ منها زكاة كما تؤخذ من السندات.

كيفية تقدير زكاة شهادات الاستثمار :

تقدر زكاة شهادات الاستثمار كما تقدر زكاة السندات المتخذة الاستثمار كما وضع في الصفحات من ١٣٧ إلى ١٢٨ .

رابما :كيفية تقدير زكاة بوالص التأمين على المياة:

١ - زكاة بوالمس التأمين على الحياة:

اختلف الفقهاء في عقد التأمين على الحياة ، وبدي مطابقته لأحكام الشريمة الإسلامية ، ودهب بعضم إلى إجازته ، وذهب البعض الأخر إلى تحريمه ، فكان رأى الأزهر الشريف هو إجازة عقد التأمين على الحياة بشرط استثمار قيمة الأقساط أو الاشتراكات بطريقة شرعية (١) وأيا كان الرأى في هذا المقد بالحل أو بالحرمة ، فقد وضح من فترى الشيخ شلتوت والشيخ أبو زهر رحمهما الله جواز أخذ الزكاة من المال الحرام شرعا المقد به قانينا ، وعلى هذا فالزكاة واجبة في أقساط التأمين على الحياة إذا استوفت شريط .

وتتلخص عملية التامين على الحياة في أن الأشخاص المستامنين يدفعون أقساطاً سنوية إلى شركة التامين ، التي تقوم بدورها باستثمار ما تجمع لديها من مبالغ ، إما يفائدة محددة ، أن استثمار هذه المبالغ بطريقة مشرومة إسلاميا تدر عائدا ، وأيا كانت طريقة الاستثمار بفائدة أن بغيرها ، فإن الشركة تعطى الشخص المستأمن لديهاجــزها من الفائدة أن العائد مع التعهد

 ⁽١) د. شواتي إسماعيل شماته ، التطبيق للعامس الزكاة ، دار الشروق ، جدة سنة ١٩٧٧ ، من ١٩٢٠ .

بدقع مبلغ التأمين في نهاية مدة العقد أو عند الوفاة أيهما أسبق ، فكيف يتم تقدير زكاة بوالص التأمين على الحياة ؟

٧- نصاب زكاة بوالص التأمين على الحياة:

يقدر نصاب زكاة بوالص التأمين على الحياة بنصاب النقود ، أي قيمة ٨٥ جراما من الذهب (١) .

٣- سعر زكاة بوالص التأمين على الحياة:

يقس سعر زكاة بوالص التأمين على الحياة به ر٢ ٪ .

٤- كيفية تقدير ذكاة بوالص التأمين على الحياة:

وضح من الفقرة الثانية من البند (١) أن الشخص المستأمن يدفع أقساطا نقدية لشركة التأمين ، وتدفع له الشركة في نهاية كل عام جزءا نقديا من الفائدة أو من العائد الذي تحصل عليه من استثمار ما دفعه ، وهذا يعني أن قيمة ما يدفعه الشخص تزداد في نهاية العام بما تحصل عليه من فائدة أو عائد ، وبمكن تقدير زكاة هذه الأقساط وعوائدها باتباع الأتي :

- ١ تحديد قيمة ما دفع عند بدء التعاقد ، وتحديد قيمة الأقساط المدفوعة في
 نهامة السنة :
- ٢ تحديد قيمة ما يخص الشخص المستامن من الفائدة أو العائد في نهاية السنة.
- ٣ تحديد قيمة الوعاء الخاضع للزكاة ، وذلك بإضافة ما دفع عند بدء التعاقد إلى الاقساط السنوية إلى قيمة تصبيب الشخص من العائد أو القائدة أى مبلغ (١) + (٢).

⁽١) أو بقيمة ٦٠٠ جرام فضة لن يريد الأخذ بنصاب الفضة .

٤ - مقارئة قيمة الوعاء الخاضع للزكاة بنصاب النقود ، أي قيمة ٨٥ جراما ذهبا ، فإذا كان أكبر أو مساوياً له فالزكاة واجبة .

 $_{0}$ ~ تقدير قيمة الزكاة بضرب قيمة الرعاء \times سعر الزكاة (أي \times $_{0}$ \times) .

مثال:

شخص تعاقد مع شركة تأمين على الحياة على أن يؤمن على حياته بمبلغ حنيه لمدة عشرين سنة ، ويدفع قسطا سنويا قدره .. عجيه ، وتمهنت الشركة بدفع o ٪ سنويا كفائدة المستامن عن الاقساط التي يدفعها الشركة ، فكيف يقدر زكاته إذا توافرت المطومات الثالية :

 ١ - النصاب الشرعى هو قيمة ٨٥ جراما ذهبا سعر الجرام ١٥ جنيها (١٢٧٥ جنيها).

٧ - إنه مضى على التعاقد سنتان ، أي أننا في نهاية السنة الثانية .

٢ - إنه لا توجد أي ديون على الشخص ولم يدفع شيئاً للنولة .

الفطوات :

يمكن حل هذا المثال باتباع الخطوات التالية:

١ - تحديد قيمة ما دفعه للشركة حتى نهاية السنتين .

تحديد قيمة ما دفعته الشركة له ، وإضافته إلى قيمة ما دفعه فتحصل على
 الوعاء الفاضع الذكاة .

مقارنة الرعاء الشاشع للزكاة بالنصاب الشرعى للزكاة ، فإذا كان مساويا
 له أو أكبر وجبت الزكاة .

أ - تحديد مقدار الزكاة بضرب قيمة الوعاء الخاضع × سعر الزكاة ٥ر٢ ٪.

المل:

١ -- قيمة ما دفعه للشركة = قيمة القسط السنوى × عدد السنوات

٣ - قيمة الرماء = قيمة الأتساط + قيمة الفائدة

ا جنيها . الجنيها . الجنيها .

 ٤ - بمقارنة الوعاء بالتصباب الشرعى نجد أنه أقل من نصاب الزكاة فلا زكاة (١).

ويلاحظ منا أن الزكاة لم تجب في مبلغ الـ 4.6 جنيها لأنها أقل من النصاب بمفردها ، أما إذا أضيفت إلى أمواله النقدية الأخرى فإن الزكاة تجب (٢) ، فلو فرض أنه كان لدى هذا الشخص بخل أخر قيمته حوالي ٨٦٠ جنيها فإن وعاء الزكاة لهذا الشخص = .4٨٠ = ١٧٠٠ جنيه ، وهو أكبر من النصاب الشرعي للزكاة فتجب الزكاة وبكون مقدراها هو:

⁽۱) إذا كان القياس على نصاب الفضة فإن نصاب الفضة يساوى قيمة ، ٦٠ جرام فضة وسعر الجرام ، ٤ قرشا إنن فنصاب الفضة = ، ٢٠ × ، ٤ ر = ، ٢٤ جنيها ، ولهى هذه الحالة يكون الوعاء (٨٤٠ جنيها) أكبر من النصاب فتجب الزكاة ، ويكون مقدار الزكاة =

۱... ۲۱ = ۲۷ جنیها

⁽٢) راجع (القصل العاشر) زكاة أكثر من مال .

الفصل الخناميس

كيفية تقدير زكاة المستغلات

١ -- زكاة المستفلات (١) :

المستغلات هى الأموال التى تتخذ شكلا عينياً ، فهى رأس مال عينى مثل العمارات السكنية ، والفنادق ، والسفن والطائرات التجارية ، والأتوبيسات والجرارات الزراعية ، وسيارات النقل والتاكسي ، وأيضاً مثل المواشى المستفلة لبيع إنتاجها أن بيع لحمها ، ومثل حظائر المواجن المتخذة لإنتاج البيض أن اللموال العينية .

ومن ناحية الزكاة تعرف المستغلات بأنها الأموال التي لا تجب الزكاة في
عينها ولكنها تجب فيما ندره من عائد ، حيث هي لم تتخذ للتجارة ولم تتخذ
للاستعمال الشخصي ، ولكنها متخذة للنماء فتفل لأصحابها فائدة وكسبا
بواسطة تأجير عينها ، أو بيع ما يحصل من إنتاجها ، فمنها ما يؤجر مثل
المساكن ووسائل النقل ، وما ينتج ويباع مثل الدواجن والمواشي التي تربي

والفرق بين المال المتخذ الاستغلال والمال المتخذ التجارة هو أن مال المتجارة يتحقق فيه الربح عن طريق انتقال عينه من يد إلى يد أخرى ، أما المال المتخذ للاستعمال فيتبقى عينه وتتجدد منفعته ، فتاجر السيارات مثلا يبيع السيارة المشترى ويسلمها له وذلك بمقابل ، وتنتقل ملكية السيارة المشترى فهذه تجارة ، أما من يقوم بتأجير سيارة إلى آخر نظير مقابل لمسافة معينة أو لمدة معينة قبدا استغلال السيارة وليس بيعاً ، حيث تبقى ملكية السيارة اصاحبها الذى قام بتأجيرها .

⁽١) د. يوسف القرشناري ، فقه الزكاة ، مؤسسة الرسالة ١٩٧٧ ، ص ٤٥٨ .

وتجب الزكاة في إيراك المستغلات إذا بلغ نصابا وحال عليه الحول ، وتجب الزكاة عندما يتحقق النماء في صنافي الإيراك بعد خصم كافة التكاليف المتعلقة بتحقيق الإيراك ، وكذا خصم مبلغ لمقابلة النفقات الضرورية اصاحب المال إذا لم يكن له مصدر دخل آخر .

٢ - شروط فرض الزكاة في المستفلات :

يشترط لقرض الزكاة في الستغلات الأتي:

(1) أن تكون الأموال المستغلة غير مخصصة التجارة ، فعثلا من يقتنى عمارة بغرض الاستفادة من تأجير شققها فإن الأموال المستغلة في هذه العمارة تعد من المستغلات ، ويزكى صافى إيرادها فقط ، أما إذا اقتتيت العمارة بنية بيعها ثانية ، فإنها في هذه الحالة لا تعد من المستغلات وتعد من عروض التجارة تزكى قيمتها كاملة مع ما تحققه من إيراد وربح بالبيع زكاة المستغلات في المال يجب أن يكون هذا المال غير معد التجارة .

(ب) أن تكون الأموال المستغلة غير مفصصة للاستعمال الشخصى لصاحبها حيث كل ما هو معد للاستعمال الشخصى معفى من الزكاة (بشرط عدم الإسراف وعدم الخيلاء) ، وعلى هذا قمن يقتنى مالا مشابها لأموال المستغلات لاستعماله الشخصى فإنه لا تجب فيه الزكاة ، قمثلا من يقتنى عقارا يستخدمه كسكن خاص له ولاسرته فرغم تشابهه مع العقارات الأخرى المعدة للاستغلال فإنه لا تجب في هذا العقار زكاة ، وكذلك السيارة التي يقتنيها الشخص لاستعماله الشخصى لا تجب فيها الزكاة رغم أن الزكاة تجب في إيراد سيارة مشها تعمل بالأجر (تأكسى) ، وعلى هذا فإنه لوجوب زكاة المستغلات في المال ، يجب أن يكون هذا المال غير معد للاستعمال الشخصى .

 (ح.) أن يكون الغرض من اقتناء المستغلات هو تحقيق إيراد ، وأن يتحقق هذا الإيراد ، بمعنى أن الزكاة لا تقرض إلا إذا تحقق الإيراد (النماء) فعثلا إذا تم إنشاء عمارة السكن ولم يتم تأجيرها بعد ، فإن الزكاة لا تجب ، وأيضاً إذا تم إعداد سيارة العمل بأجر (تاكسى) ولم يتم تشغيلها بعد فإن الزكاة لا تجب ، فزكاة المستغلات تقرض في الإيراد فقط ، وعلى هذا فإنه لوجوب زكاة المستغلات في المال يلزم تحقيق إيراد .

والخلاصة في شروط قرض الزكاة في المستغلات:

\ – أن تكون الأموال المستغلة غير مخصيصة للتجارة .

٢ - أن تكون الأموال المستغلة غير مخصصة للاستعمال الشخصى .

٣ – أن تحقق هذه الأموال المستغلة إيراداً.

٣ - نصاب زكاة المستغلات :

يقدر نصاب زكاة المستفلات بنصاب النقود أي بقيمة ٨٥ جراماً دُهياً (١) .

غ – سعر زكاة المستغلات :

يقدر سعر زكاة المستغلات به ٥٦١ / من صافى الإيراد (٢).

م - كيفية تقدير زكاة إيراد المستفلات :

نتخذ المستغلات أشكالا كثيرة مختلفة ، ومن أمثلة المستغلات التي يخضع إيرادها لزكاة المستغلات - على سبيل المثال لا الحصر - الآتي :

(أ) إيرادات مشروعات تربية المواشي .

(ب) إيرادات مشروعات مزارع الدواجن سواء المتخذة لإنتاج اللحم أو لإنتاج البيض .

⁽١) نصاب النقود بالفضة هو قيدة ١٠٠ جرام من الفضة ، وذلك لن بريد الأخذ بنصاب الفضة . (٢) هناك راى آخر بأن يكون سعر زكاة المستفلات هو ١٠ ٪ على مسافى الإيراد ، راجع في ذلك : فقه الزكاة ، مؤسسة الرسالة ، القامرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٩٧٨ .

- (حـ) إيرادات مشروعات المنتجات الحيوانية (ابن ، زيدة .. الغ) .
 - (د) إيرادات مشروعات إنتاج عسل النحل .
- (هـ) إبرادات وسائل النقل مثل سيارات النقل للبضائع ، سيارات التاكسي .. ألخ .
 - (و) إيرادات المباني السكنية مثل:
 - ١ المباني السكنية المخصصة للتأجير بغرض السكن العادي.
 - ٢ المبانى السكنية المخصصة التأجير المفروش.
 - ٣ المباني السكنية المخصصة للإسكان الإداري .

وغير ذلك من الإبرادات التي تدرها الأشكال المغتلفة للمستغلات.

ولتقدير الزكاة في أي من هذه الإيرادات تتبع الخطرات التالية: أولا: تحديد الرعاء الخاضع لزكاة المستغلات.

ثانياً : مقارنة الوعاء الخاضع للزكاة بالنصاب الشرعى ، فإذا كان مساوياً له أو أكبر فالزكاة واجبة .

ثالثا: تحديد مقدار الزكاة بضرب قيمة الوعاء الخاصع للزكاة × سعر الزكاة.

(النصاب هو قيمة ٨٥ جراماً ذهباً بسعر السوق ، وسعر الزكاة هو. ٥ر٢ ٪) (١) .

ويتم تحديد الوهاء الفاضع للزكاة بالآتي :

- ١ تحديد قيمة الإيراد الإجمالي الذي تحقق في نهاية العام .
 - ٢ تحديد قيمة كافة التكاليف المتعلقة بإنتاج الإيراد .

 ⁽١) نصباب الفضاة هو قيمة ١٠٠ جرام فضاة ، وهناك سعر آخر لزكاة المستفلات هو
 ١ ٪ .

- ٣ تحديد صافى الإيراد وذلك بطرح قيمة التكاليف من إجمالي الإيراد.
- 3 تحديد الوعاء الخاضع للزكاة وذلك بخصم الآتى بعد (إن وجد) من صافى الإبراد:
 - (أ) قيمة النفقات الضرورية اللازمة لمعيشة مساحب المال وأسرته (١) .
 - (ب) قيمة الديون التي على مناحب المال .
- (ح.) قيمة المبلغ الذي تم دفعه للضرائب ، أو الذي خصيص للضرائب .

ويلاحظ أنه عند تحديد قيمة التكاليف المتعلقة بإنتاج الإيراد يجب عدم احتساب مقابل لإهلاك الأصول الثابتة (المال المستفل) ، حيث لا يتم خصم هذا المقابل من الوعاء الخاضع الزكاة لأنه غير معفى من الزكاة ، حيث أن قيمة الأصل الثابت المستفل (مثل العمارة ، أن الشيارة الأجرة ، أن مبنى حظيرة الدواجن وكافة الأدوات المستفدمة بها وغير ذلك) معفى من الزكاة ، وهذا لا يجمل هذا فلا يجوز إعفاء ما يخصص لاستبداله من الزكاة أيضاً ، وهذا لا يعنى ألا يخصص صاحب المال مقابل إهلاك لاستبدال الأصل الثابت المستفل ، ولكن في حالة تخصيص هذا المبلغ فإنه عند تقدير الزكاة لا يضمم من الوعاء رغم هذا التخصيص .

٦ أمثلة من كيفية تقدير زكاة المستفلات لبعض الأموال :

سنورد فيما يلى بعض الأمثلة الرقمية التى توضع كيفية تقدير الزكاة لبعض الأموال المستفلة لتحقيق إيراد ، وأود أن أوضح أن الأرقام المذكورة في هذه الأمثلة كاسعار شراء أو بيع مثلا هي أرقام مفترضة لفرض التوضيح فقط وليس لها علاقة بالواقع ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه سيرد بالأمثلة تفصيل كثير لعناصر الإيرادات وعناصر النفقات ، والفرض

 ⁽١) يتم خصم النفقات الضرورية اللازمة لمعيشة صاحب المال من الوعاء الخاضع للزكاة في حالة ما إذا لم يكن له مصدر دخل آخر . فإذا كان لدى صاحب المال مصدر دخل آخر فلا يتم خصم النفقات إلا مرة وإحدة فقط (راجع القصل العاشر) .

من هذا التفصيل هو إذالة اللبس لدى القارئ فيما يجب اعتباره كإيراد يضاف إلى الرعاء، وفيما يجب اعتباره كتكلفة يجب إستبعادها من الوعاء الفاضم للزكاة .

مثال : عن كيفية تقدير زكاة إيراد مشروع منتج حيواني :

إذا فرض أن أحد الأشخاص يعتلك خمسين بقرة يستغلها في إنتاج الألبان فقط ، فكيف يقدر زكاته في نهاية العام إذا توفرت المطهمات والبيانات التالمة:

- ١ يبلغ إنتاج البقرة الواحدة من اللبن ٥٠٠٠ كجم في السنة .
 - ٢ تم بيم كل المنتج بسعر الكيلو الواحد ٢٥ قرشاً .
- ٣ تلد كل بقرة مرة واحدة في السنة ، ويباع المولود الذكر بسعر ١٥٠ جنيهاً
 بعد ثلاثة شهور ، ويحتفظ بالمولود الأنثى .
- ٤ وضعت عشرون بقرة مواودا ذكراً تم بيعها جميعاً بعد ثلاثة شهور من الولادة(١).
- تنتج البقرة الواحدة كمية من السماد البلدى تبلغ قيمته في السنة ٦٠
 جنيها ، وتم بيم السماد كله .
 - ٦ يتكلف طعام البقرة الواحدة سنوياً مبلغ ٤٥٠ جنيها .
- حصاریف آخری متنوعة للبقرة الواحدة فی السنة حوالی ۱۸۵ جنیها
 سانها کالاتی :
 - (1) مصاريف نقل ٦٠ جنيها .
 - (ب) أجور عمال ٢٠ چنيهاً .
 - (ح) رعاية بيطرية ٤٠ جنيهاً .
 - (د) تخزين اللبن في مبرد وصيانة الات ١٠ جنيهات ٠
 - (هـ) إضاءة ومصاريف أخرى ١٥ جنيهاً .

 ⁽١) في حالة ولادة أي أنثى وتم الإحتفاظ بها فيجب إضافة قيمتها إلى الإيرادات الإجمالية مقهمه يسمر السوق وقت تقدير ألزكاة .

٨ - تم البيم في مكان الإنتاج.

٩ - لم تحدث حالات وفاة في البقر.

، ١ -- تم دفع مبلغ ، ، ، ١٤ جنيه ضرائب الدولة ،

١١ - تقدر النفقات الضرورية لصاحب البقر وأسرته بحوالى ٨٠٠٠ جنيه سنوياً.

١٢ - عليه سداد مبلغ . . . ٦ جنيه باقية من ثمن البقر والأدوات .

١٣ – النصاب هو نصاب الذهب أى قيمة ٨٥ جراماً ذهباً بسعر السوق ويسعر
 الجرام ١٥ جنيهاً .

الحل:

يمكن حل هذا المثال وتقدير الزكاة الواجبة باتباع الضطوات التالية : أولا : تحديد الوعاء الخاضم الزكاة في هذا المثال .

ثانيا: مقارنة هذا الوعاء بالنصاب الشرعى للزكاة ، فإذا كان مساوياً له أو أكبر فالزكاة واجبة .

ثالثا : بضرب قيمة الوعاء × ور٢ ٪ (سعر الزكاة) نحصل على الزكاة الواجبة .

أولا : كيفية تحديد الوعاء الخاصع للزكاة :

يتم تحديد الوعاء الفاضع الزكاة في هذا المثال عن طريق تحديد قيمة الإيراد الإجمالي في السنة بسعر السوق ، ثم يطرح منه قيمة كافة التكاليف المتطقة بإنتاج الإيراد ، ثم يطرح منه أيضاً النفقات الضرورية ، وما دفع الضرائب ، وباقي ثمن البقر والآلات . أي أنه يتم تحديد الوعاء كالآتي :

١ - حساب قيمة الإيراد الإجمالي .

٢ - يطرح منه تكلفة الإيراد فتحصل على صنافي الإيراد .

ب يطرح من صافى الإيراد النفقات الضرورية والديون التى على صاحب
 إلمال وما يفع الضرائب أو ما خصيص لها .

٤ - يتبقى بعد ذلك الرماء الخاضع الزكاة (فيقارن بالنصاب) .

(١) حساب الإيراد الإجمالي :

- إجمالي المنتج = عدد ألبقر × مقدار ما تنتجه البقرة الواحدة .

= . ه × . . . ه = ۲۵ کجم ابن .

- إجمالي ثمن بيع اللبن = ٢٥٠٠٠٠ × ٢٥ ر = ٨٧٥٠٠ جنيه .

- إجمالي ثمن بيع ذكور البقر المواهدة = ٢٠ × ١٥٠ = ٢٠٠٠ جنيه .

. إجمالي ثمن بيع السماد = ٥٠ × * = * ، ٠٠ جنيه .

, إذن فإجمالي الإيراد = 0.000 + 0.00 + 0.00 = 0.000 جنيها

(٢) حساب التكلفة :

إجمالي ثمن طعام البقر = عدد البقر × تكلفة البقرة الواحدة

= ۵۰ × ۵۰ = ۲۲۵۰۰ جنیه .

إجمالي المصاريف الأخرى المبينة بالمثال = ٥٠ × ١٨٥ = ٩٢٥٠ ج

ر. اذن قصافي الإبران = إجمالي الإبران – إجمالي التكلفة .

ږدن عصامي ، ډيران = رچماني ، ډيران = رج = . . . ۱۳۵ - . . ، ۲۱۷۵ = . ، ۱۱۷۵ چنبه أ .

(٣) إجمالي ما يخصم من صافي الإيراد :

= ۲۱.۰ (نفقات ضروریة) (۱) + ۲۰۰۰ (دیون رأسمالیة) +

۱٤٠٠٠ (ضرائب) = ۲۳۳۰ جنیه .

إذن فالوعاء الخاضع للزكاة في هذا المثال = صافى الإيراد - إجمالي

ما يخصم من هذا الصافى = ١٥٧٠٠ - ٢٣١٠ = ١٥٨٨٠ جنيها .

⁽١) النقاقات الضرورية التي قدرها سناهب المال لنفسه ولاسرته مبلغ ٨٠٠٠ جنيه بينما تم إحتساب مبلغ ٢٠٠٠ جنيه بينما تم إحتساب مبلغ ٢٠٠٠ جنيه بقط في المثال دلالك لإيضاح إنه لا يجب المفالاه في تقدير النقاق الضرورية التي يقدرها الشخص لنفسه ورخصمها من الوهاء الخاضع الزكاة بل يجب أن تكون في حدود المقول ديون تقدير أو إصراف.

إنن فالوعاء الخاضع الزكاة = ٣٨١٥٠ جنيها ، ويمقارنة بالنصاب الشرعى الزكاة وقدره ١٩٧٥ جنيها نجد أنه أكبر ، وعلى هذا فالزكاة واجبة ويسعر ٥ر٢ ٪ (١) .

مثال رقم (Y) :

كيفية تقدير زكاة مشروع منتجات ألبان :

إذا فرض أن أحد الأشخاص يمتلك ٣٠ جاموسة يستفلها في إنتاج الزيد والجين (أي أنه لا يبيع إنتاجها لبنا وإنما يبيعه زيداً وجبناً (٢) ، فكيف يقدر زكاته إذا توفرت الملومات والبيانات الثالية :

- ١ تنتج الجاموسة الواحدة ٢٠١ كجم زيد في السنة سعر الكيلو ٦ جنيهات .
- ٢ تنتج الجاموسة الواحدة ٥٥٠ كجم جبن في السنة سعر الكيلو ٥٥٠ قرشاً
- ٣ التكاليف المختلفة للجاموسة الواحدة في السنة كما في المثال السابق ٤٥٠
 جنيها للطعام ، ١٨٥ جنيها مصاريف أخرى ، أي = ١٣٥ جنيها .
- 3 تتكلف عملية تحويل اللبن إلى زيد وجين للجاموسة الواحدة في السنة مبلغ
 ١٢٠ جنبها سائها كالآتر :
 - ٧٠ جنيها الفراز وللأدوات المستخدمة.
 - ٤٠ جنيها تكاليف تسويق و ١٠ جنيهات تكلفة صيانة آلات .
 - ٥ تم دفع مبلغ ٥٠٥٠ جنيه للضرائب .

 ⁽١) النصاب ٢٧٥ جنيها وهو قيمة ٨٥ جراما ذهبا بسعر ١٥ جنيها الجرام الواحد
 وان يريد الأخذ بنصاب الفضة فإن النصاب هو ١٠٠ جرام فضة .
 ويوجد سعر آخر لزكاة المستفلات هو ١٠ ٪ والشخص أن يختار ما يراه من نصاب

⁽٢) في هذا المثال يقوم الشخص بتربية الجاموس لاستخدام لينها في إنتاج الزيد والجهن فيعد هذا من المستفلات، ويخضع لزكاة المستفلات، اما من يشترى اللبن من منتج اللهن ليصنعه جبنا وزيدا وزيادى وغير هذا فإنه يخضع لزكاة الصناعة (رلجح ثانيا بالقصل الثانية).

٧ - النفقات الضرورية لصاحب الجاموس ٨٠٠٠ جنيه .

٧ - ربون على مناحب الجاموس ٢٠٠٠ جنيه .

 ٨ - يلد الجاموس مرة في السنة ويحتفظ بالأنشى ، وبياع الذكر بسعر ١٥٠ جنيهاً بعد ٣ شمهور .

٩ - وضعت ١٩ جاموسة ذكوراً وتم بيعها كلها .

. ١ - تنتج الجاموسة الواحدة سماداً بلدياً في السنة بما قيمته ٦٠ جنيهاً .

١١ – قيمة النصاب ١٢٧٥ جنيهاً .

: الحل

يمكن حل هذا المثال باتباع الخطوات التالية لتقدير الزكاة:

أولا: تحديد الوعاء الخاميع للزكاة ومقارنته بالنصاب الشرعى .

ثانيا: إذا كان الوعاء مساوياً للنصاب أو أكثر فالزكاة واجبة .

ثالث: تضرب قيمة الوعاء × ٢٥٥ ٪ (سعر الزكاة) فنحصل على مقدار الزكاة.

اولا : كيفية تحديد قيمة الوعاء الخاصع للزكاة :

يتم تحديد قيمة الوعاء الفاضع الزكاة عن طريق تحديد قيمة الإيراد الإجمالي في السنة بسعر السوق ، ثم يطرح منه قيمة كافة التكاليف المتعلقة بإنتاج الإيراد فنحصل على معافى الإيراد ، فيطرح منه النفقات الضرورية وما دفع كضرائب ، والديون التي على صاحب الجاموس .

(١) حساب قيمة الإيراد الإجمالي :

إجمالي إنتاج الزبدة ≈ عدد الجاموس × إنتاج الجاموسة الواحدة

.. ۳۰ × ۱۲۰ = ۲۰،۳۰ کیلو.

١ - قيمة إنتاج الجبن :: ٢١٠ × ١ = ٢١٦٠٠ جنيه .

٣ - قيمة بيع ذكور الجاموس = عدد الذكور × سعر الذكر الواحد

= ۱۵۰ × ۱۵ = ۲۲۵ جنبهاً .

3 - 6 قيمة بيع السماد = عند الجاموس × 6 قيمة ما تنتجه الجاموسة = 0.00 = 0.00

(ب) حساب قيمة التكلفة :

إجمالي التكلفة للجاموسة الواحدة ≈ . ٤٥ + ١٨٠ + ١٢٠ = ٥٥٧ جنيهاً إجمالي التكلفة للجاموس كله = . ٣ × ٢٢١٥ = ٢٢١٥٠ جنيهاً .

(د) منافي الإيراد = إجمالي الإيراد - إجمالي التكلفة .

= . ١٤٨٢ - . ١٣٧٥ = ١٥٧٥ حتيها .

(د) الرعاء القاضع للزكاة = صافى الإيراد - إجمالى ما بخصم منه ويشمل:
 (النفقات المصرورية ، وما دفع للمصرائب ، اللديون التي على صاحب الجاموس).

إجمالي منا يفصنم من صنافي الإيسراد = ٢٠٠٠ (١) + ٥٥٠٠ + ٩٥٠٠ - ١٧١ حنه .

إذن فالوعاء الخاصع للزكاة = ٥٥٥٠ - ١٧١٠ = ٢٨٦٥ جنبها .

وبمقارنة هذا الوعاء بالنصاب نجد أنه أكبر منه حيث إن النصاب ١٢٧٥ جنيهاً . إذن فالزكاة واجبة وتقدر ب:

⁽١) راجع الهامش في المثال السابق

مثال رائم (۲) :

كيفية تقدير الذكاة لمشروعات الدواجن (دجاج اللحم ، دجاج البيض) أولا : دجاج اللحم :

مثال :

إذا فرض أن شخصا يمثلك عنبرا لإنتاج دجاج اللحم فكيف يقدر زكاة إذا توفرت المعلومات والمعانات التالية :

١ - يسم العنبر ٥٠٠٠ دجاجة .

٢ - تستغرق وحدة الإنتاج ٥٤ يوما ، ويتم عمل ٥ دورات في السنة .

٣ - تم نفوق ٥٠٠ دجاجة في الدورة الواحدة .

٤ - يتم شراء الكتكوت عمر يوم واحد بسعر ٤٢ قرشا للكتكوت الواحد

 م يتكلف الكتكوت الواحد في الدورة ٥٥ قرشا للطبقة + ٥ قروش رعاية بيطرية = (٨٠ قرشا).

٢- تتكلف الدورة الواحدة ٢٠ جنيها عدفة ١٠٠ جنيهات إنارة ١١٠٠ جنيها
 تبن فرشة ١٠٠ جنيها رش مبيدات .

٧ - سعر بيع الدجاجة في المتوسط بعد ترتيبها جنيهان.

٨ - يتم بيع السبلة في النورة بمبلغ ١٠٠ جنيه .

٩ - يتم نقع ضرائب في السنة مبلغ ٢٠٠٠ جنيه .

١٠ - النفقات الضرورية لصاحب العنبر ٠٠٠٠ جنيه في السنة .

١١ - باق على صاحب العنبر مبلغ ، ، ، ٢ چنيه من ثمن إنشاء العنبر .

١٢ - أجور عمال في السنة ١٨٠٠ جنيه .

١٢ -- قيمة النصبات ١٢٧ جنبها .

المال:

يمكن حل هذا المثال ومعرفة كيفية تقدير الزكاة إذا لتبعت الخطوات التالية:

أولا: تحديد الوعاء الخاصع الزكاة في السنة .

ثانيا: مقارنة الوعاء بالنصاب الشرعى للزكاة .

ثالثا : تقدير قيمة الزكاة بضرب الوعاء × سعر الزكاة (إذا كان الوعاء مساويا للنصاب أو أكبر منه) . .

أولا : كيفية تحديد الوماء الخاضع للزكاة :

يتم تحديد الوعاء الخاصع للزكاة عن طريق تحديد قيمة الإيراد الإجمالي بسعر السوق ، ثم يطرح منه قيمة التكاليف الإجمالية فنحصل على
صافى الإيراد ، فيطرح منه النفقات الضرورية ، وما دفع للضرائب والديون
التي على صاهب العثير .

(أ) حساب قيمة الإيراد الإجمالي :

حساب قيمة الإيراد الإجمالي في الدورة الواحدة :

١ - عدد الدجاج المبيع = ٠٠٠٠ - ٥٠٠٠ = ٥٥٠٠ دجاجة .

٢ - ثمن بيع النجاج = . . . ٤ × ٢ = . . . ٩ جنيه .

٣ -- ثمن بيع السبلة = ١٠٠ جنيه .

إنن فإجمالي قيمة الإيراد في الدورة = ١٠٠٠ + ١٠٠ = ٩١٠٠ جنيه .

إنن فقيمة الإسراد في السنة = إسراد الدورة × عمد الدورات = . . . 6 عمد عمد الدورات

(ب) حساب اليمة التكلفة :

حساب التكلفة الإجمالية في الدورة الواحدة :

۱ - ثمن شراء الكتاكيت = ۵۰۰۰ × ۲۶ر = ۲۱۰۰ جنيه .

 ٢ - تكلفة عليقة ورعاية بيطرية = عدد الكتاكيت الباقية x تكلفة الكتكوت الواحدة في الدورة الواحدة = ٥٠٠٠ × ٨٠ = ٣٠٠٠ حديه .

٣ - التكاليف الأخرى للنورة الواحدة = ٢٠ + ١٠ + ١١٠ + ١٥ = ١٩٠ ج.

إذن فإجمالي التكاليف في الدورة الواحدة = ثمن شراء الكتاكيت + باقي التكاليف في الدورة الواحدة = ثمن شراء الكتاكيت + باقي

إذن فإجمالي التكلفة في السنة = تكلفة الدورة × عدد الدورات

= ، ۸۸۹ × ۵ = ، ۲۹٤٥ جنيهاً . يضاف إلى هذه التكلفة أجور عمال (، ۸۸۰ جنيه) كما جاء في الثال:

يهنات إنى قدة الخيف اجور عنان (۱۸۰۰ جنيد) عنه جامح المان إذن قراجمالي التكلفة = ۱۵۰۱ + ۱۸۰۰ – ۲۹۲۰ جنيهاً .

(ح) مناقى الإيراد = إجمالى الإيراد - إجمالى التكلفة
 = ١٤٥٥ - ١٤٢٥ = ١٤٢٥ جنيها

يخصم من هذا السافى النفقات القبرورية وما دفع الضرائب والديون التي على مناحب العنير:

= 1... + 1... + 1... إذن فإجمالي ما يخصم من العنافي = 1... + 1... + 1...

إذن فالهماء الخاصم الزكاة = صافى الإيراد - إجمالي ما يخصم منه = . ١٤٢٥ - . . ٧٦٠ - ١٤٢٥ حنماً

وبمقارنة هذا الوعاء بالنصاب نجد أنه أكبر منه حيث إن النصاب ١٢٧٥ جنيهاً ، إذن فالزكاة واجبة .

⁽١) تم احتساب مبلغ . ٣٦٠ جنيه القط النفقات الضرورية .

ثانيا: دجاج البيض:

مثال:

إذا فرض أن شخصاً يمثلك عنبراً يسع ٣٠٠٠ دجاجة الإنتاج البيض فكف بقدر زكاته إذا توفرت المعلومات والبيانات التالية :

١ - تنتج الدجاجة ٢١ بيضة شهرياً لمدة سنة .

٢ - سعر بيم البيضة في المتوسط ٧ قروش .

٣ - يتم بيم النجاج في نهاية سنة الإنتاج بسعر ٥ر٢ جنيه للنجاجة .

غ - يتم شراء الكتكون بسعر ، ه قرشاً الواحد .

ه - نفوق عدد ٥٠٠ كتكوت .

٦ - بأكل الكتكون في الشهر طعاماً بميلغ ٧٥ قرشاً للدة ١٨ شهراً .

٧ - تتكلف الكتاكيت في الدورة ١٨ شهراً رعاية بيطرية ١٢٠٠ جنيه .

٨ - تكلفت الكتاكيت التي نفقت مبلغ ٢٠٠ جنيه .

٩ - تتكلف البورة كلها ١٨ شهراً كالآتي :

عمالة . ٢٤٠ جنيه ، إنارة ١٠٠ جنيه ، تبن ٥٠٠ جنيه ، أطباق البيض ١١٠٠ جنيه .

١٠ - النفقات الضرورية لصاحب العنبر ٢٠٠٠ جنيه في السنة .

١١ – يدفع ضرائب مبلغ ٢٠٠٠ جنيه .

١٢ - دبون على صاحب العتبر ٢٠٠٠ جنيه .

١٣ – ثمن بيع السبلة ٥٠٠ چنيه .

١٤ -- قيمة النمناب ١٣٧٥ جنبهاً .

المل:

يمكن حل هذا المثال وتقدير الزكاة الواجبة باتباع الخطوات التالية:

أولا: تحديد الوماء الفاضع للزكاة .

ثانيا: مقارنة الوعاء بالنصاب الشرعي للزكاة.

ثالث: تقدير الزكاة بضرب الوعاء × سعر الزكاة ور7 ٪ إذا كان الوعاء مساوياً للنصاب أن أكبر منه .

أولا : تحديد الوعاء الخاضع للزكاة :

يمكن تحديد الوعاء الخاضع الزكاة بتقدير قيمة الإيرادات الإجمالية ثم يطرح منها قيمة التكاليف الإجمالية فنحصل على صنافى الإيراد فيطرح منها النفقات الضرورية وما دفع للضرائب والديون التي على صناحب المال.

(١) حساب الإيرادات الإجمالية :

عدد النجاج المنتج = ٢٠٠٠ - ٥٠٠ نجاجة .

إجمالى الإنتاج للبيض = . . ٢٥ × ٢١ = . . ٢٥ ه بيضة (في الشهر). إجمالي إنتاج البيض في السنة = . . ٢٥ ه × ٢٢ = ٦٣ بيضة .

إجمالي إنتاج البيض في السنة = ٥٠٥٠٠ × ٢٢ = ١٣٠٠٠٠ بيضه . ثمن البيض في السنة = ٢٣٠٠٠ × ٧٠٠ د = ٤٤١٠٠ جنيه .

ثمن بيم السبلة = ٥٠٠ جنيه .

ثمن بيع النجاج في نهاية الإنتاج = ٢٠٥٠ × ٥ر٢ = ٢٥٥٠ جنيهاً . إجمالي الإيرادات = ثمن البيض +ثمن السيلة +ثمن النجاج .

= . . ۱ ٤٤ + . . ه + . ۲۰ = . ۸ . ه جنيها .

(ب) إجمالي النفقات :

ثمن شراء الكتاكيت = عدد الكتاكيت المشتراة × سعر الكتكوت = × م قرش = ١٥٠٠ جنيه . تكلفة عليقة الكتكوت لدة ١٨ شهراً = ٧٥ قرشا × ١٨ × ٢٥٠٠ = ٢٣٧٥ج.

> (ح) منافى الإيراد = إجمالى الإيراد - إجمالى التكلفة . = .٨٥٠ - ٢٧٥ = ١٠٤٧ حندها

 (د) إجمالي ما يخصم من معافى الإيراد = نفقات ضرورية + ما دفع الضرائب + الدون .

= ۲۰۰۰ (۱) + ۲۰۰۰ + ۲۰۰۰ = ۲۰۰۰ منیه .

إذن فالوعاء الخاضع للزكاة = صافى الإيراد - إجمالي ما يخصم = 1500 ما يخصم = 170 = 170 = 170 حدماً .

ويما أن الوعاء الخاضع للزكاة أكبر من النصاب الشرعى وقدره ١٣٧٥ حنبهاً فالزكاة واجبة ويسعر ٥٠٦٪.

كيفية تقدير زكاة عربة نقل ركاب بالأجر (تاكسى ، أوتوبيس ، سرفيس ألخ) :

مثال :

لو فرض أن أحد الأشخاص يعتلك عربة لنقل الركاب بالأجر (تأكس) وقام بتشغيلها ، فكيف يقدر زكاة إيراد هذه العربة في نهاية العام إذا توفرت المعلومات والبانات التالة :

- (1) تكلف شراء وإعداد العربة للعمل مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه ، تم دفع ١٠٠٠٠ جنيه منها وباق ٢٠٠٠٠ جنيه تدفع في نهاية العام .
- (ب) تحقق العربة إيراداً سنوياً قدره ١٢٠٠٠ جنيه بواقع ٤٠ جنيهاً إيراداً يومياً وعدد أيام التشغيل ٢٠٠٠ يوم .

⁽١) تم لحتساب مبلغ ، ، ٣٦٠ جنيه فقط للنفقات الضرورية .

- (د) يعمل صاحب العربة بنفسه كسائق عليها ،
- (د) يتكلف تشغيل العربة في السنة مبلغ ٢٥٠٠ جنيه تفصيله كالاتي:
 - ۱ وقويد ۲۲۰۰ جنيه .
 - ٢ جراج ونظافة ٢٠٠ جنيه .
- ٣ مصاريف صيانة وإصلاح (زيوت وشحومات وقطع غيار)
 ١٠٠ جنيه .
 - غ تراخيص مرور وخلافه ، ، ه جنیه .
 - (هـ) يقدر مناحب العربة مبلغ ٥٠٥٠ جنيه كإهلاك للعربة سنويا .
 - (ر) يتم دفع مبلغ ٥٠١ جنيها ضرائب للنولة .
- (ز) يحتاج مساحب العربة إلى نفقات ضرورية قدرها ٢٠٠٠ جنيه في السنة له
 ولاسرته.
 - (ح) لا يوجد عليه أي ديون سوى ٢٠٠٠ جنيه من باقي ثمن العربة .
- (ط) النصاب هو ١٢٧٥ جنيها (قيمة ٨٥ جراماً ذهباً بسعر ١٥ جنيها للجرام)

المل :

يمكن تقدير الزكاة الواجبة على صاحب هذه العربة باتباع الخطوات التالية:

أولا: تحديد الوعاء الخاصع الزكاة .

ثانيا : مقارنة الوعاء بالنصاب الشرعى للزكاة فإذا كان مساوياً للنصاب أو أكبر منه فتجب الزكاة .

ثالثا : تحديد مقدار الزكاة بضرب قيمة الوعاء الخاضع × سعر الزكاة هر٢ ٪ .

أولا: تحديد الوهاء المامع للزكاة:

يمكن تحديد الوماء الخاضع الزكاة باتباع الخطوات التالية:

- تقدير قيمة الإيرادات الإجمالية في السنة .
- ٢ تقدير قيمة التكاليف الإجمالية التي حققت هذا الإيراد الإجمالي .
 - ٣ بطرح التكاليف من الإيرادات نحصل على صافى الإيراد.
- تقدير قيمة النفقات الإجمالية التي تخصم من صافي الإيراد وفقاً الأحكام الزكاة.
- ه بخصم كافة النفقات الإجمالية من صافى الإيراد تحصل على الرعاء
 الخاضع للزكاة .
 - (١) الإيرادات الإجمالية ٢٠٠٠ جنيه.
 - (٢) التكاليف الإجمالية ٢٥٠٠ جنيه .
 - (٣) صافى الإيراد = الإيرادات الإجمالية التكاليف الإجمالية .
 - = ۲۰۰۰ ۲۰۰۰ = ۱۹۰۰ منیه .
- (4) قيمة النفقات الإجمالية الحاجبة الخصم من صافى الإيراد قبل الوصول إلى وعاء الزكاة:
 - (أ) نفقات ضرورية ٣٠٠٠ جنبه .
 - (ب) ما يدفع للضرائب ١٥٠ جنيهاً .
 - (ج) قيمة باقى ثمن السيارة ٢٠٠٠ جنيه .
 - اذن فالإحمالي = ٥١٥ حنيها .
 - (٥) الوعاء الخاضع للزكاة = منافى الإيراد النفقات الإجمالية - ١٥٠ - ١٥٠ عنيمًا .
- ثانيا: بمقارنة الوعاء الخاضع الزكاة وقدره ٤٣٥٠ جنيها بالنصاب الشرعى الزكاة ١٢٧٥ جنيهاً نجد أن الوعاء أكبر ، ولذا فالزكاة واجبة .

ثالثًا : مقدار الزكاة ≔ قيمة الوعاء × سعر الزكاة .

بلامظ الآتي :

أنه لم يتم خصم مقابل الإهلاك بقدره ١٥٠٠ جنيه من الوعاء الخاضع للزكاة لأن ثمن العربة كله لا تفرض عليه زكاة فلا يخصم مقابل استهلاكها من الوعاء .

وفى حالة التاكسى الذى لا يعمل عليه صاحبه ويعمل عليه سائق بأجر سنوى قدره ٢٤٠٠ جنيه يتم تتبع نفس الخطوات السابقة التقدير الزكاة ، إلا أنه يخصم من صافى الإيراد قيمة أجر السائق ، ويذا يصبح صافى الإيراد ٥٠٠٠ - ٢٤٠٠ - ٢٤٠٠ حنيه .

ويصبح الوعاء الخاضع للزكاة = . ٧١٠ - ٥١٥٠ = ، ١٩٥ جنيها . وبمقارنة هذا المبلغ بالنصاب الشرعي (١٢٧٥ جنيه) نجد أن اكبر

مثال:

كيفية تقدير زكاة سكن مفريش:

إذا فرض أن أحد الأشخاص يستأجر شقة سكنية خالية ، وقام بتأثيتها وتأجيرها مغروشة ، فكيف يقدر زكاته في نهاية السنة إذا توفرت المعلومات والبيانات التالية :

١ - يتكلف تأثيث الشقة وإعدادها للإيجار المفروش مبلغ ٥٠٠٠ جنيه .

- ٢ يدفع المستاجر مبلغ ٣٠٠ جنيه إيجاراً سنوياً الشقة خالية ، ويضاعف هذا المبلغ في حالة تأجيره لها مفروشة أي يدفع مبلغ ٣٠٠ جنيه أخرى لصاحب العقار مقابل تأجيره لها مفروشة .
- ٣ تتكلف الصيانة والمساريف الأخرى مثل الإنارة والمياه والبواب وعمولة ...
 إلخ مبلغ ٨٠٠ جنيه في السنة .
 - ٤ تؤجر الشقة مفروشة سنوياً بمبلغ ، ، ٤٨ جنيه بواقع ، ، ٤ جنيه شهرياً .
 - ه المؤجر ليس لديه مورد رزق آخر ،
 - ٣ المؤجر عليه ديون ٥٠٠ جنيه .
 - ٧ المؤجر يدفع ضرائب للنولة ، ، ٤ جنيه سنوياً .
 - ٨ المؤجر يحتاج إلى مبلغ ٢٠٠٠ جنيه نفقات ضرورية له والسرته .
 - ٩ سعر جرام الذهب ١٥ جنيهاً ونصاب الزكاة قيمة ٨٥ جراماً ذهباً .

المل:

يمكن حل هذا المثال وتقدير الزكاة باتباع الخطرات التالية ·

أولا: تقدير الوعاء الخاضع للزكاة .

ثانيا : مقارنة الوعاء الخاضع للزكاة بالنصاب الشرعى .

ثالثا: تقدير قيمة الزكاة بضرب الوعاء × ٥٠٥ ٪ سعر الزكاة إذا كانت قيمة الوعاء مساوية للنصاب أو أكبر ، وإذا كان الوعاء أقل من النصاب فلا زكاة.

إرلا : تقدير الوماء الماميم للزكاة :

يقدر الوعاء الخاصم للزكاة باتباع الخطوات التالية :

١ - تقدير قيمة إجمالي الإيراد.

٢ -- تقدس قيمة إجمالي التكاليف التي حققت الإيراد.

تقدير قيمة معافى الإيراد بطرح إجمالى التكاليف من قيمة إجمالى
 الإيرادات.

3 - تقدير إجمالي النفقات الواجبة الخصم من صافى الإيراد الوصول إلى
 الوعاء الخاضم للزكاة .

ه - تقدير الوعاء الخاضع للزكاة بطرح إجمال النققات الواجبة الخصم من
 ممافى الإيراد .

- (١) قيمة الإيراد الإجمالي ٥٠٠ ، ٤٨ جنيه .
- ينه 100 = 100 ميانة = 100 = 100 ميانة = 100 = 100
 - ، منافى الإيراد := 18.. 18.. = 78.. منافى الإيراد := 18.. 18..
- (٤) إجمائي النفقات التي لا تفضيع للزكاة = ٥٠٠ ديون + ٤٠٠ فيرائب + ٢٠٠٠ نفقات ضرورية = ٢٩٠٠ جنيه .
 - (٥) قيمة الوعاء الخاضع للزكاة = منافى الإيراد إجمالي النفقات = . . . ٢٤ - . . . ونبه .

ثاثيا : بمقارنة الوعاء الخاضع للزكاة وقدره ٥٠٠ جنيه بالنصاب الشرعى وقدره ١٢٧٥ جنيها نجد أن الوعاء يقل عن النصاب ، وعلى هذا فلا زكاة واجبة على هذا الشخص هذا العام (١) .

⁽١) الزكاة ليست راجبة في هذا المثال لأنه يلفذ بنصاب الذهب عند تقدير الوعاء الخاصع للزكاة ، ويملغ الوعاء أقل من قبية نصاب الذهب وهو ١٩٧٥ جنيها . أما إذا أخذ بنصاب الفشة وهو قبعة . . . حرام فضة إن الزكاة تصميح ولجهة لأن قبية ، ١ جرام فضة تساوى . ٢٤ جنيها بلرض إن سعر جرام الفضة ، ٤ أرشاء ، ويكون مقدار الزكاة

ملحوظة :

- إذا كان الوعاء الخاضع للزكاة أكبر من قدر النصاب أو يساويه فالزكاة تجب وبسعر ٥٠٦ ٪ من قبمة الوعاء.
- ٢ مبلغ الـ ٥٠٠٠ جنيه تأثيث المسكن مفروشاً لا تخضع للزكاة باعتبارها
 رأس مال ثابتاً وهو معفى من الزكاة .
- مثال : عن كيفية تقدير زكاة عمارة معدة التأجير كسكن عادى:

قام أحد الأشخاص ببناء عمارة تكلفت ٢٥٠٠٠٠ جنيه ، وكان معه المحدد المحدد على عشر سنوات المحدد على عشر سنوات بواقع عشرة الأف جنيه سنوياً ، فكيف يقدر زكاة عمارته إذا توافرت المعلمات التالية:

- ا جمالى إيراد العمارة فى السنة جنيه (إيجار الشقق والمحلات والجراج).
- ٢ نتكلف العمارة سنويا مبلغ ٢٠٠٠ جنيه (أجرة بواب مصاريف صيانة -استهلاك كهرباء - استهلاك مياه ... ألخ).
- ٣ يدفع صاحب العمارة ضرائب ورسوماً للنولة حوالي ١٢٠٠ جنيه في السنة
- ٤٠٠ يحتاج صاحب العمارة إلى نفقات ضرورية قدرها ٤٠٠٠ جنيه في السنة
 له والأسرته .
 - ه النصاب هو قيمة ٨٥ جراما ذهبا وسعر الجرام ١٥ جنيها .
 - ٦ صاحب العمارة ليس عليه أي ديون للفير سوى قسط قرض العمارة.

الصل:

يعكن حل هذا المثال باتباع الخطرات التالية:

أولا: تحديد الوعاء الخاصم للزكاة.

ثانيا : مقارنة هذا الوعاء بالنصاب الشوعى للزكاة ، فإذا كان مساوياً له أو أكبر فالزكاة واحدة .

ثالث : تحديد مقدار الزكاة الواجبة بضرب قيمة الوعاء الخاضع لها في سعر الزكاة مر ٢ ٪ .

أولا : تحديد قيمة الوعاء الخاصم للزكاة :

ويتم ذلك كا لآتي :

- ١ تحديد قيمة الإيراد الإجمالي في السنة وهو ٢٠٠٠٠ جنيه .
- ٢ تحديد قيمة التكاليف المتعلقة بالإيراد في السنة ٢٠٠٠ جنيه .
- ٣ تحديد صافى الإيراد بطرح قيمة التكاليف من قيمة الإيراد .
- ٤ تحديد الوعاء الخاصم للزكاة وذلك بخصم الاتي من صافى الإيراد:
 - (1) قيمة النفقات الضرورية اللكرمة لصاحب العمارة وأسرته .
 - (ب) المبلغ الذي دفع كضرائب.
 - (حـ) قيمة قسط الدين الذي على صاحب العمارة (الديون) .
 - ١ منافي الإيراد = ٢٠٠٠ ٢٠٠٠ ع. ١٨٠٠ جنيه .
- ٢ إجمالي ما يخصم من منافي الإيراك ٢٠٠٠ غيراتب ٢٠٠٠ نفقات غيرورية (١) ٠٠٠٠٠ دين ٢٥٠٠٠ جنيه.
 - ٣ إذن فالوعاء الخاصِّع للزكاة : صافى الإيراد إجمالي ما يخصم منه .
 - = ۱۸۰۰۰ ۲۲۰۰ کیلیه .

ثَّانياً : بمقارنة هذا الوعاء . ٣٢٠ بالنصاب الشرعي ١٢٧٥ نجد أنه أكبر ، فالزكاة واجبة بسعر مر٢ /

> الثان : مقدار الزكاة ٢٥ ، ٢٢. منيها . الثان : مقدار الزكاة التابيا .

⁽١) تم احسان ديانا ١٠٠٠ جنبه فقط التفقات الضرورية ،

ويلاحظ في هذا المثال الآتي :

- ١ أن صاحب العمارة مدين بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه مقسطة على عشر سنوات ، أى بواقع عشرة آلاف جنيه سنويا . ولكن ما يخصم من الوعاء الخاضع للزكاة كدين هو عشرة آلاف جنيه وهى قيمة الدين المتعلق بهذه السنة فقط
- ٢ إذا حدث وخصم مبلغ الدين كله فإن هذا يؤدى إلى عدم وجود وعاء خاضع الزكاة من الأصل وبالتالى إعفاء الشخص من أداء زكاة عن هذه العمارة لعدد من السنوات، وهذا شعد مصلحة مستحقى الزكاة.
- ٣ أن قيمة العمارة وهي ٢٠٠٠٠ جنيه لا تجب فيها زكاة لأنها معدة للاستغلال بالتأجير كسكن عادى ، وإذا فإن الزكاة تجب في صافى إيرادها فقط ، أما إذا كان الغرض من بناء المعارة مو إعادة بيمها كلها أو بيع شققها تمليكا فإن قيمة العمارة توضع في الاعتبار عند تقدير الوعاء الخاضع للزكاة ، وكذلك مقدار الدين كله ، لأن الزكاة في هذه العالة تكن زكاة تجارة ، والسلعة هنا هي العمارة ، وفي زكاة التجارة تدخل قيمة السلعة بالكامل في حساب الوعاء الخاضع للزكاة ، ويخصم الدين لقدم التجارى كله من الوعاء الخاضع للزكاة ، ويخصم الدين التجارى كله من الوعاء الخاضع للزكاة ، ويخصم الدين

القصل السادس

كيفية تقدير زكاة كسب العمل والمهن المرة

يقوم الإنسان بالعمل ويبذل جهده وطاقته ليحصل على دخل جزاء لما بذله من جهد وطاقة ، ويعتبر كسب العمل البدنى أو العقلى أو المزيج منهما من أهم مصادر الدخل للإنسان ، وكسب العمل هذا نوعان : النوع الأول كسب تعقادى وفيه يرتبط الفرد بعقد مع الغير (شركة ، حكومة ، فرد اخر) ليقوم بعمل ما بدنى أو عقلى أو المزيج بينهما ، ويحصل في مقابل هذا العمل على دخل يتصف بالإنتظام والدورية مثل الأجور والرواتب والتعويضات والمكافأت وغيرها .

والنوع الثانى كسب حد لا يرتبط فيه الفرد بعقد مع الغير ، ولكنه يقوم
بعمل ما بدنى أو عقلى أو مزيج بينهما ، ويحصل في مقابل هذا العمل على
دخل ليست له صفة الإنتظام والدورية ، مثل دخل الطبيب من عيادته الخاصة ،
ودخل المحامى ، ودخل المحاسب وغيرهم ، ويعبر عن هذا الكسب الحر بإيراد
المهن الحرة .

وأهم ما يميز بين كسب العمل التعاقدى وكسب العمل الحر هو صفة الإنتظام والدورية للكسب ، فالكسب التعاقدى يمتاز بأن له صفة الإنتظام والدورية في صورة دخل يومى ، أو أسبوعى ، أو شهرى ، أو سنوى ، بينما الكسب المر يمتاز بأنه ليست له صفة الإنتظام والدورية ، فهر كسب غير منتظم يتحقق على فترات قد تكون متقاربة وقد تكون متباعدة ، وقد يتحقق موسميا ، وعلى هذا فكسب العمل هو الكسب الذي يعتمد على العمل بالدرجة الأولى ، أي أن العمل هو السبب الرئيسي في تحقيقه ، وهو يشمل الأجور والمرتبات وما في حكمها من مكافات ومعاشات وإيرادات منتظمة ومنح وغير ذلك ، كما يشمل أيضا الكسب المهنى غير التجارى مثل دخل المحامى ، والطبيب من عيادت الخاصة.

١ - زكاة كسب العمل:

الزكاة واجبة في كسب العمل بنوعيه ، وذلك ثابت بالقرآن الكريم وبالسنة النبوية الشريفة ، حيث قال سبحانه وتمالي في الآية (٢٦٧) من سورة البقرة ، ياأيها اللذين أمنوا أنفقوا من طيبات ماكسبتم ومعا أخرجنا لكم من الأرض » ، كما قال سبحانه وتمالي أيضا في الآية (٢٥٠) من سورة البقرة « يا أيها الذين أمنوا أنفقوا مما رزقناكم » ويستدل من هذه الآيات أن الإنفاق من الكسب ومن الرزق الذي يرزقه الله أمر واجب ، وقد وضيح الرسول – صلى الله عليه وسلم – هذا الأمر بقوله : « على كل مسلم صدقة » قالوا : يا نبي الله : من لم يجد ؟ قال « يعمل بيده فينفي نفسه ويتصدق " قالوا : يا نبي الله : قال " يمين ذا الحاجة اللهوف " قالوا فإن لم يستطع ؟ قال « فليممل بالمووف الميسك عن الشرة فإنها له صدقة » (۱) ، ومن هذه الآيات وهذا الصديث يستدل على وجوب الزكاة في كسب العمل .

وكسب العمل من وجهة نظر اللقه الإسلامي يعد مالا مستفادا أثناء الحول ، وهذا لا خلاف عليه (٢) ، والمال المستفاد هو ما يعلكه صاحبه ملكا جديدا بوسيلة من وسائل التعلك المشروعة ولم يزك من قبل ، يوعنى بالملك الجديد للمال هو ألا يكون هذا المال قد سبق رتملكه نفس المشخص وذكاه ، فالذي يقبض مالا هو ثدن لشيء باعه وكان قد أخرج زكاته لا يزكى هذا المال ثانية عند إستلامه لائه لا يعلكه ملكا جديدا ، مثل صاحب الزرع الذي أخرج ثكاتة الزروع والثمار في وقتها ثم تأخر في بيع للحصول مدة من الزمن ثم باعه واستلم اللمن ، فهذا المبلغ لا يعد ملكا جديدا لانه مال أخرجة زكاته من قبل .

⁽١) مدهيح البقاري ، كتاب الزكاة ، مرجع سبق لكره ، هن ١٤٢ .

⁽٢) د. شرقى إسماعيل شماته ، التطبيق الماصر الزكاة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٢ .

فالمال المستقاد هو كسب يحصل عليه صاحبه ليس عن مال عنده واكنه إستقاده بسببب مستقل عن ماله كأجر عن عمل أو راتب أو مكافأة أو غير ذلك.

ومن هذا يتضح أن للمال المستقاد صفتين: الأولى أن صاحبه يملكه ملكا جديدا ، بمعنى أن صاحبه يتكسبه لأول مرة ، والصفة الثانية أن هذا المال لم يزك من قبل ، بمعنى أنه لم تخرج زكاة هذا المال بعد ، والواجب إخراجها إذا توفرت شروطها .

ورغم أنه لا خلاف على أن كسب العمل بنوعيه يعد مالا مستقادا تجب الزكاة فيه إذا بلغ نصابا فأكثر ، فإنه يوجد خلاف حول وقت تزكيه هذا المال المستقد ، فالبعض يرى تزكيه هذا المال بعد مرور عام هجرى ، والبعض الأخر يرى تزكيته فور إستقادته ، بمعنى عدم الإنتظار حتى يمر العام الهجرى (١) .

٢ - وقت تزكيه المال المستفاد (كسب العمل) :

يزكى المال المستفاد (كسب العمل) فور إستفادته إذا بلغ نصابا فاكثر ، وهذا يعنى أن يقوم صاحب المال بتركية هذا المال فور بلوغه النصاب دون إنتظار لمرور العام الهجرى على إكتمال النصاب (هذا ما أميل إليه).

٣ - كيفية ضبط نصاب زكاة كسب العمل :

من المعرف أن إيراد أصحاب المهن الحرة غير منتظم ، ويتحقق على فترات ، كما أن إيراد من يعملون بعقد يحصلون على أجر إما يومى أو إسبوعى أو شهرى ، أى أن له صفة الإنتظام ، فكيف يتم ضبط النصاب لأصحاب هذه الدخول؟

⁽١) راجع الأراء المختلفة حول موعد تزكية المال المستفاد في .

⁽أ) قَعْهُ الرَّكَاةَ ، مرجع سبق ذكره ، من ٤٩١ .

⁽ب) التطبيق المعاصر الزكاة ، مرجم سبق ذكره ، من ٢٠٤

⁽ج) الأموال ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢.٥

من الملاحظ - في معظم الأحوال -- أن دفعات الأجرر والمرتبات الشهرية
تقل قيمة الدفعة الواحدة منها عن النصاب ، وكذلك إبراد أصحاب المهن الحرة
النين يأتيهم الدخل على دفعات متقارية تقل قيمة الدفعة الواحدة عن النصاب ،
ولكى يضبط النصاب فإنه يتم ضم الدخل (المال المستقاد) الذي يتحقق على
نترات متقاربة في مدة سنة واحدة ، فيتم احتساب النصاب بضم دفعات الدخل
بعضها إلى بعض خلال سنة واحدة ، وعلى هذا هالزكاة تؤخذ من مسافي كسب
المملل بنوعيه في سنة كاملة إذا بلغ هذا المسافي نصابا فاكثر (وهذا هو
الأساس الذي سعوف يعتد به عند إحتساب الوعاء الخاضع لزكاة كسب العمل
كما سيئتي) . فإذا كان هذا الصافي أقل من النصاب فلا زكاة فيه حتى
يكتمل النصاب فيزكيه ، ويلاحظ أنه إذا زكى الفرد كسب عمله بإعتباره مالا
مستقادا فور إستفادته فإنه لا يزكى ما بقى من هذا المال في نهاية العام
المهجري مرة أخرى ولكن يزكي بعد مرير عام هجري آشر .

ولتوضيح ضبط نصاب زكاة كسب العمل نفترض أن شخصا ما يحقق إيرادا من كسب عمله قدره ألف جنيه شهريا ، وكان مقدار النصاب الشرعى للزكاة . ، ١٣ جنيه فرضا ، فكيف يضبط النصاب بالنسبة لهذا الشخص ؟

من الواضح أن الإيراد الشهرى لهذا الشخص يقل عن النصاب الشرعى للزكاة (فرضا) ، فإذا قام هذا الشخص بإنفاق كل إيراده الشهرى خلال الشهر ولم يزكيه لأنه أقل من النصاب ، واستلم إيراد الشهر التالى ألف جنيه ، وهو أيضا أقل من النصاب فقام بإنفاقه بنون أن ينفع زكاة لأن الإيراد الشهرى أقل من النصاب وهكذا ، فإن هذا الشخص الذى يبلغ إيراده السنوى ١٢ ألف جنيه لن يدفع زكاة ، بينما من هم أقل منه إيرادا يدفعون زكاة وهذا يتنافى مم روح الشريعة الإسلامية .

ولضبط النصاب لهذا الشخص فإنه يتم إحتساب إجمالي إيراده في سنة كاملة ، وعلى هذا يكون الإيراد السنوي هو ١٢٠٠ × ١٢ - ١٢٠٠٠ جنيه لأن العبرة في إحتساب نصاب الزكاة هو السنة وليس جزءً منها ، فإذا

ما قورن هذا الإيراد السنوى بالنصاب المفترض ١٣٠٠ جنيه نجد الإيراد الكبر ، وتكون الزكاة واجبة ويسعر ٥ ر ٢ ٪ أى أن مقدار الزكاة يكون حوالي ٢٠٠٠ جنيه ، وبمقارنته بحجم الإيراد السنوى نجد أن مبلغ الزكاة بسيطا نسبيا ويمكن تجزئته ودفعة شهريا بواقع ٢٥ جنيها للمستحقين ، وفي هذا تيسير على مؤيى الزكاة ونائدة للمستحقين .

ويلاحظ أنه في المثال الترضيحي قد أغفل خصم أي من النفات الضرورية الواجبة الخصم من إجمالي الإيراد ، وذلك بغرض سهولة الإيضاح فقط ، وهذا لا يعني أن إجمالي الإيراد السنوي خاضع كله للزكاة فالزكاة تجب على صافى الإيراد فقط .

ويناء على هذا فإن نصاب زكاة كسب العمل بنوعيه يضبط بإيراد السنة ، حتى وإن تم إتفاق الإيراد المتحقق شهريا أو دوريا بالكامل ، فالمهم هو إحتساب مقدار الزكاة الواجبة لتؤدى إلى مستحقيها ثم بعد ذلك فلينفق صاحب إلمال ماله كلف شاء .

غ - نصاب زكاة كسب العمل بنوعيه :

يقدر نصاب زكاة كسب العمل بمقدار نصاب زكاة النقود أي بقيمة ٥٨ جراما ذهبا بالعملة المستخدمة (١).

ه -- سعر زكاة كسب العمل بتوميه :

يقدر سعر زكاة العمل بنوعيه بربع العشر أي بـ ٥ ر ٢ (٢)

⁽١) أو يقيمة . . ٢ جرام فضة لن يريد الإعتداد بنصاب الفضة

⁽ ۲) مثاف من يرى أن يكون سحر زكاة كسب الممل للمهن المرة ما من ٥ / أه ١٠ / راجع في ذلك فقط الزكاة ، مرجاسيق نثاره ، من ١٠٧ راجع في ذلك فقط الزكاة ، مرجاسيق نثاره ، من ٢١٧ راجع في ذلك ما مرجاسية نثاره ، من ٢١٧ راجع في المعاصر الزكاة ، مرجاء سيق نثاره ، من ٢١٧ راجع في الإلا الإلا راجع في الإلا راجع في الإلا الإلا

٢ -- كيفية تقدير زكاة كسب العمل بنوعيه :

يمكن تقدير زكاة كسب العمل بنوعيه بإتباع الخطوات التالية:

أ -- تحديد الوعاء الخاصع للزكاة .

 ب مقارئة قيمة الوعاء بقيمة النصاب الشرعى للزكاة فإذا كان الوعاء مساويا أو أكبر فالزكاة واجبة .

ج. ·· تحديد مقدار الزكاة الواجبة بضرب قيمة الوعاء x سعر الزكاة .

(أ) كيفية تحديد البعاء الخاضع للزكاة :

تختلف طريقة تحديد الوعاء الخاضع للزكاة على كسب العمل التعاقدى عن طريقة تحديد الوعاء الخاضع للزكاة على كسب العمل الحر . ولذا سيتم عرض كل طريقة على حدة .

أولا : كيفية تحديد المرهاء الخاضع لزكاة كسب العمل التعاقدى ويترذلك كالآتى:

 ا - تحديد إجمائى الإيرادات التي حصل عليها المثعاقد في السنة (مرتب شهرى × ١٢ شهرا ١ مكافئت ١ منح ١ أجور إضافية ... ألخ)

٢ - يخصم من هذا الإجمالي الأتي بعد:

(1) تكلفة الداجات الاساسية لصاحب المال ولاسرته (نفقات ، طعام ،
 كساء ، تعليم ، صحة ، إنتقالات ... ألخ) .

(ب) الديون التي على صاحب المال الغير.

(ج.) الضرائب المنفوعة للبولة .

٢ - يطرح إجمالي ما في البند (٢) من إجمالي ما في البند (١) يتبقى الرعاء
 الخاضع للزكاة .

ثانيا : كيفية تحديد الوعاء الفاضع لزكاة كسب العمل الحر :

ويتم ذلك كالآتى:

١ - تحديد إجمالي الإبرادات التي تحققت خلال السنة .

٢ - يخصم من هذا الإجمالي الأتي بعد :

(أ) كافة التكاليف والمصروفات التي إنفقت في سبيل الحصول على هذه الإيرادات.

- (ب) الضرائب التي تم دفعها للدولة ، أو المقرر دفعها للدولة .
 - (ج.) تكلفة الحاجات الأساسية لصاحب المال ولأسرته.
 - (د) الديون التي على مناحب المال للغير.

٣ - يطرح إجمالى ما فى البند (٢) من إجمالى ما فى البند (١) يتبقى
 الوماء الشاشع للزكاة .

وبعد تحديد قيمة الوعاء الخاضع للزكاة يقارن بالنصاب الشرعي للزكاة فإذا كان الوعاء مساويا أو إكبر فالزكاة وإجبة .

ويتحدد مقدار الزكاة بضرب قيمة الوعاء x سعر الزكاة .

وفيما يلى أمثلة توضع كيفية تقدير زكاة كسب العمل بنوعيه ، مع ذكر مثال يوضح كيفية تقدير الزكاة الشخص يحصل على كسب تعاقدى وكسب حر أولا أمثلة توضع كيفية تقدير زكاة كسب العمل التعاقدي (الموظفين ...ألغ) :

مثال (۱):

موظف يحصل على راتب شهرى قدره ٢٢٥ جنيها ، ولا يحصل على أي دخل آخر من العمل ، وايس له أي دخل آخر (١) ، ويحتاج انفقاته الضرورية

 ^(\) إفترض في هذا المثال أن ليس لهذا الموتلف أي دخل أخر ، فإذا كان لديه بخل أخر فيتم مراجعة تقدير الزكاة لاكثر مال (الفصل العاشر) .

هن فاسرته حوالى ٥٠ جنيها شهريا ، فكيف يقدر زكاة هذا الدخل إذا علم أن سعر جرام الذهب هو ١٥ جنيها ، وأنه ليس عليه أى ديون للغير والضرائب مضمومة أساسا من المنبع ؟

العبار

يمكن حل هذا المثال بإتباع الخطوات التالية:

(1) تمديد الوهاء الخاضع للزكاة ، ويتم ذلك كالآتي :

الهاء الخاضع للزكاة = إجمالى الإيراد – إجمالى النفقات الضرورية . إجمالى الإيراد = مرتب الشهر × $YY = 0.00 \times YY = 0.00 \times YY$ جنيه إجمالى النفقات = نفقة الشهر × $YY = 0.00 \times YY = 0.00 \times YY$ جنيه إذن فالهاء الخاضع للزكاة = $0.00 \times YY = 0.00 \times YY = 0.00 \times YY$

(ب) تحديد قيمة النصاب (٥٥ جرام ذهب × ١٥) = ١٢٧٥ جنيها

 (ج.) بمقارنة الرعاء وهو ٩٠٠ جنيه بالنصاب الشرعي للزكاة وهو ١٢٧٥ جنيها نجد أن النصاب أكبر والوعاء أصغر ، إذن قلا تجب الزكاة على هذا المخلف .

شال (۲) :

موظف يحصل على راتب شهرى . ٢٥ جنيها ، ويحصل على حرافز سنوية حرالى . . . ١ جنيه ، ويحصل على مكافات كل أربعة شهور حرالى . . ٥ جنيه ويحتاج إلى مبلغ . ٢٥ جنيها شهريا كنققة خدرورية له ولاسرته ، وايس عليه أي ديون للغير ، وايس له نخل أخر ، ويدفع خدرائب في السنة . ٢٥ جنيها . فكيف يقدر ذكاته إذا علم أن النصاب هو قيعة ٥٥ جراما ذهبا وسعر الجرام ٥١ جنيها (١) .

⁽١) أن من البيدة . . ٦ جرام الشبة لن يريد الاعتداد بنصاب القفية

المثل :

لحل هذا المثال يتبع الخطوات التالية:

(أ) تحديد الساء الخاضع الزكاة كالآتي :

١ - تحديد إجمالي الإيرادات في السنة وهي :

المرتب في السنة = ٢٠٠٠ × ١٢ = ٢٠٠٠ جنيه .

الموافز = ١٠٠٠ جنيه

الكافات = ..ه × ۳ = .۰۰ (.۰۰ جنيه كل ٤ شهور أى ٣ مرات في السنة) .

إذن فإجمالي الإيرادات = ... + + ... + + ... = .. ه ه جنيه.

٢ - تحديد إجمالي ما يخصم من الإيرادات وهو:

إجمالي النفقات الضرورية في السنة وهي = $0.0 \times 10 = 0.0.7$ جنيه الضرائب المدفوعة للدولة وهي 0.0×10 جنيها

إذن فإجمالي ما يخصم من الإيراد = ٢٠٠٠ + ٢٥٠ = ٣٢٥٠ جنيها

إذن فالوعاء الخاضع للزكاة = إجمالي الإيرادات - إجمالي النفقات والضرائب .

= . ۵۰۰ - ۲۲۰ = ۲۲۰ جنیها .

(ب) بعقارنة هذا الرعاء . ٢٢٥ جنيها بالنصاب الشرعى للزكاة نجد أن الوعاء
 أكبر ، إذن فالزكاة واجبة .

إذن فمقدار الزكاة الواجبة = -------- = ٢٥ ر ١٦ جنيها

إنن قهذا الموتلف يمكنه أداء هذا المبلغ إما دفعة واحدة في نهاية السنة أرعلي دفعات شهرية .

ثانيا : أمثلة تومَّنح كيفية تقدين زكاة كسب العمل المن :

مثال (١):

طبيب يعمل في عيادته الماممة ، فكيف يقدر زكاته إذا توفرت المطهمات والبيانات التالية :

(1) الإيرادات:

١ - الإيراد اليومي للعيادة ٥٠ جنيها .

٢ - عدد أيام العمل السنوي ٢٠٠ يوم .

٣ - يقوم بإجراء عدد ٢٠ عملية جراحية في السنة ويحصل على أجر عن العملية الواحدة ٥٠٠ جنيه .

(ب) النفقات :

١ - يدفع إيجازًا القيادة قدره ١٠٠ جنيه شهريا .

٢ - يدفع مرتبا للممرض بالعيادة ١٥٠ جنيها شهريا .

٣ - يشتري أنوات طبية لازمة لعمله سنويا بحوالي ١٥٠٠ جنيه .

٤ - بدقع شيرائب النواة حوالي ٢٠٠٠ جنيه .

ه - يقدر نفقاته الضرورية له ولأسرته بحوالي ١٢٠٠٠ جنيه في السنة ،

(ج.) يقدر النصاب بقيمة ٨٥ جراما ذهبا بسعر الجرام ١٥ جنيها (١)

(د) ليس عليه ديون الغير .

(هـ) ليس له أي دخل آخر (٢) .

المثل :

لحل هذا المثال يتبع الضطوات التالية :

(1) تحديد الوعاء الخاضع للزكاة .

 (ب) مقارئة الوجاء بالتصاب الشرعى للزكاة ، قإذا كان مساويا له أن أكبر قالزكاة وإحدة .

(ج.) تحديد مقدار الزكاة الواجبة بضرب قيمة الوصاء × سعس الزكاة و . ٢ ٪ (٣)

(أ) تحديد الرهاء الماضع للزكاة :

ويتم بتحديد إجمالي الإيرادات ثم يخصم منها إجمالي النفقات .

١ - إجمالي الإيرادات = إيراد العيادة في السنة + إيراد العمليات الجراحية

إيراد العيادة = ٣٠٠ × ، ه = . . . ه ١ جنيه

إيراد العمليات = ه = جنيه

إنن فإجمالي الإيرادات = . . . ٥٠ + ١ = . . . ٥٠ جنيه

٢ - إجمالي النفقات وما يخصم من الإيرادات هو مجموع الأتي:

(i) إيجار الميادة في السنة = . . $1 \times 1 = .17$ جنيه

(ب) مرتب المرض في السنة $= .01 \times 1/ = 1.00$ حنيه .

⁽١) أو بقيمة ١٠٠ جرام فضة لن يريد الإعتداد بنصاب الفضة .

⁽ Y) وإذا كان له دخل آخر فيتم تقدير زكاة أكثر من مال كما في (القصل العاشر) .

⁽٣) هناك من يرى أن يكون السعر بالنسبة المهن المرة هو ما بين ٥ ٪ ، ، ١ ٪ .

- (ج) ثمن الأدوات الطبية ١٥٠٠ جنيه
- (د) قيمة الضرائب المنوعة النولة ٢٠٠٠ جنيه
- (هـ) النفقات الضرورية له ولأسرته ٣٦٠٠ جنيه (١)

إنن فإجمالي النفقات = ۲۰۰۰ + ۱۸۰۰ + ۱۵۰۰ + ۲۰۰۰ + ۳٬۰۰۰ = ۳٬۰۰۰ = ۲٬۰۰۰ = ۲٬۰۰۰ = ۲٬۰۰۰ = ۲٬۰۰۰ = ۲٬۰۰۰ = ۲٬۰۰

إذن قالوماء المُاهِم للزكاة = ١٠١٠٠ - ١٠١٠ = ١٤٩٠ جنيه

. النصاب = ۸۵ × ۸۵ منيها (ب) قيمة النصاب = ۸۲۷ منيها

(ج.) بمقارنة الهاء بالنصاب نجد أن الهاء أكبر إذن فالزكاة وأجبة بسعر م. ٢ ٪ .

(د) إذن فمقدار الزكاة الواجبة = قيمة الوعاء الخاضع للزكاة × سعر الزكاة

۲۰×۱٤۹.. = د ۲۷۲ جنیها .

مثال (۲) :

يقوم صناحب مهنة حرة (محاسب ، مهندس ، محام ... ألغ) بالعمار في مكتبه الشاص ويقدم خدماته للغير نظير مبلغ يتقق عليه ويتناسب مع الخدمة التي سيقدمها . فكيف يمكن لهذا الشخص أن يقدر زكاته إذا توفرت المعلمات والبيانات التالية :

- ١ العمل في الكتب مستمر طوال العام ،
- ٢ يحقق صاحب العمل (مهن حرة) إيراداً قدره ٤٠٠٠٠ جنيه في سنة التماسب، ويحصل عليه في شكل دفعات غير منتظمة على مدار السنة وتتراوح الدفعة الواحدة ما يين ١٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ جنيه .

^(\) ويلاحظ في المثال أن معاهب المال أن الدخل قدر لنفسة ولاسرته نقات ضرورية بعلغ ٢٠٠٠ جنيه براتع ١٠٠٠ جنيه شهريا ، بينما ما تم إحتسابه وضعم من الإيرادات في المثال في مبلغ ٢٠٠٦ جنيه فقط أي براقع ٢٠٠ جنيه شهريا ، وقاله لإيشاع أنه لا يجب المثالاة في تقدير المثالاة في تقدير المثالاة على المثال المثال المثال المثال المثال المثال بن المثال الم

٣ - ليس لمناهب العمل (المنة الحرة) أي دخل آخر (١) ،

٤ -- مناحب العمل (المهنة الحرة) غير مدين الغير ،

ه - يدفع للضرائب ميلغ ، ، ، ه جنيه عن هذه السنة .

 ٦ - يحتاج صاحب العمل (المهنة الحرة) إلى حوالى ٤٢٠٠ جنيه كنفقات خبرورية له ولاسرته.

٧ - تبلغ تكاليف تحقيق الإيراد حوالي ٢٠٠٠ جنيه وهذه التكاليف مثل:

(1) إيجار مكتب.

(ب) مرتبات العاملين بالمكتب .

(ج) ثمن إستهلاك كهرياء ومياه .

(د) ثمن إستهلاك أدوات مكتبية وأخرى خاصة بالعمل.

(هـ) مصاريف إنتقالات خاصة بالعمل .

(و) كتب ومطبوعات لازمة للعمل .

(ز) مطبوعات خاصة للدعاية ومصاريف عادية .

٨ - نصاب الزكاة هو قيمة ٨٥ جراما ذهبا وبسعر الجرام ٥١ جنيها (٢) .

الحل:

يمكن حل هذا المثال بإتباع الخطوات التالية :

١ – تحديد الوعاء الخاضيم الزكاة .

 ٢ - تقدير قيمة النصاب ومقارنة الوعاء به فإذا كان الوعاء مساويا أو أكبر فالإكاةواجية.

 ⁽١) وإذا كان لصاحب المهنة المرة أي دخل آخر فيمكن مراجعة القصل العاشر التعديد مقدار الزكاة الواجبة على أكثر من مال.

⁽٢) أوقيمة ١٠٠ جرام قضة لن يريد الاعتداد بنصاب القضة .

٣- تحديد مقدار الزكاة بضرب قيمة الوعاء × سعر الزكاة ٥ ر ٢ ٪ (١) .
 ١ - تحديد الوعاء الخاضع للزكاة :

ويتم هذا بطرح قيمة إجمالى النفقات من قيمة إجمالى الإيرادات: (أ) إجمالى النفقات :: النفقات الضرورية + تكاليف تحقيق الإيراد + ما دفع كضرائب + الدون التي على الشخص إن وجوت .

إذن فإجمالي التفقات = ٢٠٠٠ + ٢٠٠٠ - ١٥٢٠. ج

إذن فالوعاء الخاضع للزكاة = ٢٤٨٠ - ٢٥١٠ = ٢٤٨٠ ج

۲ - تمدید قیمهٔ النمناب وهی تساوی ۸۵ \times ۸ = ۱۲۷۰ جنیها .

وبمقارنة هذا النصاب بالوعاء (٢٤٨٠٠ جنيه) نجد أن الوعاء أكبر إذن فالزكاة واجبة .

 $^{\circ}$ " تحديد مقدار الزكاة وهو = قيمة الوعاء \times سعر الزكاة ($^{\circ}$ $^{\circ}$ $^{\circ}$ $^{\circ}$ $^{\circ}$) .

٠... البيني ٢٢، =

ويمكن لهذا الشخص اداء هذا المبلغ إما دهعة واحدة في نهاية السنة ، أو على دفعات طوال السنة مع كل دفعة إيراد تتحقق ، على أن يقوم بتقدير الزكاة الواجبة عليه في نهاية السنة كما جاء بالمثال ليعرف مقدار ما بقى عليه من زكاة ليؤديه ، فمثلا إذا كان قد أدى خلال السنة مبلغ ٢٢٠ جنيها كزكاة ، فإنه بعد تقدير الزكاة الواجبة عليه في نهاية السنة وهي ٢٢٠ جنيها يؤدى الباقي اقطاء هو . . ٤ حنه ،

هذا ويمكن لصاحب المال أداء الزكاة عن كل مبلغ يحصل عليه خلال العام إذا بلغ نصابا فاكثر ، ثم يزكى أى مبلغ آخر يحصل عليه خلال العام وإن كان أقل

⁽١) هذاك من يرى أن يكون سعر رُكاة كسب المبل للعبل المر هو ٥ ٪ أن ١٠ ٪ -

من النصاب ، لأن النصاب تحقق من قبل ، فكما ، ورد بالمثال (في البند ٢ من المعلومات والبيانات) تتحقق الإيراد على دفعات ، ١٠٠ ، ٢٠٠٠ فإذا حصل صاحب المال على دفعة ، ٣٠٠٠ جنيه مثلا فيمكن تزكيتها فورا ثم تزكيه دفعة تالية قدرها ، ١٠ جنيه يحصل عليها بعد ذلك ، مع مراعاة خصم المبالغ التي يجب خصمها من الإيراد الإجمالي .

ثالثا: مثال عن كيفية تقدير زكاة كسب العمل لشخص يحصل على كسب تعاقدى (موظف) ويحصل أيضا على كسب حر (يعمل عملا حرا في وقت فراغه من العمل التعاقدي).

المثسال:

مهندس يعمل معظفا بإحدى الشركات ويحصل من الشركةعلى دخل سنوى قدره . . . ه جنيه (مرتب + حوافز + مكافات ... الخ) ويعمل في أوقات فراغه في مكتبه الخاص ويحقق إيراد قدره . . . ه) جنيه في السنة فكيف يقدر زكاته إذا توفرت العلومات والبيانات التالية :

- ا تبلغ نفقات المكتب حوالي ٢٠٠٠ جنيه في السنة (إيجار ، كهرباء ، مياه ،
 أجرر عاملين ، أنوات مكتبية ...الخ) .
 - ٢ يدفع ضرائب عن عمله مبلغ ٢٠٠٠ جنيه .
 - ٣ عليه دين لشخص آخر بمبلغ ، ١٠٠ جنبه .
 - ٤ يحتاج إلى نفقات له ولأسرته حوالي ٤٠٠٠ جنيه في السنة .
 - ه إشترى ماكينة لتصوير الرسومات بمبلغ . . ٢٥٠ جنيه .
 - ٦ مقدار النصاب هو ٨٥ جراما ذهبا ويسعر الجرام ١٥ جنيها (١).

⁽١) أو قيمة ١٠٠ جرام قضة لن يريد الاعتداد بنصاب القضة .

المك :

يمكن حل الثال بإتباع الخطوات التالية:

١ - تمديد الوعاء الماضع للزكاة .

٢ -- تحديد قيمة النصاب الشرعى للزكاة ومقارنته بالوعاء الخاضع الزكاة فإذا
 كان الوعاء مساويا له أو أكبر فالزكاة وإجبة .

٣ تحديد مقدار الزكاة بضرب قيمة الوعاء × سعر الزكاة (٥ ر ٢ ٪) (١)

١ - تحديد الوماء الفاضم للزكاة :

ويتم بخصم إجمالي النفقات في السنة من إجمالي الإيرادات .

(1) إجمالي الإيرادات = الدخل من الوظيفة + إيراد العمل الحل.

إذن فإجمالي الإيراد = . . . ه + . . . ه ١٥ = . . . ٢٠ جنيه .

(ب) إجمالي النفقات = النفقة الضرورية + نفقات المكتب + ما دفع كضرائب

١١٥٠٠جنيه

إذن قالوعاء الخاضع الزكاة = ٢٠٠٠ - ١١٥٠٠ جنيه

٢ - قيمة النصاب = ٨٠ × ٨٠ = ١٧٢٠ جنيها ، ويمقارنة هذا النصاب بالوعاء
 نجد أن الوعاء أكبر اذن فالزكاة واحنة .

 $(0, 7 \times 1)$ تحدید مقدار الزکاة وهو = قیمة الوعاء \times سعر الزکاة $(0, 7 \times 1)$

إنن نمقدار الزكاة الواجبة = ------- = ٥ ر ٢١٧ جنيها

⁽١) هذاك من يرى أن يكون السعر ٥٪ إلى ١٠٪ الزكاة كسب العمل الحر ٠

⁽ ٢) تعتبر قيمة الملكينة من نفقات المكتب ، وقد أمرجت بمفردها وذلك لتوضيع أن ما ينفق الشركة ، فالملكينة تعد من ينفق الشركة العمل وكسب الدخل لا تفرض فيه الزكاة ، فالملكينة تعد من الأصول الثارية التي لا تقرض الزكاة في فيستها .

القصل السايع

كيفية تقدير زكاة الأرض الفضاء

الأرض الفضاء هي الأرض غير المنزرعة والتي تعد ليقام عليها مبان بهنشات سكنية مثل العمائر ، وغير سكنية مثل المسانع ، فإذا امتلك أحد الأشخاص مساحة ما من الأرض الفضاء ، فإن خضرعها أو عدم خضوعها أو عدم خضوعها الزكاة يتوقف على الفرض (النية) من شراء هذه المساحة من الأرض ، فقد يكون الفرض (النية) هو بناء سكن خاص على هذه المساحة ، وقد يكون الفرض هو إعادة بيعها بقصد الربح (أي التجارة) ، وقد يكون الفرض هو الشراء بقصد الاستثمار في مشروع ما ، وهكذا تجد أن الفرض من شراء الأرض الفضاء يختلف من شخص إلى آخر ، وبالتالي فإن حكم الزكاة يختلف باختلاف الغرض من شرائها (١) .

أولا : حكم الزكاة إذا كان الفرض من شراء قطعة الأرض الفضاء هو إنشاء سكن خاص :

إذا كان الغرض من شراء قطعة الأرض الفضاء هو إنشاء سكن خاص لصاحب الأرض ولاسرته ، أي أن الشراء بقصد الاستعمال الشخصى ، فإنه لا زكاة في قيمة هذه الأرض حتى يقوم ببنائها ، وإن استعرت تحت يده سنين .

أما إذا قام بعد مدة من الزمن وباع هذه الأرض لأى سبب من الأسباب التى تدعو للبيع مثل عدم استطاعته بنامعا ، أو لصاجته إلى بعض المال ، قإنه يزكى المبلغ الذى باع به كله بسعر ٥٠٦ ٪ إذا كان هذا المبلغ مساوياً للنصاب أن أكبر منه ، وذلك بون انتظار لمرور عام على إتمام البيع وتسلم الثمن (٢) .

⁽١) د. يرسف تاسم ، خاصة احكام زكاة التجارة والصناعة في الققه الإسلامي ، دار النهضة العربية سنة ، ١٠٩ ، ص ١٠٠ ، (١) النصاب هن قيمة ه/ جراما ذهبا أن قيمة ، ١٠٠ جرام قضة بالسعر الجاري بالعلة المستخدة .

ثانيا : حكم الزكاة إذا كان الفرض من شراء قطعة الأرخى الفضاء هو استثمارها لتمقيق عائد :

إذا كان الغرض من شراء قطعة الأرض الفضاء هو استثمارها اتحقيق عائد ، فإن الزكاة في هذه الحالة تجب في معافي العائد ، فمثلا إذا اشتريت قطعة أرض فضاء بغرض تسويرها وإستخدامها كجراج للسيارات بعقابل ، فإن الزكاة تجب في صافى العائد ولا تجب في قيمة الأرض ، وبالمثل إذا اشتريت الأرض بغرض بناء عمارة سكنية للاستثمار ، فالزكاة تجب في صافى إيراد العمارة ، ولا زكاة في قيمة العمارة ومن بينها قيمة الأرض الفضاء التي بنيت عليها .

ثالثا : حكم الزكاة إذا كان المفرض من شراء قطعة الأرض الفضاء هو إعادة بيعها بقصد الربح :

إذا كان الفرض من شراء قطعة الأرض الفضاء هو إعادة بيعها بقصد الربح ، أى أنها مشتراة بقصد التجارة ، فإنها تخضع لزكاة عروض التجارة ، حيث تعد الأرض في هذه المالة هي السلعة التي يتاجر فيها ، والتي يجب أن تقوم في نهاية كل عام بسعر السوق لتقدر عليها الزكاة مثل أي سلعة أخرى نتجر فعها (١)).

ولكن عادة ما يتم تقويم الأرض الفضاء في السوق بسعر مرتفع ومبالغ
فيه ، وعند البيع الفعلى يكون السعر أقل من الذي قدر من قبل ، وكذلك قد
يحدث خلاف في التقويم ، حيث يقومها البعض بسعر مرتفع ويقومها البعض
الآخر يسعر منخفض ، ولذلك فيمكن لتقدير الزكاة على الأرض الفضاء المتخذة
للتجارة ، الاعتداد بقيمة ما دفع ثمناً لها عند الشراء واعتباره أساس التقويم
كل عام (⁷) ، أي أن الوعاء الذي يخضع الزكاة في هذه الحالة هـ قيمة المللغ

 ⁽١) د يوسف قاسم ، خلاصة أحكام زكاة التجارة والصناعة في الفقه الإسلامي ،
 مرجع سبق نكوه ، من ١٠٨ .
 (٢) المرجم السابق ، من ١٠٨ .

الذى دفع عند شراء الأرض كثمن لها ، وذلك دون أى اعتبار للأسعار أو للتقويم الذى يقول به الناس ، فيقوم صاحب الأرض الفضاء بدفع ور 7 ٪ سنوياً من قيبة الثمن الذى دفعه للأرض كزكاة وذلك إلى أن يتم بيعها ، فإذا بيعت فإنه يذكر الثمن الذى يا ع به كله مرة واحدة ويسعر ور 7 ٪.

أمثلة عن كيفية تقدير زكاة الأرش الفضاء :

مثال (١) :

إذا فرض أن أحد الأشخاص اشترى قطعة أرض فضاء بسعر ا جنيه بنية سكن خاص عليها ، وبعد سنتين من الشراء قام بيعها لأنه لم يستطيع بنامها ، وقد تم بيعها بعبلغ ... ٢٠ جنيه ، فكيف يقدر زكاة هذه الأرض إذا توافرت المعلومات والبيانات التالية :

 النصاب هو النصاب الذهب أي قيمة ٨٥ جرماً ذهباً ويسعر الجرام ١٥ جنيهاً .

٢ – أنه ليس عليه أي يون الغير .

٣ - أنه قام يدهم ميلم . . ٥ / جنيه كضرائب النواة .

القطبوات :

يمكن حل هذا المثال باتباع الخطوات التالية:

١ - تحديد قيمة النصاب .

٢ - تحديد قيمة الوعاء الخاضع للزكاة ، وذلك بخصم ما دفع كضرائب من
 إجمالي البلغ الذي تم قبضه للأرض .

 مقارنة الوعاء الخاضع للزكاة بالنصاب الشرعي للزكاة ، فإذا كان مساوياً للنصاب أو أكبر فالزكاة واجبة .

غ - تقدير قيمة الزكاة بضرب قيمة الوعاء × سعر الزكاة (٥٢٠ ٪) .

المان:

- قبية النصاب = ۸۰ × ۸۰ = ۱۲۷ جنبها .

٣ - بمقارنة الوعاء بالنصاب الشرعى نجد أنه أكبر واذلك تجب الزكاة ،

ملاحظة :

تدفع هذه الزكاة مرة واحدة فقط ، لأن السنتين اللتين ظلت الأرض فيهما معه لا يدفع عنهما زكاة لأن نيبة صاحب الأرض كانت بناء مسكن خاص للإستعمال الشخصي وليس للتجارة .

مثال (۲) :

إذا فرض أن أحد الأشخاص اشترى مساحة من الأرض الفضاء بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه بنية استثمارها لإقامة عمارة سكنية ، واستغرقت عملية البناء سنتين ، فكيف يقدر زكاة هذه الأرض ؟.

القطوات :

هذه الأرض لا زكاة في قيمتها ، لأن الشراء بنية الاستثمار ، والزكاة في صافي في هذه الحالة تكون في صافي العائد فقط ، وعلى هذا تجب الزكاة في صافي عائد العماره بعد الانتهاء من إقامتها وتأجيرها للفير ، ولا زكاة على الأرض المقامة عليها العمارة طوال مدة إنشاء وإقامة العمارة .

بىئال (٣) :

إذا فرض أن أحد الأشخاص اشترى قطعة من الأرض القضاء بغرض إنشاء عمارة سكنية ، وقرر أن يقوم بالبناء بعد سنتين من الشراء ، وأثناء السنتين قام باستغلال الأرض كجراج بأجر ، فكيف يقدر زكاة هذه الأرض إذا توافرت الأمور والبيانات التالية :

١- ثمن الأرض . . . ، ه جنيه .

٢ - يمكن تأجير الأرض كجراج لعدد ٤٠٠ سيارة تم التعاقد مع أصحابها .

٣ - الإيجار الشهرى للسيارة الواحدة حوالي ٦ جنيهات .

٤ - تكلفت عملية إنشاء سور للأرض لتستخدم كجراج حوالي ٢٠٠٠ جنيه .

ه - يستخدم عمالا الجراج بأجور سنوية حوالي ٢٥٠٠ جنيه .

١ - يدفع ضرائب الدولة حوالي ، ٢٤٠ جنيه سنوياً .

 ٧ - يدفع نفقات تشغيل من مياه وإنارة ونظافة وخلافه حوالي ١٠٠ جنيه سنوياً

٨ - النصاب من قيمة ٨٥ جرماً ذمياً سعر الجرام ١٥ جنيهاً .

٩ - ليس عليه أي ديون للغير .

القطوات :

يمكن حل هذا المثال باتباع الخطوات التالية :

 ا - تحديد قيمة الإيراد السنوى وذلك بضرب عدد السيارات × قيمة إيجار العربة × ۱۲ شهراً.

٢ - تحديد إجمالي النفقات التي تكلفها بالإضافة إلى ما دفعه كضرائب للدولة

تحديد قيمة الوعاء الخاضع الزكاة وذلك بطرح إجمالى النفقات من إجمالى
 الإيراد السنوى.

تحديد قيمة النصاب الشرعى ومقارنة ذلك بالوعاء الخاضع للزكاة فإذا
 كان الوعاء مساوياً له أو أكبر فالزكاة واجبة .

ه - تحديد مقدار الزكاة بضرب قيمة الوعاء × سعر الزكاة (٥ر٢ ٪) (١) .

الحل :

، - قيمة الإيراد السنوى = ، . $3 \times 7 \times 17 = . 744$ جنيه .

 $Y = \frac{1}{2} - \frac{1}{2} + \frac{1}{2} +$

٣ – تيمة الوعاء الخاضع للزكاة = ٢٨٨٠ – ٢٥٠٠ = ٢١٣٠ جنيه .

٤ - قيمة النصاب = ٥٨ × ١٥ = ١٢٧٥ جنيهاً .

(من الواضع أن وعاء الزكاة أكبر من النصاب فالزكاة واجبة) .

إنن فصاحب هذه الأرض الفضاء ، عليه دفع هذا المبلغ (٥٣٦٥ جنيها) كزكاة عن استثمار قطعة الأرض كجراج السيارات ، وذلك إلى أن يبدأ البناء على الأرض فتجب الزكاة في صافى العائد الذي سوف يتحقق من إيراد العمارة.

مثال (٤) :

⁽۱) يرى بعض الفقهاء أن يكون سعر الزكاة هو ۱۰ ٪ من صنافي العائد ، راجع في ذلك د. يرسف القرضاري : فقه الزكاة ، مؤسسة الرسالة ، القاهرة ، ۱۹۷۷ ، ص ٤٧٩ .

المطوات :

يمكن حل هذا المثال باتباع الخطوات التالية :

أولا : تقدير الزكاة من السنوات الثلاث قبل البيم :

١ - تحديد مقدار النصاب .

٢ - مقارنة ثمن شراء الأرض بالنصاب ، حيث تجب الزكاة إذا كان ثمن
 الشراء مساوياً للنصاب أو أكبر منه .

تحديد مقدار الزكاة الواجبة عن كل سنة من السنوات الثلاث التي بقيت
 فيها الأرض معه بضرب قيمة الأرض × ور٢ ٪ .

ثانيا : تقدير الزكاة بعد البيع :

 ا - تحديد الهاء الخاضع للزكاة بعد البيع وذلك بخصم ما دفع كضرائب من ثمن البيع ثم مقارنة الباقى بالنصاب ، فتجب الزكاة إذا كان الباقى مساوياً للنصاب أو أكبر منه .

٢ - تحديد مقدار الزكاة الواجبة بضرب الوعاء × ٥ر٢ ٪ .

المثل ؛

أولا : تقدير الزكاة عن السنوات الثلاث قبل البيع .

١ - مقدار النصاب = ٨٥ × ١٥ = ١٢٧٥ جنيهاً .

٢ - ثمن شراء الأرض هو ٢٠٠٠ جنيه وهو أكبر من النصاب قالزكاة واجبة .

٣ - مقدار الزكاة الواجية عن كل سنة من السنوات الثلاث.

إذن قعلى صاحب الأرض دفع زكاة سنوية قدرها ٧٥٠ جنيها عن هذه الأرض الفضاء.

تانيا : تقدير الزكاة بعد البيع :

١ - الوعاء الخاضع للزكاة = ثمن البيع - مادفع كضرائب
 = ٠٠٠٠ جنيه .

وهو أكبر من النصاب فالزكاة واجبة.

۲ - مقدار الزکاة الراجبة = - ۱۰۰۰ = - ۱۰۰۰ جنیه

إذن قعلى صاحب الأرض بعد بيعها دفع مبلغ ١٥٠٠ جنيه كزكاة تجارة عن هذه الأرض القضاء .

القصيل الشامين

كيلية تقدير زكاة المعادن والركاز وما يستشرج من البحر

المعادن والركاز ، هى كل ما يخرج من باطن الأرض ، أو يستخرج منها ، من معادن مثل النفط ، والذهب ، والفضة ، والماس ، والنحاس ، والكبريت ، والرصاص ، وغير ذلك من المعادن التي لها قيمة ويستقيد منها الإنسان .

وما يستخرج من البحر ، هو كل ما يصطاد من أسماك وهيرنات بحرية ، وكل ما يستخرج منه من لؤلؤ ومرجان ، وغير ذلك من الأشياء التي تستخرج من البحر ، وإلها قيمة ويستفيد منها الإنسان .

والزكاة واجبة في المعادن والركاز وما يستغرج من البحر ، ويدل على ذلك قول الله سبحاته وتعالى في الآية (٢٦٧) من سورة البقرة :

« يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض ».

وحيث إن المعادن والركاز تستخرج من باطن الارض ، فالزكاة واجبة فيها ، كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « في الركاز الخمس » (١) أما بالنسبة لما يستخرج من البحر فإن الزكاة تجب فيه بإعتباره من الأموال التي لها قيمة ، وقد أمر الله سبحانه وتعالى بأخذ الزكاة من الأموال حيث أنه قال في الآية (١٠.٢) من سورة التوية .

« خُذْ من أموالهم صنقة تطهرهم وتزكيهم بها ».

⁽ ۱) أبو عبيد ، تحقيق محمد خليل ، الأموال ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٢٤١ .

ولتوضيح كيفية تقدير زكاة المعادن والركاز وما يستخرج من البحر ، يلزم توضيح ما هو المقصود بكل من المعادن ، والركاز ، وما يستخرج من البحر ، كل على حدة ، ثم توضيح ما هو نصاب وسعر زكاة كل منها ثم يتم توضيح كيفية تحديد الوعاء الخاضع الزكاة ، ومقدار الزكاة الواجبة ، مع ذكر بعض الأمثلة الرقعية التي توضح كيف يتم التقدير .

أولا: كيفية تقدير زكاة الركار:

١ - زكاة الركاز:

يقصد بالركاز « كل ما وجد مكتورا في باطن الأرض ، من ذهب أو فضة أو من أي معدن آخر تم وضعه بيد آدمى » (١) ، هذا يعنى أن الكتور على إختلاف أنواعها ، وهي التي توجد مدفونة في باطن الأرض بواسطة الإنسان ، سواء أكانت في صورة أموال نقدية ، أم في صورة نحاس أو ذهب أو فضة أن غير ذلك مما له قيمة أو نقم ، تجب فيها الزكاة .

٢ -- تصاب زكاة الركان:

لا يوجد نصاب معين لزكاة الركاز ، هذا يعنى أن أى قدر من الركاز يجده الشخص فى باطن الأرض ، فإن عليه أن يزكيه مهما كان حجمه أن قيعته حيث لا يشترط توفر نصاب معين ، كما لا يشترط مرور عام على القدر المستضرج ، وعلى هذا فالزكاة واجبة فورا فى كل ما يجده الإنسان فى باطن الأرض من ، كاز (٢) .

٣ - سعر زكاة الركار:

يقدر سعر الركاز بمقدار الخمس ، أي ٢٠ ٪ ، وعلى هذا فيجب إخراج ٢٠ ٪ من قبمة الركاز (٣) .

⁽١) وزارة الأرقاف المصرية ، الفقه على المذاهب الأربعة ، ١٩٧٦ ، من ٢١٤ . -

⁽ ٣٠٢) د . شوقي إسماعيل شماته ، التعلييق الماسر الزكاة . مرجِم سيق ذكره من ١٩١

٤ - كيفية تقيين زكاة الركان :

(أ) تحديد الوماء الماميم للزكاة :

يتحدد الوعاء الخاضع لزكاة الركان ، بقيمة القدر المستخرج من باطن الأرض مخصوبا منه قيمة التكلفة التى تكلفها الشخص حتى تم إستخراج الكنز ، و لا يخصم من قيمة القدر المستخرج أى شيء أخر غير التكلفة الفعلية للإستخراج ، حبث لا يضمم أى شيء النفقات الضرورية الشخص ، ولا للدين ولا غير ذلك ، فقيمة القدر المستخرج بعد خصم التكلفة الفعلية هو الوعاء الخاصم الزكاة .

(ب) تحديد مقدار الزكاة الواجبة :

يتحدد مقدار الزكاة الراجبة بضرب قيمة الوعاء الماضع للزكاة × سعر الزكاة وهو ۲۰ ٪ .

مثال من كيفية تقدير زكاة الركاز :

وجد شخص آثناء حفره لبئر فى الأرض كنزا مكونا من خمس أوانى نحاس ، عشرين قطعة فضة ، ٢٠ قطعة ذهب ، وقام بتحديد قيمتها بواسطة مغتمين ، فقدرت قيمتها الإجمالية بحوالى ، ٣٠٠ جنيه ، فإذا عام أنه تكلف فى عملية إستخراجها ونقلها حوالى ، ٥٠ جنيها . فما هى فى الزكاة الواجبة عله؟

الميل:

يمكن حل هذا المثال بإتباع الخطوات التالية:

١ - تحديد الوعاء الفاضع للزكاة :

ويتم ذلك بخصم قيمة التكلفة الفعلية من أجمالي قيمة الكنز.

إذن فالرماء الخاصع الزكاة = ٢٥٠٠ - ٥٠ - ٣٤٥ جنيها

٢ - تمديد مقدار الزكاة بضرب قيمة الرماء × ٢٠ ٪

إنن قمقدار الزكاة الياجبة = ٢٠٠٠ جنيها .

إنن يجب على هذا الشخص أداء زكاة قدرها ٦٩٠ جنيها

ئانيا : كينية تقدير زكاة المادن :

١ - زكاة المعادن :

يقصد بالمعادن « كل ما وجد في باطن الأرض ، ولم تضعه يد آدمي فهو من خلق الله تعالى (١) ، وهذا يعنى أن كل ما يوجد في باطن الأرض من نفط وذهب وفضة وحديد وتحاس ، وغير ذلك من المعادن المختلفة مهما كان شكلها أو حالتها ، ولم تضعه يد آدمي فهو من خلق الله تعالى فالزكاة واجبة فيه

والفرق بين المعدن والركاز ، هو أن المعدن من خلق الله تعالى هي باذن الأرض لم يد أدمى ، بينما الركاز الذى قد يكون معدنا مثل الذهب أو الفضة أو النحاس ، وضع في باطن الأرض بيد إنسان ، فقد يكون الركاز ذهبا سبق إستخراجه وبيعه ، ثم قام بعض الأشخاص بوضعه في باطن الأرض ، وظل هكذا فترة ثم قام تحرون بعد هذه الفترة بإستضراج هذا الذهب الموضوع بيد الإنسان ، وذلك مثل الذهب الموجود ببعض قبور الفراعنة والاقدمين .

والغرض من التفرقة بين المعدن والركان ، هو أن شروط الزكاة للمعادن تختلف عن شروط الزكاة للركان من ناحية النصاب والسعر .

وقد إتفق جمهور الفقهاء على وجوب الزكاة فيما يستخرج من المعادن ،
إلا أنهم إختلفوا في تحديد أنواع المعادن التي تخضع أو لا تخضع للزكاة ،
فالشافعي يقصر الزكاة في المعادن على الذهب والفضة ، وأبو حنيفة قصرها
على المعادن التي تقبل الطرق والسحب ولم يغرضها في السائلة ، أما ابن حنبل
فقد أوجبها في كل ما يخرج من الأرض مما يخلق فيها من غيرها وله قيمة (٣)
ورأى الإمام أحمد بن حنبل يتماشي مع روح الشريعة الإسلامية ، ولذا فعن
الوجب الأخذ به ، وعلى هذا فالزكاة واجبة في كل ما يستخرج من الأرض من

 ⁽١) وزارة الأرقاف المصرية ، الفقه على المذاهب الأربعة ، مرجع سبق ذكره ،

من ٤٢١ . (٢) للرجم السابق من ٨٧ه .

٢ - نصاب ركاة ما يستخرج من المادن :

يقدر نصاب زكاة المعادن بمقدار نصاب النقود ، أي ما يوازي قيعة ٨٥ جراما ذهبا بالعملة المستخدمة (\) ، ولا يشترط مرور عام على هذا النصاب ، فالزكاة واجبة فور إكتمال النصاب بالإستخراج المنتابع ، إذا كان المستخرج في كل دفعة أقل من النصاب ، حيث تضم كل دفعة إلى سابقتها حتى يكتمل النصاب .

٣ - سعر زكاة ما يستمرج من المادن :

يتراوح سعر ركاة ما يستخرج من المعادن ما بين ه ر ٢ ٪ و باك وبلك حسب الجهد المبنول في إستخراج المعادن ، فقد ذكر الشافعي ومالك رضي الله عنهما أنه ينظر إلى الجهد المبنول ، والنفقات والتكلفة المستخدمة في إستخراج المعادن بالنسبة إلى القدر الخارج منها ، فإن كان الخارج كثيرا بالنسبة إلى العمل والتكلفة مثل البترول فالواجب هنا كزكاة هو ، ٢ ٪ ، وإذا كان الخارج قليلا بالنسبة إليهما فالواجب كزكاة هو ، ٥ ٢ ٪ وهكذا ، فما ينال بالتعب يكون سعر زكاته ، ٥ ر ٢ ٪ وما ينال من غير تعب يكون سعر زكاته ، ٢ ٪ وما ينال من غير تعب يكون سعر زكاته ، ٢ ٪ وما ينال ويمكن أن يكون سعر زكاته ، ٢ ٪ وما ينال ويمكن أن يكون سعر الزكاة ما بين ه ر ٢ ٪ / إذا قام الخبراء والمختصون بتقدير الجهد والتكلفة حسب ظروف المكان والزمان (٢) والخلاسة أن سعر ، ١ الزكاة يتراوح ما بين ه ر ٢ ٪ ، ٢٠ ٪ .

⁽١) أن يقيمة ٦٠٠ جرام فضة لمن يريد الأخذ ينصاب الغضة .

⁽ ٢) د . يوسف القرضاوي ، غله الزكاة ، مرجع سبق ذكره ، من £11 .

3 - كيفية تقدير زكاة ما يستخرج من المعادن : (أ) تحديد الوعاء الفاضع للزكاة :

يتحدد الوعاء الخاضع ازكاة ما يستخرج من المعادن بقيعة القدر المستخرج خلال فترة زمنية معينة مخصوما منه قيمة التكلفة الفعلية التي تكلفها عملية الإستخراج ، فمثلا إذا فرض أن شركة إستخراج بترول ، تستخرج يوميا عددا من البراميل من البترول قيمتها أقل من النصاب ، ويمكن أن يكتمل النصاب بعد إستخراج عدد آخر من البراميل خلال سنة أيام فيمكن أن تكون الفترة الزمنية اللازمة لتحديد الوعاء لهذه الشركة هو سنة أيام عمل وهكذا .

(ب) تمديد مقدار الزكاة الواجبة :

يمكن تحديد مقدار الزكاة كالآتى:

١ - مقارنة الوعاء الذي تم تحديده بالنصاب الشرعى للزكاة فإذا كان مساويا
 له أو أكبر فالزكاة وإجبة .

٣ - تحديد مقدار الزكاة بضرب قيمة الوعاء الخاضع للزكاة × سعر الزكاة
 الواجب التطبيق .

مثال توضيحي لكيفية تقدير زكاة ما يستخرج من معادن :

شركة تقوم بإستخراج نفط ، فكيف يمكن تقدير الزكاة إذا توافرت المعلومات التالية:

١ - يستخرج خلال فترة الإستخراج المعتد بها نفط قيمة ٣ ملايين جنيه

٢ - تتكلف عملية الإستخراج خلال هذه الفترة حوالي ملبون جنيه.

٣ ~ قيمة النصاب ١٢٧٥ جنيها .

العسل :

١ -- تحديد الوعاء الخاصع الزكاة = قيمة المستخرج - التكلفة .

٢ - بمقارنة الهماء بالنصاب الشرعي نجد أن الهماء أكبر فالزكاة وأجبة .

٢ - تمديد سعر الزكاة الواجب التطبيق:

بمقارنة القدر المتبقى بعد سداد التكاليف وهو ٢ مليون جنيه ، بالتكلفة الفعلية وهي مليون جنيه ، نجد أن القدر المتبقى كبير بالنسبة للتكلفة ، فيكون سعر الزكاة الواجب التطبيق هو ٢٠ ٪ .

إذن فمقدار الزكاة الواجبة = قيمة الوعاء × السعر الواجب التطبيق

إذن يجب على هذه الشركة أداء زكاة قدرها ٢٠٠٠٠ جنيه .

توضيسح :

كان هذا المثال بغرض توضيح كيفية تقدير زكاة المستخرج من المعادن
بتبسيط شديد ، وايكنه نظر لأن الذي يتصدى لهملية إستخراج المهادن بانواعها
المختلفة في هذه الأيام شركات ضخمة ذات روس أحوال كبيرة ، وهذه
الشركات تجب عليها زكاة المعادن ، فإنه يمكن أن يتبع في تصديد الوعاء
المخاضع للزكاة في هذه الشركات ما هو متبع في تحديد الوعاء الخاضع للزكاة
في الشركات كما جاء بزكاة عروض التجارة ص ٨١ ، مع التأكيد على أن سعر
الزكاة الواجب التطبيق قد يكون ٥ ر ٢ ٪ ، وقد يكون أكبر من هذا وحتى ٢٠ ٪
أي أنه ليس بالضرورة أن يكون سعر زكاة الشركات التي تقوم بإستخراج
المعادن هر ٥ ر ٢ ٪ ، وإنما قد بزيد عن ٥ ر ٢ ٪ حسب الظروف والأحوال .

ثالثا : كيفية تقدير زكاة ما يستخرج من البحر :

١ - زكاة ما يستخرج من البحر:

يقصد بما يستخرج من البحر ، « كل ما يصعفاد منه أسماك وجيوانات بحرية وغير ذلك من الأشياء التى تصطاد ولها قيمة ، وكذلك كل ما يستخرج من البحر ، من لؤلق ومرجان ، وطيب وعنبر ، ونقط ، وغير ذلك من الأشياء التى تستخرج ولها قيمة ، وكل ما يستخرج من البحر تجب فيه الزكاة إذا بلغ نصاب الذكاة .

٢ - نصاب زكاة ما يستفرج من البعر :

يقدر نضاب زكاة ما يستخرج من البحر بنصاب النقود ، أى بما يوازى
قيمة ٥٨ جراما ذهبا بالعملة المستخدمة (١) ، ولا يشترط مرور عام على هذا
النصاب ، فالزكاة واجبة فور إكتمال النصاب بالإستخراج المتتابع أو بالصيد ،
إذا كان المستخرج في كل مرة أو المصطاد أقل من النصاب فتضم كل دفعة
إلى سابقتها حتى يكتمل النصاب (٢) .

٣ - سعر زكاة ما يستخرج من البمر :

يترواح سعر زكاة ما بين ٥ ر ٢ ٪ ، ٢٠ ٪ حسب الجهد المبنول في الاستخراج أو الصيد ، فإذا كانت قيمة المستخرج كبيرة بالنسبة إلى التكلفة

⁽١) أو القيمة ١٠٠ جرام فضة لن يتُخذ بنصاب الفضة .

⁽ Y) يقصد باكتمال النصاب بالإستخراج المتتابع ، أن الذي يقوم بالمديد أن بالإستخراج يصطاد أو يستخرج يهيها قدرا تميل الميم الإستخراج يصطاد أو يستخرج يهيها قدرا مثلغ قيما أقلم من النصاب ، فإذا جمع إستخراج أو إصطياد يهين فإن النصاب بكتمل ، وهذا تجب الزكاة فورا ، ويتاء على هذا فأي اصطياد أو استخراج تال تجب فيه الزكاة أيضا ، وإن كان أقل من النصاب ، وذلك خلال فترة عمل معينة ، بشرط عمم توقف العمل لفترة طويلة ، بإستثناء المقرات الدرية التي يستثناء المقرات الدرية التي يستثناء المقرات الدرية التي يتوقف فيها العمل مثل الراحات الاسبوعية أو الأجازات الرسعية وإجراء المسيئات الشدروية .

القملية ، فإن سعر الزكاة يكون كبيرا ، وإذا كانت قيمة المستخرج أن المسطاد قليلة بالنسبة التكلفة الفملية ، فإن سعر الزكاة يكون صغيرا ، أي أن سعر الزكاة هوما بين ه ر ٢ ٪ ، ٢٠ / حسب الأحوال .

٤ - كيفية تقدير زكاة ما يستخرج من البحر :

(1) تمديد الرماء الخاصع للزكاة :

تتحدد قيمة الرعاء الخاصع لزكاة ما يستخرج من البحر ، بقيمة القدر المستخرج أو المصطاد خلال فترة زمنية معينة ، مخصوما منه قيمة التكلفة الفعلية التي تكلفها عملية الإستخراج أو العميد .

(ب) تحديد مقدار الزكاة الواجبة :

يمكن تحديد مقدار الزكاة الواجبة لما يستخرج من البحر كالآتى:

 ١ - مقارنة قيمة الوعاء الخاضع للزكاة بالنصاب الشرعى للزكاة ، فإذا كان الوعاء مساويا للنصاب أو أكبر فالزكاة واجبة .

٧ - تحديد سعر الزكاة الواجب التطبيق ، بمقارنة الوعاء الخاصع الزكاة بالتكاليف الفاصع الزكاة بالتكاليف الفعلية وقيمة بالتكاليف المسطاد كبيرة فالسعر يكون أكبر من ٥ ر ٧ ٪ ويتحدد بالضبط حسب الظروف ، وإذا كانت التكاليف كبيرة وقيمة القدر المستخرج أن المصطاد قليلة نسبيا ، فالسعر الواجب التطبيق هو ٥ ر ٧ ٪

٣ - تحديد مقدار الزكاة الواجبة وذلك بضرب قيمة الرعاء الخاضع للزكاة في
 سعر الزكاة الواجب التطبيق.

مثال توضيحي :

قام مدياد بإمسطياد أسماك خلال شهر واحد ، وبلغت قيعة الاسماك المصطادة حوالى ٣٠٠٠ جنيه ، وتكلف الصياد نفقات صيد وخلافه حوالى ٥٠٠ جنيه ، فكيف يقدر الزكاة الواجبة عليه ، إذا علم أن النصاب الشرعى الزكاة هو ١٧٧٥ جنيها (قيمة ٨٥ جراما ذهبا بسعر ١٥ جنيها للجرام).

: الحال :

\' - تحديد الوعاء الخاضع للزكاة وهو = قيمة السمك المصطاد - التكلفة =
\' - تحديد الوعاء الخاضع للزكاة وهو = قيمة السمك المصطاد - التكلفة =
\' - تحديد الوعاء الخاصع الزكاة وهو = قيمة السمك المصطاد - التكلفة =

٢ - بمقارنة الوعاء بالنصاب نجد أن الوعاء أكبر فالزكاة وإجبة .

٣ - تحديد سعر الزكاة الواجب التطبيق:

بمقارنة قيمة المستخرج ٣٠٠٠ جنيه بالتكلفة الفعلية ٥٠٠ جنيه نجد أن قيمة المستخرج كبيرة ، إنن فالسعر الواجب التطبيق هو ١٠ ٪ (مثلا) .

 $3-\frac{1}{2}$ لذي فمقدار الزكاة الواجبة = قيمة الوعاء الخاضع للزكاة \times سعر \times . \times . \times . \times . \times . \times .

الزكاة الراجب=------

ويلاحظ في المثال التوضيحي السابق ما يلي :

١ – أن الفترة الزمنية التي قدرت عنها الزكاة هي الشهر ، وذلك لأنه لا يشترط مرور عام على إكتمال النصاب في زكاة ما يستفرج من البحر ، ويمكن أن تكون هذه الفترة أقل من الشهر أسبوعا مثلا ، هذا يعنى أنه يمكن تحصيل زكاة أسبوعا أو شهريا ، وقد يمكن تحصيلها يوميا إذا أمكن قياس التكلفة والعائد .

٧ - إن السعر الواجب التطبيق في زكاة ما يستخرج من البحر ليس محدداً سلفا، إلا أنه يتراوح ما بين ٥ر٢ ٪ إلى ٢٠ ٪ ، أي أن السعر يمكن أن يكون ٥ ر ٢ ٪ أن ٥ ٪ أن ٥ ر ١٢ ٪ أن ١٥ ٪ ، وذاك حسب الظروف والأحوال ، بالنظر إلى المائد والجهد المبدول في تحقيقه .

الفصل التاسع كيفية تقدير زكاة النعم

١ - زكاة النعم :

النعم هى الإيل ، البقر ويشمل الجواميس ، والفتم والماعز ، والزكاة واجبة فى النعم بالقرآن الكريم ، وبالسنة النبوية الشريفة وبالإجماع ، فقد ورد فى الآية (١٠٢) من سورة التوبة قوله سبحانه وتعالى : " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتركيهم بها "، والنعم كلها نوع من الأموال ، كما أوضح الرسول — صلى الله عليه وسلم — نصاب زكاة النعم ومقدار ما يؤخذ منها فى رسائله إلى الولاة ، وهذا دليل على وجوب الزكاة فى النعم ، ومن ناحية الإجماع لم يضالف أحد من المسلمين فى هذا الأمر ولم يقل أحد بعدم وجوب الزكاة فى النعم (١).

ويرى جمهور الققهاء أن الزكاة واجبة في هذه الأنواع من الحيوانات فقط (النعم) ، ولكن بعضهم أجاز الزكاة في الغيل كما فعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه (٢) ، وقد أوضح الشيخ أبر زهرة رحمه الله أنه يجوز فرض الزكاة في أي من أنواع الحيوانات إذا ما توافرت فيه الشروط الخاصة بزكاة النعم (٢) .

ويقصد بالنعم التى تغرض فيها الزكاة النعم التى تقتنى بغرض النماء والتكاثر ، وايست النعم المعلوفة المتخذة للاستغلال ، أو النعم المستخدمة فى أى من الأعمال المختلفة ، فالنعم المتخذة للاستغلال كإنتاج اللبن مثلا تخضم لزكاة

⁽١) أبو عبيد ، الأموال ، مرجع سبق ذكره ، ص ، ٤٥ .

⁽٢ُ) المُرجِعُ السابق ، ص ١٦٠٥ٌ . (٣) محمد أبو زهرة ، التوجيه التشريعي في الإسلام ، مجمع البحوث الرسلامية ، القاهرة من ١٤٢ .

المستغلات ، وهى زكاة تختلف طريقة تقديرها عن تقدير زكاة النعم ، إما النعم المستخدمة فى الأعمال مثل البقر المستخدم فى الرى ، والإبل المستخدمة فى نقل الأحمال فإنها لا تخضع لأى زكاة لأنها معفاة من الزكاة كما جاء فى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم (١) .

وعلى هذا فزكاة النعم التي سيتم عرضها هي زكاة النعم المستخدمة للنماء والتوالد والتكاثر .

٢ - شروط قرش الزكاة في النمم:

يشترط لفرض لزكاة في النعم الأتي بعد :

(أ) الشرط الأول :

أنْ تكون سائمة (غير معلولة):

ويقصد بالنعم السائمة النعم التي ترعى في كلاً مباح (حشائش عامة مثلا) معظم العام ، ولا يتكلف صاحبها في علفها شيئا ، بعكس المعلوقة التي يتكلف صاحبها علفها ، فالزكاة مغريضة في النعم السائمة قليلة التكلفة كليرة النماء ، أما النعم المعلوفة والتي تستخدم في إنتاج اللحم أو اللبن ، أو الصوف أو غير ذلك فالزكاة لا تفرض فيها وفقا لأسلوب فرضها في النعم السائمة ، ولكن الزكاة تغرض في صافي إيرادها وفقا لأسلوب آخر ، (كما في زكاة المستفلات) .

(ب) الشرط الثاني:

ألا تكون عاملة:

ويقصد بهذا الشرط ألا تكون النعم الخاضعة للزكاة مستخدمة في أي نوع من الأعمال (فمثلا يمكن استخدام الإبل في حمل الأشياء ، والبقر فسي

⁽١) أبق عبيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦٧ .

حرث ورى الأرض) ، فهى فقط ترعى فى كلا مباح ، ولا تستخدم فى أي عمل ، أي انها متفرغة للأكل والنماء ، أما إذا كانت النعم عاملة ، أي تستخدم فى أى نوع من الأعمال ، فإنه لا تفرض فيها أى زكاة لأنها مخصصة للممل ، كما أن صاحبها سيقوم بعلفها لتقوى على الممل ، وبذا تصبح غير سائمة (راجع الشرط الأول) فلا تفضع للزكاة ، حيث النعم التى تخضع للركاة ، حيث النعم التى تخضع للزكاة ، حيث النعم التى تخضع للزكاة ، حيث النعم التى تخضع المرابع التي تخصير الرئية .

(ح) الشرط الثالث :

يلوم النصاب :

ويشترط الفرض الزكاة في النعم أن تبلغ النعم السائمة غير العاملة حجما معينا إذا بلغته فرضت الزكاة بمقدار معين ، ويطلق على هذا المجم النصاب الشرعي للزكاة ، وإذا نقصت النعم عن هذا النصاب فلا تفرض الزكاة فيها ، ويختلف نصاب كل فوع من النعم عن نصاب النوع الأخر .

(د) الشرط الرابع:

حولان الحول الهجري :

وهذا يعنى أنه إذا توافر النصاب الشرعي للزكاة في النعم ، فإنه يجب أن يمر عام هجرى على ملكية هذا النصاب حتى تجب الزكاة .

وهكذا نجد أن شروط فرض الزكاة في النعم أربعة هي :

١ - أن تكون سائمة .

٢ - ألا تكون عاملة .

٣ – أن تبلغ النصاب الشرعي الزكاة .

أن يمر على ملكية النصاب عام هجري .

٢ -- بسعر زكاة النعم :

يختلف مقدار زكاة النعم من نوع إلى آخر ، فسعو زكاة الإبل يختلف عن سعر زكاة البقر عن سعر زكاة الفقم ، وسيتم إيضاح سعر زكاة كل نوع من النعم في موضعه كما سياتي بإذن الله .

٤ - كيفية تقدير زكاة النعم :

يتم تقدير زكاة النعم وفقاً للخطوات التالية :

أولا: تحديد الوعاء الخاصع للزكاة:

ثانياً: مقارنة هذا الاوعاء بالنصاب ، فإذا كان أقل من النصاب فلا ذكاة ، وإذا كان مساوياً للنصاب أو أكبر فالزكاة واجبة .

ثالثاً: لتحديد مقدار الزكاة الواجبة يتم استخراج الرقم المقابل للعدد الذي تحدد كزعاء للزكاة من الجدول الخاص بزكاة نوع النعم فيكون هو مقدار الزكاة الواجبة ، ويوجد لكل نوع من النعم جدول خاص به يبين مقدار الواجب كذكاة الكل عدد من النعم .

رابعاً: بعد تحديد هذا المقدار ، أى مقدار الزكاة الواجبة فى التعم يشترط توفر شروط معينة فى هذا للقدار من النعم سواء أكان إباد أم بقراً أم غنماً أم أى نوع أخر من أنواع الحيرانات وهذه الشروط هى:

- (أ) أن يكون المقدار المقرر إخراجه كزكاة من نفس جنس النعم الموجودة ، فالذى يملك بقراً يؤدى عنها بقراً (عدا الأنصبة الأولى من الإبل فإنه حذرج عنها غنما) وهكذا ، ومن يملك غنما يؤدى زكاتها غنما .
- (ب) أن يكون المقدار المقرر إخراجه كزكاة خالياً من العيوب التى تنقص القيمة أن المنفعة ، فمثلا لا يجوز إخراج بقرة عرجاء من قطيع بقر كله سليم خال من العرج ، ولكن إذا كان كل ما يملكه الشخص (أن أغلبه) من نعم به عبب فيجوز إخراج الزكاة من النعم التى بها عيب .

- (ح) أن يؤخذ القدار المقرر إخراجه كزكاة من أوسط ما يمتلكه الشخص فلا
 يؤخذ الوعد جداً ولا الردئ جداً .
- (د) وفقاً لبدأ أيسرية الزكاة يجوز تقدير قيمة المقرر إخراجه كزكاة ودفعه بالنقوه إذا كان هذا أيسر لمؤدى الزكاة وأكثر فائدة للمستحق ، على أن بتم تقدير الثمن وفقاً لأسعار السوق الجارية .

كيفية تعديد الوعاء الخاضع لزكاة النعم :

يتم تحديد الوعاء الخاضع للزكاة بحصر وعد النعم الموجودة لدى صاحب المال والتي توفرت فيها شروط فرض الزكاة في النعم .

ويراعى عند المصر والعد النقاط الأربع التالية:

- (1) أن يتم احتساب معفار النعم التى ولدت أثناء الحول ضمن العدد الذى
 يملكه صاحب المال إذا كان مقدار ما يملكه من النعم الكبيرة بلغ نصاباً
 فاكثر .
- (ب) لا يتم احتساب صغار النعم عند الحصر والعد إذا كان مقدار ما يملكه
 حماحب المال من النعم الكبيرة أقل من النصاب.
- (هـ) مراعاة الخلطة وموقف الشركاء: فالخلطة تعنى اشتراك أكثر من شخص فى ملكية نصاب من النعم من أى نوع منها ، والخلطة نوعان خلطة جوار ، وخلطة اشتراك ، ولكل نوع منها حكمه الخاص به فى تحديد الوعاء الخاضع الذكاة .

١ - خلطة الجوار :

ويقصد بها إمكان تمييز كل ما يملكه الشركاء على حدة ، بمعنى أن كل ما يملكه أحد الشركاء أن أي منهما محدد ويأضبح ومميزعما يملكه الآخر ، ولكنها متجاورة مثل المال الواحد ، وعلى هذا فخلطة الجوار لا تأثير لها في تقدير الوعاء الخاضيع للزكاة ، حيث إن كل واحد من الشركاء يعلم ماله وهو محند ، فلا يجمع ما لذي أحدهما على ما لذي الآخر ، فإذا كان الوعاء مساوياً للنصاب أو أكبر منه لذي كل منهما زكى كل واحد عن نفسه وعلى حدة ، أما إذا كان ما لديهما كليهما أقل من النصاب فلا زكاة على أي منهما ، ولا زكاة أيضاً إذا كان كل واحد لديه قدر أقل من النصاب وكان النصاب يتوافر إذا جمع ما لديهما .

٧ - خلطة الاشتراك :

ويقصد بها عدم القدرة على التمييز بين أنصبة الملاك ، بمعنى عدم إمكان تمييز نصيب أحد الملاك عن الآخرين لأنه نسبة معينة في المال على الشيوع وعلى هذا فخلطة الاشتراك يعتد بها عند تقدير الوهاء الخاضع الزكاة ، فإذا بلغ الوهاء قدر النصاب أو أكثر فالزكاة واجبة في المال وتقسم على الشركاء ، وهذا يعنى أن الخلطاء بالشركة يزكون زكاة المالك الواحد حتى وإن كان نصيب أي منهم أقل من النصاب مادام النصاب مكتملا بالشركة .

وعلى هذا فإنه عند حصد وعد النعم المرجودة لدى صاحب المال اتحديد الوعاء الخاضع للزكاة يجب مراعاة موقف الخلطة وموقف الشركاء حتى يكون التقدد سلدماً.

(د) مراعاة عدم ضم نوعين مختلفين من النعم ليكمل النصاب ، فمثلا لا يجوز ضم عدد من الإبل إلى عدد من البقر ليكتمل نصاب أي منهما ، حيث إن لكل نوع من النعم نصاباً معيناً ومقداراً محدداً للزكاة يختلف من نوع إلى أخر ، فمثلا إذا كان نصاب الإبل خمسة ونصاب البقر ثلاثين وكان هناك شخص يمتلك ثلاثة من الإبل وسبعاً وعشرين من البقر فلا زكاة عليه لأنه لا يجوز ضم الثلاثة من الإبل إلى السبع والعشرين من البقر ليكمل نصاب البقر ثلاثين من البقر من من البقر من البقر من البقر أيكمل نصاب البقر ثلاثين لتؤخذ زكاة عن البقر ، وأيضاً لا يجوز ضم اشتين من البقر إلى الشعر خمسة فتؤخذ زكاة عن الإبل .

والشلامية في تحديد الوعاء الخاضع لزكاة النعم هو أنه عند عد وحصر النعم يجب مراعاة الشروط الأربعة السابق ذكرها وتوضيحها حتى يكون تقدير الوعاء سلماً.

أولا : كينية تقدير زكاة الإبل

يمكن تقدير زكاة الإبل كالآتي:

- (1) تحديد الرعاء الخاضع للزكاة .
- (ب) مقارنة الوعاء بالنصاب المقرر الإبل (فإذا كان مساوياً له أو أكبر فالزكاة والجدة) .
 - (حم) تحديد مقدار الزكاة الواجبة من الجنول الموضح فيما بعد :

١ -- نصاب زكاة الإبل وسعر زكاتها :

يبدأ نصاب الإبل من خمسة ، ومقدار الزكاة الواجبة على هذا النصاب هو شاة واحدة ، ويختلف مقدار الزكاة الواجبة من عدد إلى آخر ، فإذا كان مناك شخص يمتلك خمسة من الإبل فإن الزكاة تجب عليه ، وإذا كان يمتلك أقل من خمسة أي أربعة فاقل فلا زكاة عليه ، أما إذا زاد ما يملكه عن خمسة وبلغ حجماً آخر فالزكاة تجب أيضاً ولكن مقدارها يختلف عن مقدار الزكاة الواجبة في الخمسة فقط .

والجدول التالى يوضع الأنصبة المختلفة للإبل والتي تبدأ من خمسة ، وكذا مقادير الزكاة الواجبة في كل نصاب محدد :

٢ - جدول نعماب الأبل ومقدار الواجب فيه

- Y.Y-

سعر زكاة الإبل (مقدار الواجب في الأنصبة المختلفة للإبل)		النصاب	
	إلى	من	
لاشئ،	٤	1	
شاة واحدة .	1	٥	
. 51.2 Y	١٤	١.	
. تائ ۳	11	10	
٤ شياة .	4.5	۲.	
بنت مخاض (هي أنثى الإبل التي أتمت سنة ويخلت في الثانية).	40	۲٥	
بنت لبون (هي أنثى الإبل التي أتمت سنة بن ويخلت في الثالثة).	٤٥	177	
حقة (هي أنثى الإبل التي أتمت ثلاث سنين وسفلت في الرابعة) .	٦.	٤٦	
جنعة (هي أنثى الإبل التي أتمت أربع سنين ودخلت	٧٥	71	
في الخامسة) .			
۲ بنت لبون .	۸.	M	
٧ حقة .	17.	11	
وما زاد عن ذلك قفى كل أربعين من الإبل بنت لبون ، وفي كل			
خمسين من الإبل حقة ، وذلك كالآتي :			
٣ بنت لبون .	171	171	
واحد حقة + ٢ بنتا لبون .	171	14.	
 ٢ حقة + واحد بنت لبون . 	189	١٤.	
٣ ڪنة .	101	١٥.	
٤ يثت لبون	174	17.	
٣ بنت لبون + واحد حقة .	171	۱٧.	
٢ بنت لبون + ٢ حقة .	1.44	١٨.	
٣ حقة + واحد بنت لبون	111	11.	
٤ حقة أو ه بنت لبون .	Y.9	۲	
٤ بنت لبون + حقة .	414	۲۱.]	
ایکمو			

ويلاحظ من الجدول أنه قبل بلوغ النصاب وهو خمسة فلا زكاة ، فإذا بلغ الوعاء الفاضع الزكاة النصاب والذي يبدأ من خمسة فلا زكاة تجب بمقدار شاة واحدة ، كما يلاحظ أن النصاب التالي للخمسة هو المشرة كما جاء في الجدول ، فإذا كان ما يلاحظ أن النصاب التالي للخمسة هو المشرة وأكثر من الجدول ، فإذا كان ما يلكه الشخص من الإبل أقل من المشرة وأكثر من الخمسة (٥ - ٩) فإن مقدار الزكاة الواجبة هو شاة واحدة أيضاً ، ففي عشرة فالزكاة الواجبة هي ٢ شاة ، أما إذا بلغ النصاب عشرة فالزكاة الواجبة هي ٢ شاة ، وهذا يعني أن ما بين النصابين معفو عنه لا زكاة فيه ، وهكذا يتدرج النصاب حتى يصل إلى ٢١ من الإبل فتكون الزكاة من الإبل فقط ، فيكون في كل أربعين من الإبل بنت لبون ، فتكون الزكاة الواجبة في ١٢ من الإبل هي ٢ بنت لبون وكما يتضح من الجول فحتى ١٢٩ من الإبل فوق الـ ٢٠١ لا زكاة فيها ، ثم تؤخذ الزكاة من ١٣٠ من الإبل فتكون ٢ بنت لبون العدد . ٨

٣ -- أمثلة ترضع كيفية تقدير زكاة الإبل :

مثال (١) :

شخص يمثلك عشرة من الإبل ويستخدمها في نقل الأشياء ، فما هو مقدار الزكاة الواجبة عليه ؟

المل:

لا زكاة على هذا الشخص لأنه لم تتوافر شروط الزكاة في الإبل حيث تستخدم هذه الإبل في العمل ، وهذا يتنافى مع شروط قرض الزكاة والتي تقرر ألا تكون الإبل عاملة .

: (Y) بائد

شخص يمثلك ١٢٠ من الإبل ترعى في كلا مباح ، ولا تعمل في أي من

الأعمال ، ومن على ملكية هذا العدد عام هجري ، فكيف يقدر زكاتها ؟

الماء :

بما أن عدد الإبل هو ١٢٠ وكما وضيح من المثال فهى مستوفية اشروط فرض الزكاة فى النعم إذ أن الوعاء الخاضيع للزكاة هو ١٢٠ ، وبمقارنته بالنصاب نجد أنه أكبر ، فالزكاة واجبة .

مقدار الزكاة الواجبة :

بالبحث في الجدول الخاص بزكاة الإبل وأمام العدد ١٢٠ نجد أن الواجب فيها هوعدد (٢) حقة .

مثال (۳) :

شخص يمتلك مائتين من الإبل (٢٠٠) ترعى فى كلاً مباح ولا يستخدمها فى أى من الأعمال ، ومر على ملكية هذا العدد عام هجرى . فكيف يقدر زكاتها؟

الحل:

بما أن العدد مائتان من الإبل فالنصاب متوفر ، ويما أنها لا تعمل وترعى في كلاً مباح أي سائمة فالزكاة واجبة .

مقدار الزكاة الواجبة :

بالبحث في الجدول الخاص بزكاة الإبل نجد أن أمام النصاب (٢٠٠) من الإبل تجب زكاة مقدارها إما أربعة حقاق أو خمس بنات لبون .

(لأنه حسب القاعدة الموجودة بالجدول في كل أربعين بنت لبون أو في كل أربعين بنت لبون أو في كل ، ه حقة لما زاد عن ١٢٠ أي من ١٣١) فعلى صاحب المال إخراج إما أربعة حقاق أو خمس بنات لبون وذلك حسب المتوفر عنده وخالية من العيوب .

قوفقاً للقاعدة بقسمة . . ٢٠ ÷ ٤٠ يكون الناتج ≈ ٥ بنات لبون .

أو بقسمة . . ٢ : . ه يكون الناتج . : ٤ حقاق .

مثال (٤) :

شخص يمثلك ٨٨٠ من الإبل ترعى فى كلاً مباح ، ولا تستخدم فى أي من الأعمال ، ومر على ملكية هذا العدد عام هجرى ، فكيف يقدر زكاتها ؟

المل:

يما أن العدد ١٨٠ من الإبل أكبر من النصاب وهي سائمة ولا تعمل فالزكاة واجبة .

مقدار الزكاة الواجبة:

بما أن القاعدة أنه مازاد عن الـ ٢٠٠ ففى كل أربعين من الإيل بنت لبون وفى كل خمسين من الإيل حقة ، فإن مقدار الزكاة الواجب هو ٢ بنت لبون + ٢ حقة (وذلك بالبحث فى الجدول عن المقدار الواجب أمام النصاب ١٨٠ من الإيل).

وقد تم التوصل إلى هذا المقدار بتطبيق القاعدة وأخد ٢ حقة على مائة المعد من الإبل و ٢ بنت لبون على ٨٠ من الإبل ، لأنه إذا تم قسمة هذا العدد الإجمالي ٨٠٠ على ٥٠ قفظ فإن الناتج يكون ٤ بنت لبون ، ويتبقى عدد عشرين من الإبل لا زكاة فيها ، أما إذا تم قسمة هذا العدد ٨٠٠ على ٥٠ فإن الناتج يكون ٢ حقة ويتبقى ثلاثون من الإبل بدون زكاة . وإذا فإنه بتقسيم هذا العدد ٨٠٠ بواقع كل ، ٥ حقة أولا ثم بواقع كل ، ٤ بنت لبون فإنه يتم أخذ المائة الأولى وقسمتها على ٥٠ فنحصل على عدد ٢ حقة ، ثم قسمة الباقى وهو ٨٠ على ٥٠ فنحصل على عدد ٢ حقة ، ثم قسمة الباقى وهو ٨٠ على ٥٠ فنحصل على عدد من الزكاة .

مثال (ه) :

شخص يمثلك مائتين من الإبل منها ١٤٠ كبار ومر عليها عام هجرى ، و ١٠ صغار لم يمر عليها العام الهجرى ، و الكل يرعى في كلاً مباح ، ولا تستغل في أي نوع من الأعمال . فكيف يقدر زكاتها ؟

: الحل

١ - تحديد الوعاء الخاضع للزكاة :

يتم احتساب الصنفار ضمن الوعاء الخاضم للزكاة لأن الـ ١٤٠ الكبيرة اكبر من النصاب وعلى هذا فالوعاء الخاضم للزكاة ١٤٠ + ٢٠ = ٢٠٠ من الإبل.

٢ - وبمقارنة هذا الوعاء بالنصاب نجد أنه أكبر فالزكاة واجبة .

٣ - واتحديد مقدار الزكاة الواجبة يتم البحث في الجدول الخاص بزكاة الإبل
 فنجد أن الواجب هو إما أربعة حقاق ، أو خمس بنات لبون .

مثال (٦) :

شخصان يمتلكان مائثين من الإبل . وكانت الإبل مختلطة بينهما خلطة اشتراك . وكانت الإبل ترعى في كلاً مياح ، ولا تعمل ، ومر على ملكيتهما لهذا العدد عام هجرى . فكيف يقدران زكاة هذه الإبل؟

الحل :

١ - تحديد الوعاء الخاضع للزكاة:

يتحدد الوعاء الخاضع الزكاة بمقدار مائتين من الإيل . وذلك لإن الخلطة خلطة اشتراك (١) .

٢ - هذا العدد أكبر من النصاب فالزكاة واجبة ،

 ٣ - تحديد مقدار الزكاة الواجبة بالبحث في جدول زكاة الإبل فتكون الزكاة الواجبة هي ٤ حقات ويكون على كل شخص منهما حقتان أو ٥ بنات لبون ويكون على كل منهما ٥ر٢ بنت لبون .

مثال (V) :

شخصان يمثلكان ١٢٠ من الإبل وكانت مختلطة خلطة جوار ، وكان الأول يملك ٨٠ من الإبل والآخر يملك ٤٠ من الإبل ، وكانت ترعى في كلا مباح ولا

⁽١) راجع خلطة الاشتراك من ٢٠٥

تعمل ، ومر على ملكيتهما لهذا العدد عام هجرى . فكيف يمكن تقدير زكاة هذه الإبل؟

العل :

١ - تحديد الوعاء الخاضع للزكاة :

يتحدد الوعاء الخاضع للزكاة كالأتي:

- (1) بالنسبة للشخص الأول وهي ٨٠ من الإمل.
- (ب) بالنسبة للشخص الثاني وهو . ٤ من الإيل .
 - لأن الظملة خلمة جوار (١).

 ٢ - بمقارنة كلا الوعائين بالنصاب نجد أن كلا منهما أكبر من النصاب ، فالزكاة واجبة .

٣ - التحديد مقدار الزكاة يتم البحث في الجدول الخاص بزكاة الإبل فنجد
 أنه:

- (1) بالنسبة للشخص الأول مقدار الزكاة الواجبة هي ٢ بنت لبون .
- (ب) بالنسبة للشخص الثاني مقدار الزكاة الواجبة هي ١ بنت ليون .

مثال (A) :

شخص بمثلك أربعة عشر من الإبل منها أربعة كبار مر عليها عام هجرى، وعشرة صغار استفادها أثناء العام الهجرى، والإبل ترعى في كلاً مباح وغير مستخدمة في أي عمل ، فكيف يقدر زكاتها ؟

المل

١ - تحديد الوعاء الخاصم للزكاة:

الوعاء الخاصع للزكاة في هذا المثال هو أربعة من الإبل.

٢ - مقارنة الوعاء بالنصاب:

⁽١) راجع خلطة الجوارص ٢٠٤

وبمقارنة الوعاء بالنصاب وهو خمسة من الإبل نجد أن الوعاء أقل من النصاب وبالتالي قلا تجب زكاة على هذا الشخص.

ولا تضاف العشرة السنفار من الإبل إلى الوعاء الخاضع للزكاة لأنها أولا : صنفار . وثانياً : لأن نصاب الكبار الواجب فيه الزكاة لم يكتمل حتى بمكن إضافتها .

واو فرض أن هذا الشخص كان يمتلك خمسة كباراً وعشرة من الصفار ، وكانت باقى شروط فرض زكاة الإبل مستوفاة فإن الهماء الخاضع للزكاة في هذه الحالة يكون خمسة عشر من الإبل حيث أمكن إضافة العشرة الصفار للوعاء لأن النصاب مكتمل بالكبار وحدها ، وتكون مقدار الزكاة الواجبة هي ٣ شياه كما جاء بالجدول .

ثانياً : كيفية تقدير زكاة البقر

مكن تقدير زكاة البقر كالآتي:

١ - تحديد الوعاء الخاضع للزكاة .

٢ - مقارنة الوعاء بالنصاب الشرعى لزكاة البقر (فإذا كان مساوياً للنصاب أو
 أكثر فالزكاة واجبة) .

 ٣ - تحديد مقدار الزكاة الواجبة بالبحث في الجدول الخاص بزكاة البقر (والذي سيتم إيضاحه).

١ - نصاب زكاة البقر وسعر زكاتها :

يبدأ نصاب زكاة البقر من ثلاثين بقرة ، والجواميس تعتبر من صنف البقر (وهذا يعنى أن تضم البقر إلى الجواميس عند احتساب النصاب) ، وعلى هذا فإذا كان لدى الشخص بقر وجواميس عدد ها أقل من الثلاثين فلا زكاة عليها أما إذا بلفت البقر والجواميس لدى الشخص ثلاثين ففيها الزكاة بمقدار تبيع أو تبيعة ، وفي كل أربعين مسنة (١) وهذا يعني أن ما بين الثلاثين ما لاريمين من البقر (والجواميس) لدى الشخص لا زكاة فيها ، فمثلا من لديه ثلاثين بقرة أن بقدار تبيع أو تبيعه ، ومن لديه ٣٥ بقرة أو ٣٦ بقرة فإن عليه أيضاً زكاة بمقدار تبيع أو تبيعه أي أن مقدار الزكاة الواجب لتسع وثلاثين ، فإذا بلغت البقر والجواميس أربعين فالزكاة واجبة بمقدار مسنة كما سبق ذكره .

قادًا زاد مقدار ما يملكه الشخص من بقر وجواميس عن ذلك ففي كل ثلاثين تبيع أو تبيعة وفي كل أربعين مسنة ، وما بين الثلاثين والأربعين معفو عنه لا زكاة فيه .

⁽١) التبيع: من البقر هو ماله سنة بسخل في الثانية .

والسنة : من البقر هي ما لها سنتان ودخلت في الثالثة .

٢ – والجدول التالي يوضح نصاب البقر والزكاة الواجبة فيه :
 جدول زكاة البقر

سعر الزكاة (مقدار الواجب في الأنصبة المختلفة)	النصاب		
	إلى	من	مسلسل
لا شبئ	79	١	١
تبيع أو تبيعة (أتم سئة ودخل في الثانية)	44	٣.	۲
مسنة . (أتم سنتان ودخل في الثالثة)	٥٩	٤,	٣
تېيعتان .	74	٦.	٤
ويبترةنسه	٧٩.	٧,	٥
مسئتان	۸٩	۸.	٦
ٹلاٹة أتباع	11	٩.	٧ '
مسنةوتبيعتان	1.1	١	٨
مسنتان وتبيع	111	11.	1
تَّلاث مسئات أن أربعة أتباع	171	17.	١.

ويلاحظ من الجدول في المسلسل (غ) أن الد . ٦ بقرة فيها زكاة قدرها
تبيعتان ، لأن في كل ثلاثين بقرة تبيعاً واحداً ، وإذن ففي الستين بقرة تبيعتان
، وفي المسلسل (٦) يلاحظ أن الد . ٨ بقرة فيها زكاة قدرها مسنتان ، لأن في
كل أربعين بقرة مسنة واحدة ، إذن ففي الثمانين بقرة مسنتان ، ومكذا ففي كل
ثلاثين تبيع ، وفي كل أربعين مسنة ، كما يلاحظ أيضاً أن ما بين النصابين
معفو عنه لا زكاة فيه ، ففي المسلسل (٥) تجد أن مقدار الزكاة الواجبة على
سبعين بقرة هي مسنة وتبيع (مسنة لاربعين بقرة ، وتبيع لثلاثين بقرة) ، فإذا
زاد العدد حتى ٧٨ بقرة فالتسم بقرات فوق السبعين لا زكاة فيها ، أما إذا بلغ
عدد البقر ثمانين فتصبح الزكاة واجبة فيها كلها وتكون ٢ مسنة ، بواقع مسنة
لكل أربعين ومكذا .

٣ - مثال من كيفية تقدير زكاة البقر :

شخص يمثلك . ه بقرة + ٣٥ جاموسة ترعى في كلاً مباح ولا تستخدم في أي عمل من الأعمال ، ومر على ملكيته لهذا العدد عام هجرى ، فكيف يقدر زكاتها :

: المل

١ - تمين الوعاء الخاضم للزكاة :

بما أن الجاموس يضاف إلى البقر عند احتساب الوعاء الخاضع الزكاة ، إذن فالوعاء الخاضع الزكاة = ، ه + ٣٥ = ٨٥ من البقر والجاموس .

٢ - بمقارنة هذا الوعاء بالنصاب الشرعى للبقر نجد أنه أكبر حيث إن نصاب
 البقر (٣٠) إذن فالزكاة واجبة .

٣ - تحديد مقدار الزكاة الواجية :

بالبحث في جنول زكاة البقر يتضم أن الزكاة قدرها ٢ مسنة لعدد شانين من البقر والجاموس ، ويتبقى خمس من البقر والجاموس لا زكاة فيها .

ثالثاً: كيفية تقدير زكاة الغنم

الفنم تشمل الماعز والضائن ويضم بعضها إلى بعض عند احتساب الهاء الفاضع الزكاة .

ويمكن تقدير زكاة الغنم كالآتي:

١ -- تحديد الرعاء الخاضع ازكاة .

٢ - مقارنة الوعاء بالنصاب الشرعى لزكاة الغنم (فإذا كان مساوياً النصاب أو
 أكبر فالزكاة واجبة) .

٣ - تحديد مقدار الزكاة الواجبة من جنول زكاة الغنم (والذي سيتم إيضاحه)

١ -- نصاب زكاة الغنم وسعر زكاتها :

بيدا نصاب زكاة الفنم من أربعين ، وهذا يعنى أن ما دون الأربعين لا زكاة فيه ، فدن كان لديه غنم عددها حتى ٣٩ فلا زكاة عليه ، أما من لديه غنم عددها أربعون فاانكاة واجبة وبمقدار شاة واحدة ، وذلك حتى مانة وعشرين من للفنم ، وهذا يعنى أن من لديه عدد أربعين من الفنم يخرج عنها شاة واحدة ، وكذلك من لديه أكثر من أربعين وحتى ، ١٢ يخرج شاة واحدة ، فمن لديه خمسون من الفنم يخرج عنها شاة واحدة ومن لديه سبعون أو شمانون أو مائة وعشرة أو مائة وعشرون فيخرج أيضاً شاة واحدة ، وهذا يعنى أن ما بين الأربعين والمائة والعشرين معفو عنه لا زكاة فيه .

أما إذا بلغ عدد الفتم لدى الشخص ١٢١ وحتى مائتين فعليه إخراج شاتين ، وما بين الـ ١٢١ والـ ٢٠٠ معفو عنه لا زكاة فيه ، وما زاد عن ذاك ففيه الزكاة .

والجدول التالي يوضح زكاة الغنم:

٢ - جدول زكاة الغنم

سعر الزكاة (مقدار الواجب في الأنصبة كزكاة)	النصاب	
	إلى	من
لاشئ	74	-
شاقواحدة	١٢.	٤.
شاتا <i>ن</i>	۲.,	171
ئادث شياء	799	۲.۱
أريع شياه	299	٤
خسشياه	011	٥
ميشسس	711	٦
.اغكف		

ويؤهد مقدار الواجب كزكاة من الغدم كالآتى :

 من الضان تؤخذ الجذعة (الجذعة من الغنم هي ماله ستة أشهر أو أكثر ولم تتم السنة).

٢ - من الماعز يؤخذ الثني (والثني هو ماتم السنة من الماعز) .

٣ - ويجوز إخراج الزكاة من الذكور إذا كان الوعاء كله ذكوراً .

٣ - أمثلة عن كيفية تقدير زكاة الفتم :

مثال (١) :

شخص يمثلك مائة من الضائن ومائة من الماعز ترعى في كلاً مباح أغلب العام ومر على ملكية هذا العدد عام هجرى . فكيف يقدر زكاته ؟

: Jal1

١ – تحديد الوعاء الفاضع للزكاة :

بما أنه يضم الماعز إلى الضان عند احتساب الرعاء فإن الرعاء الفاضع الزكاة = مائة من الماعز + مائة من الضان = ٢٠٠٠

٢ - بمقارنة هذا الوعاء بالنصاب الشرعى لزكاة الغنم (٤٠) نجد أن الوعاء
 أكبر وعلى هذا فالزكاة واجبة .

٣ – تحديد مقدار الزكاة ، ويتم هذا بالبحث في الجدول أمام النصاب ٢٠٠ فنجد أن عليه زكاة قدرها ٢ شاة ، إذن فالزكاة الراجبة هي جذعة من الضان وثنية من الماعز .

مثال (۲) :

شخص يمثلك ٨٠ من الضائن الكبير ، ٨٠ من الضان الصغير ، ترعى في كلا مباح ، ومر على ملكية الضائن الكبير عام هجرى فكيف يقدر زكاته ؟

المل:

١ - تحديد الوعاء الخاصع للزكاة:

نظراً لأن عدد الضان الكبير (٨٠) أكبر من النصاب (٤٠) فيضم الضان الصغير إلى الضان الكبير فيكون الرعاء الخاضم الزكاة .

٨٠ من الضائ الكبير + ٨٠ من الضائ الصفير = ١٦٠ من الغنم.

٢ - بمقارئة هذا الموعاء (١٦٠) بالنصاب (٤٠) نجد أن الوعاء أكبر إذن فالزكاة
 واجبة

٣ - مقدار الزكاة الواجبة يتحدد بالبحث في الجدول أمام الوعاء (١٦٠) ففجد
 أن الزكاة الواجبة هي شاتان.

رابعاً : كيفية تتقدير زكاة المصيل والأنواع الأخرى من الميوانات

اختلفت الفقهاء في وجوب زكاة الخيل ، فبضهم يرى عدم وجوب لزكاة في الخيل ، وتقاس في الخيل ، وتقاس في الخيل ، وتقاس زكاتها على زكاة الإبل حيث أخذ عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان - رضيى الله عنهما - الزكاة عن الخيل (١) .

كما أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - لم ينف الزكاة عن الخيل نفياً صريحاً ولم يوجبها إيجاباً صريحاً ، وعلى هذا فإن السكرت عن إيجاب الزكاة بلفظ صريح لا يدل على عدم الوجوب جزماً (٢) ، وبناء على هذا فقد أجمع الفقهاء المحدثون على وجوب الزكاة في الخيل المعدة للتجارة والنماء ، ولا زكاة في شيل الممل والجهاد (٣) .

وقياساً على هذا يمكن أخذ الزكاة من أى نوع من أنواع الحيوانات غير النعم والخيل إذا ما اتخذت الكسب والتجارة ، وقد ذكر الشيخ أبو زهرة - رحمه الله – أن نصوص الزكاة لها علة ، فإن تحققت العلة كانت الزكاة ، والعلة منا هي النماء ، وعلى هذا فالزكاة تجب في جميع أنواع الحيوانات التي تتخذ للنماء متى بلغت النصاب (٤).

وعلى هذا فالزكاة تجب فى الخيل والحيوانات الأخرى غير النعم ، وذلك وفق شروط معينة ، فالخيل والصيوانات الأخرى المعدة للتجارة تزكى زكاة التجارة ، والخيل والحيوانات الأخرى المعدة للاستغلال يزكى عائدها فقط . راجع زكاة المستغلات) ، والخيل والحيوانات الأخرى المعدة للنماء مثل النعم تكون زكاتها كالأتر :

⁽١) أبو عبيد ، الأموال ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦ ، ٢٦ ، ١٦ .

⁽٢) د. يوسف القرضاوي ، نقة الزكاة ، مرجم سبق ذكره ، ص ٢٢٨.

⁽٣) وزارة الأوقاف المصرية ، الفقه على المذآهب الأربعة ، مرجع سبق ذكره ، ص

⁽٤) د. يوسف القرضاوي ، فقه الزكاة ، مرجم سبق ذكره من ٢٣٣

١ - زكاة الفيل :

(1) نصاب زكاة الخيل :

يبدأ نصاب زكاة الخيل من خمسة ، وهذا يعنى أن من يماك حتى أربعة من الخيل فلا زكاة عليه ، أما من يملك خمسة من الخيل فاكثر فالزكاة واجبة عليه .

(ب) سعر زكاة الغيل :

يقس سعر زكاة الفيل بـ ٥ر٢ ٪ من قيمتها أي أن الزكاة تخرج بالقيمة (١)

(حـ) كينية تقدير زكاة الغيل :

يمكن تقدير زكاة الغيل باتباع الخطوات التالية:

١ -- تمديد الوعاء الخاضع للزكاة .

٢ - مقارنة الوعاء بالنصاب وهو خمسة ، فإذا كان الوعاء مساوياً للنصاب أو
 أكثر فالزكاة واجبة .

٣ - تقدير قيمة المعاء بالأسعار الجارية .

٤ - تحديد مقدار الزكاة الواجبة بضرب قيمة الوعاء بالأسعار الجارية × سعر الذكاة "٥٠ ٢ ".

مثال من كيفية تقدير زكاة الخيل :

شخص يملك عشرة من الخيل ترعى في كلا مباح ، ولا يستخدم في أي عمل ، ومر على ملكية هذا العدد عام هجرى ، فكيف يقدر زكاتها إذا علم أن ثمن الواحدة منها ٨٠٠ جنيه .

المل:

١ - تحديد الوعاء الخاضع للزكاة ومقارنته بالنصاب:

⁽١) الشيخ محمد أبو زهرة ، التوجيه التشريعي ، مرجع سبق نكره ، ص ١٤٧

بما أن عند ما يملكه هذا الشخص هو عشرة من الخيل والنصاب يبدأ من خمسة ، إذن فالزكاة واجبة على هذا الشخص .

٢ - تحديد قيمة الرعاء :

نشراً لأن الزكاة في النيل تقس بالقيمة فيجب تحديد قيمة الوعاء وهو عشرة من الخيل بقيمتها وذلك بضرب قيمة الواحد منها × ١٠

. ون نقيمة الرعاء $= ... \times ... = ...$ إذن نقيمة الرعاء

٣ – تحديد مقدار الزكاة الواجبة :

ويتم هذا بضرب قيمة الوعاء × سعر الزكاة (٥ر٢ ٪) .

٢ - كيفية تقدير زكاة أنواع الميوانات الأخرى غير النعم :

(1) نصاب زكاة أنواع الحيوانات غير النعم :

يقدر نصاب زكاة الحيوانات الأخرى غير النعم وغير الخيل بقيمة ٥٨ جرماً ذهباً (نصاب الذهب) ، وذلك بالسعر الجارى للسبق (١) .

(ب) سعر زكاة أنواع الصيرانات الأخرى غير النعم :

يقدر سعر زكاة هذه الميوانات بـ ٥ر٢ ٪ .

وعلى هذا قمن يملك حيوانات ليست من النمه ولا من الفيل ، وكان ثمن ما يمكه بسعر السوق الجارى وقت إخراج الزكاة يعادل قيمة ٨٥ جرماً ذهباً أن أكثر فإن عليه إخراج زكاة بسعر ٥٠٠ ٪ من قيمة الوعاء ، بشرط أن يكون قد مر عام هجرى على ملكية النصاب وأن تكون الحيوانات سائمة أغلب العام (راجع زكاة النعم).

⁽١) وأن يريد الأخذ بنصاب القضة فإن النصاب هو قيمة ، ، ٢٠ جرام قضة ،

مثال عن كيفية تقدير زكاة نوع من الحيوانات الأخرى غير النعم :

: अध्या

شخص يمتلك عدداً من العزلان ترعى في كلاً مباح ولا تستخدم في أي نرع من الأعمال ، ومر على ملكية هذا العدد عام هجرى ، فكيف يقدر زكاته إذا علم أن قيمة هذا العدد من الفزلان بالأسعار الجارية هو ٢٠٠٠ جنيه ، وأن سعر جرام الذهب ١٥ جنبها ؟

المل:

- ١ تحديد الوعاء الخاضع للزكاة وهو مبلغ الـ ٣٠٠٠ جنيه .
- Y = x منيد قيمة النصاب وهو = $0.0 \times 0.0 \times 0.0$ جنيها
- ٣ بمقارنة الوهاء بالنصاب نجد أن الوهاء أكبر والزكاة واجبة .
 - ٤ تحديد مقدار الزكاة بضرب قيمة الوعاء × ٥ر٢ ٪ .

ومن هذا نجد أنه يمكن تقدير الزكاة لأى من أنواع العيوانات الأخرى ولهقاً للأسلوب السابق توضيحه .

القصل العاشر

كيفية تقدير زكاة أكثر من مال يملكه شخص واحد (كيفية تقدير الزكاة ان يمتك أموالا متعددة ، أن له مصادر دخل متعددة)

فيما سبق وضح أن الزكاة تتصف بالشمول من ناحية الاشخاص الخاضعين لها ، فلا يوجد شخص مستثنى منها ، كما وضح كذلك أنها تتصف بالشمول من ناحية الأموال التي تجب فيها فلا يوجد مال مستثنى من وجوب الزكاة فيه إذا توفرت شروط فرض الزكاة ، كما وضح كذلك بالأمثلة كيف يمكن تحديد الوعاء الخاضع للزكاة و كيفية تقدير الزكاة أكل مال على حدة ، وذلك في حالة ما إذا لم يكن لصاحب المال أي مال أو بدخل أخر ، أما في حالة إمتلاك الشخص الواحد لأكثر من مال ، أو له أكثر من مصدر بدخل ، فإن طريقة تحديد الوعاء الخاضع للزكاة لهذا الشخص تختلف عن طريقة تحديد الوعاء الخاضع للزكاة لهذا الشخص تختلف عن طريقة تحديد الوعاء للخاضع لهذا الشخص الذي يمتلك أكثر من مال ، أو له أكثر من مصدر بدخل ؟

الزكاة والدخل الشخصي :

الدخل الشخصى للفرد هو كل ما يحققه الفرد من دخل عن فترة معينة (عام مثلا) وذلك من مصادر دخل مختلفة ، فالشخص الذي يحصل على دخل من عمله ولديه في نفس الوقت عقارات ، وأرض زراعية ، وأسهم ، وأموال نقدية وغيرها من الأموال والإستثمارات المختلفة يكون لديه دخل من مصادر متعددة . ويتوقف حجم هذا الدخل على مقدار ما يمتلكه الشخص من هذه المسادر وعلى اثمانها ، فإذا كان مقدار ما يمتلكه الشخص كثيرا وثمنه مرتفع فإن سخله يكنن مرتفعا ويعد من الأغنياء ، ومن وجهة نظر الشارع الإسلامي فإن سخله يكنن مرتفعا ويعد من الأغنياء ، ومن وجهة نظر الشارع الإسلامي خابته لا أذا كان ما يملكه من هذه الأموال نصابا شرعيا بعد الإنفاق على حاجاته الأساسية وحاجات اسرته ، أي أن هذه الأموال تعد وعاء الزكاة إذا بلغت النصاب الشرعي للزكاة ، ومن هذا يتضع أن الزكاة ترتبط إرتباها وثيقا بكل ما يحصل عليه الشخص من دخل ، ويكل ما يمتلكه من أموال مختلفة ، فالزكاة واجبة في الدخل الشخصى للفرد والذي يحصل عليه من مصادر مختلة.

فالزكاة تجب في جميع آنواع الأموال إذا توافرت شروط وجوبها فهي تجب في الزدوع والثمار وفي أموال التجارة ، وفي جميع آنواع المستفلات ، وفي كسب العمل ، وفي النقود والذهب والفضة وغيرها ، فإذا فرض أن أحد الأشخاص له أكثر من مال ويحصل على أكثر من دخل ، فإن الزكاة تجب في مجموع ما يحصل عليه من دخل إذا بلغ هذا المجموع النصاب الشرعي للزكاة ما فائضا عن حاجات الشخص الأساسية وحاجات أسرته حتى وإن كان ما يحصل عليه من كل مصدر أقل من النصاب الشرعي للزكاة ، فالعبرة هنا بالشخص وما يحصل عليه من دخل في العام ، وليست العبرة بكل مال على حدة ، فعصادر الدخل هذه تصب كلها في وعاء واحد هو الذمة المالية الشخص الذي يمتلكها .

كيفية تقدر الزكاة على الدخل الشخصى للقرد :

بمعنى كيفية تقدير المزكاة لمن يمتلك أكثر من مال أو له أكثر من مصدر دخل.

يمكن تقدير الزكاة على الدخل الشخصى للفرد بإتباع الخطوات التالية : (1) تحديد الوعاء الخاضع الزكاة لكل مال بمتلكة الشخص .

(ب) تحديد الوعاء الخاصع للزكاة لمجموع الأموال التي يمتلكها الشخص

- . (ج) مقارنة وعاء مجموع الأموال بالنصاب الشرعى للزكاة التحديد وجوب الزكاة أوعدم وجوبها .
 - (د) تحديد مقدار الزكاة الواجبة (بضرب قيمة الوعاء × سعر الزكاة) .
- (1) تعديد الوعاء الفاضع الزكاة لكل مال يمتلكه الشخس (على حدة)

 ا حيتم تحديد الوعاء الفاضع الزكاة لكل مال على حدة بابتباع نفس الفطوات

 التى إتبعت لتحديد وعاء المال الواحد ، فعثلا إذا كان هناك شخص
 يحصل على دخل من وظيفة وله عقار يدر عليه دخلا آخر ، فإن الدخل الذي
 الذي يحصل عليه من الوظيفة يخضع لزكاة كسب العمل ، والدخل الذي
 يحصل عليه من العقار يخضع لزكاة إيراد المستفلات ، ولتحديد الوعاء
 الخاضع الزكاة لكل منهما على حدة نتبع نفس الخطوات التي سبق
 واتبعت بالنسبة لزكاة كسب العمل (ص ١٦٤) وبالنسبة لزكاة إيراد
 المستفلات (ص ١٣٨) .
- 7 يراعى ألا يتم خصم أي مبلغ النفقات الضرورية اللازمة للشخص ولأسرته
 وكذلك الديون الشخصية التي عليه للغير عند تحديد الوعاء الخاضع للزكاة
 لكل مال.

وذاك لأنه عندما يتم خصم مبلغ النفقات الضرورية الشخص في ذكاة كسب العمل وزكاة إيراد المستفلات فإنه يفترض أن الشخص ليس له أي مصدر بخل أخر (١) ، بينما هنا نجد أن الشخص له أكثر من مصدر بشل ، وإذا فإن خصم تكلفة النفقات الضرورية لا يتم إلا من مجموع الدخول التي يحصل عليها الشخص من مصادر مختلفة ، وذلك حتى تخصم مرة واحدة فقط ، لأنه إذا تم خصم تكلفة النفقات الضرورية من كل بخل يحصل عليه الشخص فإن هذا يعنى خصمها أكثر من مرة مما يؤدي إلى تخفيض الوعاء الخاضع للزكاة ، مما قد يؤدي إلى عدم وجوب الزكاة ، فمثار إذا كان الشخص يقدر

 ⁽١) راجع الأمثلة ص ١٧٠ حيث وضح قيما أنه روعى عند تحديد الوعاء الخاضع لزكاة كسب العمل أن الشخص الخاضع للزكاة أيس له أي بخل آخر .

... ٣ جنيه تكلقة نفقات ضرورية له والاسرته في العام ، وتم خصمها من وعاء كسب العمل ، ثم تم خصمها أيضا من وعاء إيراد المستفلات فإن جملة المبلغ المخصوم تكون ... ٢ جنيه بدلا من الد ... ٢ جنيه الواجب خصمها فعلا ، هذا يعنى أنه يوجد مبلغ ... ٢ جنيه لن يرتخذ عليه زكاة ، أو أن خصم مبلغ الاف الثلاثة قد يجعل المبلغ المتبقى كوهاء للزكاة أقل من النصاب فلا تفرض زكاة أما الديون الشخصية تخصم أيضا مرة واحدة فقط من إجمالي الدخل .

(ب) تحديد الوجاء الشاشع للزكاة لمجموع الأموال التي يمتلكها الشقص يتم تحديد هذا المهاء كالآتي:

 ١ جمع الأوعية الفاضعة للزكاة لكل مال على حدة بعضها مع بعض فيكون لدينا إجمالي الوعاء الفاضع للزكاة قبل إستبعاد أي نفقات من الوعاء.

مثلا: الرعاء الخاضع لزكاة كسب العمل = جنيها .
الرعاء الخاضع لزكاة إيراد المستفلات = « .
الرعاء الخاضع لزكاة = « .
الرعاء الخاضع لزكاة = « .

الإجمالي = . . . جنيها

يراعى عند تحديد الوعاء الخاضع للزكاة لمجموع الأموال التي يمتلكها الشخص عدم إحتساب المال أو الدخل الذي حصل عليه الشخص من مال مزكى من قبل في نفس العام ضمن الأوعية التي تضاف إلى أمواله.

فمثلا لو قرض أن شخصا له أرض زراعية وحقق منها دخلا معينا وأدى زكاته قإن هذا الدخل لا يحتسب ضمن الأوعية التى يضاف بعضها إلى بعض لتحديد الوعاء الإجمالي الخاضع للزكاة ، وكذلك أي مال يحصل عليه الشخص خلال العام ويؤدى عنه زكاته لا يحتسب ضمن هذه الأوعية ، وذلك لأن الزكاة لا تدقم مرتبن في نفس العام الواحد عن الواحد عن المال الواحد .

٢ - يخصم من إجمائي الوعاء الخاضع للزكاة (من « ١ ») الأتي بعد :

- (1) تكلفة النفقات الضرورية للشخص ولأسرته.
- (ب) الديون الشخصية التي على الشخص للغير.
- (ج) أى مبالغ دفعت كضرائب عن إجمالي الدخل (ضربية إيراد عام نعثلا)

فيتبقى بعد ذلك الوعاء الخاضع للزكاة وهو:

- = إجمالي الدخل إجمالي ما يخصم منه .
- يقارن هذا الهماء الخاضع للزكاة في (۲) بالنصاب الشرعى للزكاة وهو
 قيمة ۸٥ جراما ذهبا بالعملة المستخدمة ، فإذا كان مساويا له أن أكبر
 فالزكاة واجبة بسعر ٥ ر ٢ ٪ (١) .
- ٤ تحديد مقدار الزكاة الواجبة على هذا الشخص بضرب قيمة الوعاء الخاضم الزكاة في ٥ ر ٢ ٪ .

أمثلة تهضح كيفية تقدير زكاة أكثر من مال : مثال (١) :

⁽١) أن قيمة ٦٠٠ جرام فضة لن يريد الأعتداد بنصاب الفضة .

الغطرات

- ١ تحديد الوعاء الخاشع لزكاة العقار ، (راجع ص ١٣٨) .
- ٢ تحديد الرعاء الماضع لزكاة كسب العمل . (راجع ص ١٦٤) .
- تحديد إجمالي الوهاء الماضع الزكاة (وهاء زكاة كسب العمل + وعاء زكاة العقار) .
 - ٤ -- خصم النفقات الضرورية من الإجمالي فيتبقى الوعاء الماضم للزكاة.
 - مقارئة الوعاء الخاضع للزكاة بالنصاب الشرعى للزكاة .
 - ١ تحديد مقدار الزكاة الواجبة بضرب قيمة الوعاء × ٥ ر ٢ ٪ .

الحل :

- ١ قيمة وهاء العقار = إجمالي ما يدره من عائد المصاريف .
 - $= \dots 7 \dots 7 = \dots 7$
 - ٢ قيمة وعاء كسب العمل = إجمالي النخل المساريف .
 - = . . . ۲ . . ه ۱ = . . ه ٤ جنيه .
- ٣ إجمالى الدعاء الخاضع للزكاة = قيمة وعاء المقار + قيمة وعاء كسب الممل.
 - = ۵۰۰۰ + ۲۵۰۰ = ۸۰۰۰ جنیه .
 - ألوعاء الماضع الزكاة بعد خصم النققات الضرورية .
 - = ۲۰۰۰ ۲۰۰۰ جنیه
- م- بمقارنة مبلغ الوعاء (٤٠٠٠ جنيه) بالنصاب الشرعى للزكاة (١٢٧٥ جنيها) نجد أن الوعاء أكبر إنن فالزكاة واجبة بسعر ٥ ر ٢ ٪ .
 - ٣ مقدار الزكاة الواجبة = قيمة × ٥ ر ٢ ٪ .

مثال (۲) :

لو قرض فى المثال السابق أن هذا الشخص إستفاد (١) مبلغا قدره ٢٠٠٠ جنيه خلال العام إلى جانب ما يحصل عليه من عمله وما يدره عليه المقار من دخل ، فكيف يقدر زكاته ؟

الحل:

يمكن حل هذا المثال ومعرفة مقدار الزكاة الواجبة بإضافة مبلغ المال المستفاد إلى الوعاء الخاضم الزكاة كالآتى:

١- إجمالي الوعاء الخاضع للزكاة = وعاء زكاة كسب العمل + المال المستفاد .

 ٢ - يخصم من هذا الوعاء الإجمالي قيمة النفقات الضرورية فيتبقى الوعاء الضاضع للزكاة وهو:

= إجمالي الوعاء – قيمة النفقات الضرورية .

 $= \dots - \dots = \dots$

٣ - بمقارنة مبلغ الوعاء (١٠٠٠ جنيه) بالنصاب (١٢٧٥ جنيه) نجد أنه
 أكبر ، إذن فالزكاة واجبة وبسعر ٥ ر ٢ ٪ .

(0 × 7...

غ - مقدار الزكاة الراجبة = ------

١..

وهذا يعنى أن أى دخل يحصل عليه الشخص يضاف إلى الوعاء الخاضع الزكاة مادام لم يزك هذا الدخل من قبل.

⁽١) راجع معنى المال المستفاد من ١٦٥ .

مثال (٣) :

شخص يعتلك أرضا زراهية ويعمل بالتجارة ويعتلك أسهما بإحدى الشركات ، لمكيف يقدر زكاة أمواله هذه إذا توافرت المعلومات والبيانات التالية: (١)

- ١ الأرض الزراعية تزرع مرتبن في العام ، وفي نهاية كل محمل يثم اداء زكاة الزروع والثمار ويحمل صاحب الأرض على دخله من الأرض الزراعية مزكى عليه (١).
 - حصل معاهب الأرض في منتصف العام على دخل من الأرض قدره
 ١٥٠٠ جنيه ، وفي نهاية العام حصل على نشل آخر منها قدره
 جنيه ، ولم يتم خصم أي تكلفة للنفقات الضرورية له .
 - ٢ الأسهم التي يمتلكها تدر عليه عائداً سنويا قدره ٥٠٠ جنيه ، وتقوم
 الشركة بأداء الزكاة قبل توزيم العائد (٣).
 - عمل هذا الشخص بالتجارة ، وفي نهاية العام بلغ الوعاء الخاضع لزكاة التجارة حوالي ١٦٠٠٠ جنيه (١) ولم يتم خصم أي تكلفة النفقات الضرورية له
 - ٥ أيست عليه أي ديون للغير .
 - آ يحتاج هذا الشخص إلى نفقات ضرورية له ولاسرته حوالى ١٠٠٠ جنيه
 في العام .

٧ - النصاب ١٢٧٥ جنيها .

١) الميانات والمطومات في هذه الأمثلة المفاصة بتقدير زكاة اكثر من مال ترد.
 مماهية لأنه سميق توضيح كيفية تحديدها عند تقدير زكاة كل نوح من الأموال.

⁽ Y) راجم زكاة الزروم والثمار ص ٤٩ .

⁽ ٢) راجع زكاة الأسهم من ١٢٥ ، وزكاة الشركات الساهمة من ١١٠ .

⁽ ٤) راجع رُكاة التجارة من ٨٩ .

المحل :

يمكن حل هذا المثال بإتباع المطوات التالية:

- (1) تمديد قيمة الوعاء الخاضع للزكاة لمجموع أموال هذا الشخص .
- (ب) مقارنة هذا الوعاء بالنصاب لتحديد وجوب الزكاة أو عدم وجويها .
 - (ج.) تقدير مقدار الزكاة الواجبة بضرب قيمة الوعاء × سعر الزكاة .
- (1) تحديد قيمة الوهاء المفاضع للزكاة في مجدوع أموال الشخص
- ١ الأرض الزراعية: لا يتم إحتساب الدخل المتحقق منها عن نفس العام لأنه تم أداء زكاتها في نهاية كل محصول (كما جاء بالمثال) ، ويناء عليه لا تزكى مرة أخوى عن نفس العام (ولكن إذا بقيت هذه الأموال مدخرة لعام آخر فإن الزكاة تجب فيها بعد مرور عام عليها) .
- ٢ الأسهم: لا يتم إحتساب العائد المتحقق منها لأن الشركة التي يساهم فيها هذا الشخص تزدى الزكاة قبل توزيع العائد ، ويذلك يحصل الشخص على عائد الأسهم بعد أن أدت الشركة زكاته . وبالتالي فلا يزكى هذا العائد مرة ثانية في نفس العام .
- وإذا بقى هذا العائد مدخراً لم ينفق فإنه تجب عليه زكاته بعد مرور عام عليه .
 - ٣ التجارة : يقدر وعاء زكاة التجارة بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه كما جاء بالمثال .
- إذن فالوعاء الإجمالي الخاضع للزكاة في أموال هذا الشخص هو الوعاء الخاضم لزكاة التجارة.
- إذن فالرعاء الصافى الخاضع للزكاة = إجمالى الوعاء الخاضع للزكاة تكلفة النفقات = ١٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠ جنيه .

٦ - بمقارنة مبلغ الهماء ١٠٠٠٠ جنيه بالنصاب ١٧٧٥ جنيها تجد أن الهماء
 أكبر إذن فالزكاة واجبة ويسمر ٥ ر ٢ ٪

٧ - مقدار الزكاة الواجية = قيمة الوهاء × ٥ ر ٢ ٪ .

الفلامية :

مما سبق يتضبع الاتي :

- أن الزكاة على الشخص تتعلق بكافة أمواله مع مراعاة إلا تؤخذ زكاة مرتبئ في العام الواحد عن نفس المال ، فكما وضع طإنه إذا ما دفعت زكاة الزرع والثمار فإن المبلغ المتبقى لا تجب فيه زكاة إلا إذا مر عليه عام هجرى كامل ، ويكون مساويا للنصاب أو أكبر منه يضاف إلى أموال الشخص الأخرى ليكتمل بها النصاب ، وكذلك كل مال آخر زكى مرة في العام فإنه لا يزكى مرة أخرى في نفس العام .
- ٧ لا يتم خصم تكلفة النفقات الفدرورية وهي تكلفة الطعام والكساء والسكن والتعليم والعلاج والترفيه في عام الا مرة واحدة من مجموع أموال الشخص ، قلا تخصم من وعاء إيراك المستفلات مرة ثام تخصم من وعاء إيراك المستفلات مرة ثانية وهكذا . ولكنها تخصم مرة واحدة فقط سواء إمثلك هذا الشخص مالا واحدا أن أكثر من مال .
- ٣ أن المال المستقاد وهو المال الذي يملكه صاحبه ملكا جديدا ولم يزك من قبل كأن يرث شخص ما مبلغا من المال ، فهذا المال تجب فيه الزكاة ، فيضاف إلى أموال الشخص الأخرى ويزكى معها في نهاية العام الذي استقد فه .
- 3 أن الزكاة متعلقة بالذمة المالية للشخص ، فبعد تحديد إجمالى الوعاء المفاضع للزكاة في مجمرع أمواله عن عام يخصم من هذا الوعاء الإجمالي الديون الشخصية التي على الشخص للغير إلى جانب خصم تكلفة النفقات الضرورية اللازمة له .

كيفية تقدير وأداء زكاة الفطر

زكاة القطر (أو صدقة القطر) هي الزكاة التي يجب أداؤها عند إنتهاء شهر الصوم (رمضان) وذلك بمناسبة القطر بعد صبيام الفريضة ، وفي هذه الصقحات القليلة نعرض لكيفية تقدير وأداء هذه الزكاة ، وذلك بعرض لمعناها ، ودليل وجوبها ، والفرض منها ، وعلى من تجب ، وشروط وجوبها ، ووقت أدائها ، وهذارها ، ولن تعطى ، ثم نورد مثالا رقميا يوضح كل هذه الأمور .

١ - معنى زكاة القطر ودليل وجويها

زكاة الفطر هي الزكاة التي تفرض على المسلمين بمناسبة إنتهاء شهر الصميم (رمضان) ويداية أيام الفطر ، وزكاة الفطر تعد فريضة على الأشخاص وليست على الأموال ، أي إنها ليست من زكوات الأموال بمعنى أنها تفرض على الشخص إذا توفرت شروط معينة تختلف بالطبع عن شروط فرض الزكاة على الأموال ، فقد أوجبها الرسول صلى الله عليه وسلم على الحر والعبد ، والذكر والأنتى ، الصغير والكبير ، وذلك كما روى عن عبد الله بن عمر عن الرسول صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم الم الله عليه وسلم فرض ركاة القطر من رمضان على كل نفس من المسلمين حر أو عبد ، رجل أو إمرأة ، صغير أو كبير ، صناعا من تمر أو صناعا من شمير » (١)

وقد أجمع جمهور الفقهاء على وجوب زكاة الفطر ، وأصبحت زكاة الفطر معلومة من الدين بالضرورة ، ولم يخالف أحد في وجوبها » (٢).

⁽۱) منجيح مسلم ، ص ١٤ .

 ⁽ ۲) عبد الرحمن الجزيري ، الفقه على المذاهب الأريمة ، القسم الأول ، دار.
 الإرشاد للتاليف والطيم والنشر ، القاهرة ، ص ۱۷۷ – ، ۳۳ .

واداء هذه الزكاة فردى ، بمعنى أنه يجب على الأشخاص أداؤها بانفسهم ، وهذا هو الأسل ، والأستثناء هو قيام الدولة بهذا إذا تقاعس الأفراد عن أدائها (١) .

٢ -- القرش من زكاة القطر

تتلفص الأهداف التي شرعت من أجلها زكاة الفطر في أمرين : الأمر الأول : هو تطهير المسائم الذي يؤديها ، والأمر الثاني : هو إسعاد الفقراء في ذلك اليوم (يوم عيد الفطر) .

فمن ناحية تطهير الصائم فقد ورد في الحديث أن زكاة القطر طهرة الصائم من الرفث واللغو (٢) ، كما ورد أيضا أن الصوم معلق القبول حتى تؤدى هذه الزكاة (٣) ، وهكذا فإن أداء هذه الزكاة يطهر الصائم معا يكون قد شاب صيامه من لفو ورفث اقترفه خطأ رغما عنه ، فتكون هذه الزكاة بمثابة كفارة من هذا .

ومن ناحية إسماد الفقراء في يوم العيد فإن الرسول صلوات الله عليه وسلامه قال : « أغنوهم عن السؤال في هذا اليوم » (٤) وهو يقصد إعطاء الفقراء هذه الزكاة حتى لا يكون هناك محتاج لطعام في يوم العيد ولا يجده فسعد الفقراء وتطيب نفوسهم .

٣ - على من تجب زكاة القطر ومن يؤديها

تجب زكاة الفطر كما ورد بأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم على كل من هو مسلم ، الحر والعبد ، الذكر والأنثى ، الصغير والكبير ، هذا يعنى أنه لا بوجد شخص مسلم مستثنى من أداء زكاة الفطر إذا استوفيت شروط وجوبها ،

⁽١) التهجيه التشريعي ، الشيخ أبو زهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٦ .

⁽٢) منحيح مسلم ، من ١٢ .

⁽ ٣) التهجيه التشريعي في الإسلام ، الشيخ أبو زهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٦ .

⁽٤) عبد الرحمن الجزيري ، الفقه على المذاهب الأربعة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٢ .

ويؤدى زكاة القطر الرجل عن نفسه وعن زوجته وعن كل ما يلى عليهم ويعولهم إذا كانوا صعفارا سواء أكانوا أولاده أو غير أولاده ، بمعنى أنه يؤدى زكاة القطر عن خادمه إن وجد لديه خادم ، ويؤديها أيضا عن القصر من غير أولاده إذا كان يلى عليهم ويرعاهم ، كما يؤديها أيضا عن أولاده الكبار إذا كان مازال يعولهم ، ويؤدى زكاة القطر أيضا كل من يلى على قاصر أو غير عاقل نيات عنهم ومن أموالهم ، كذلك تؤدى المرأة زكاة القطر عن نفسها وعن كل من تعوم إذا لم يكن لها زوج يعولها .

والخلاصة أن كل فرد مسلم رجلا كان أو إمرأة ، عليه أداء زكاة الفطر عن نفسه إذا كان بمفرده ، فإذا كان متزوجا وله أطفال فيؤديها عن نفسه وزوجته وأطفاله وخادمه إن وجد ، وأيضا عن أولاده الكبار إذا كان مازال ينفق عليهم ويعولهم .

٤ - شروط وجوب زكاة القطر

يشترط لوجوب زكاة الفطر على الشخص شرطان هما :

١ - الإسلام . ٢ - القدرة على أدائها .

الشروط الأول : الإسادم :

وهذا يعنى أنها لا تجب على أحد غير مسلم ، كما لا يشترط البلوغ ال العقل ، فتجب هذه الزكاة على الصبى والمجنون ، ويلزم الولى على كل منهما بأداء هذه الزكاة عنه وإلا كان آثماً (١).

الشرط الثاني : القدرة على أدائها :

يقصد بالقدرة على أداء زكاة الفطر توفر قدر زائد من القوت (الطعام) عن القوت اللازم توفره للشخص ومن ينفق عليهم ، أو قيمته ، وذلك ليلة ويوم العيد ، وهذا الشرط يعنى أن زكاة الفطر تجب على الشخص الذي يتوفر له

⁽١) عبد الرحمن الجزيري ، الفقه على المذاهب الأربعة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٧ . - ٢٢٠ .

قرته وقوت جميع من هو ملزم بالإتفاق عليهم ، أو أليمته ليلة ويوم الميد ، فيقوم بأداء الزكاة معا لديه من قوت أو نقود زيادة عن هذا القدر (١) أى أنه غير ملزم باداء الزكاة إذا كان لديه فقط قوت ليلة ويوم الميد أو قيمته ، أو كان لديه أقل من قوت ليلة ويوم الميد أو قيمته ، فالقدرة على أداء هذه الزكاة تتطلب ترفر قوت ليلة ويوم الميد أو قيمته أولا ، فإن وجدت زيادة بعد هذا فتؤدى الزكاة منها .

ه - متى تجب زكاة القطر ومتى تؤدى (٢)

تجب زكاة القطر بإنتهاء شهر الصموم ، أي آنها تجب بغروب الشمس من آخر يوم من رمضان ، وتؤدى قبل صلاة عيد القطر ، ولا يجوز تأخيرها عن ذلك الوقت ، فإذا فات وقت أداؤها فيمكن تأديتها في نفس يوم العيد (وفي هذه المالة يكون الأنفاق مثل الأنفاق التطومي) ولكن يجوز تقديمها عنه بيوم أو اثنين وفقا لرأى أغلب الفقهاء ، أو تقديمها لمدة خمسة عشر يوما وفقا لرأى معض الققهاء وذلك للتيسير على الفقواء .

١ - مقدار زكاة القطر

وبققا لما روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإن القدر الواجب في زكاة الفطر هو صباع عن كل نفس (٣) وذلك من غالب قوت البلد ، ويقدر الصباع بقدح وثلث بالكيل المصرى (٤) أي أن على المزكى أن يؤدى زكاة الفطر من الأصناف المختلفة للطمام والتي تقتات في بلده ، مثل القمح إذا كان هو الغالب ، أو اللحم ، أو الشعير ، أو أي صنف يكون هو القوت الذي ستخدمه معظم أهل هذا البلد .

⁽١) عبد الرحمن الجزيرى ، الفقه على المذاهب الأربعة ، مرجع سبق ذكره ص ٢٢٧ - ٢٢

⁽ ٢) الرجع السابق ، ص ٦٢٧ – ٦٣٠ .

^{(&}quot; ") روى أبو سعيد الخدرى عن رسول الله صلى الله عيله وسلم قال : « كنا نخرج زكاة القطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من أقط أو صاعا من ربيب »

^{، (} الأقط هو اللبن المجمد مثل الجبن) ، صحيح مسلم ، ص ١٤ .

⁽٤) د . يوسف القرضاوي ، فقه الزكاة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٤٩ .

ويجوز أداء هذه الزكاة بالقيمة ، أي إعطاؤها للفقير نقودا بدلا من الطعام (١) ، وهذا فيما أرى هن الناسب المجتمع المصرى .

٧ - لمن تعطى زكاة القطر ؟

تعطى زكاة القطر بصفة أساسية للفقراء ، لأن القصود هو إغناؤهم وإسعادهم في هذا اليوم (يوم العيد) وذلك عملا يقوله عليه السلام « أغنوهم عن السوال في هذا اليوم » (٢) ، ورغم إنها يجب أن تعطى للفقراء أساسا فإن بعض المقياء أجازوا إعطاها لبعض مصارف الزكاة الأخرى مثل الغارمين ، وابن السبيل وغيرهم (٢) .

٨ - كيفية تقدير زكاة الفطر

يمكن تقسير زكاة الفطر بإتباع الخطوات التالية:

١ - تحديد عدد الأشخاص الواجب أداء الزكاة عنهم.

 ٢ - تحديد نوع الطعام الواجب إخراجه أو أداء قيمته بالنقود ، ومعرفة سعره قي السوق.

٣ - تحديد قيمة القدر الواجب عن كل شخص وهو قدر صباع (أي قدر حرام)
 أن من نوع الطعام الواجب إخراجه كزكاة .

3 - تحديد مقدار الزكاة الواجبة ، وذلك بضرب قيمة القدر الواجب على كل شخص × عدد الأشخاص .

مثال من كيفية تقدير زكاة الفطر :

أسرة مكونة من زوج وزوجة وثلاثة أولاد قصر وخادم ، فكيف يمكن تقدير زكاة الفطر الواجبة عليهم إذا توفرت المعلومات التالية :

⁽١) اللقه على المذاهب الأربعة ، مرجع سبق ذكره ، من ١٢٧ - ، ٦٣ .

⁽ ٢) الفقه على المذاهب الأربعة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٧ - ، ٦٣ .

⁽ ٣) د ، يوسف القرضاري ، فقه الزكاة ، مرجع سبق نكره ، ص ٩٥٧ . (٤) الصناع = قدح والث بالكيل المصري .

قدح وتكث قمح = ١ر٧ كيلو

قدح وثلث أول = ٥١ر٧ كيلو.

⁻ ويراعى تحرى مقدار ما يحتويه قدح وثلث من الوزن للأسناف الأخرى مثل الأرز - الشعير - إلخ .

١ - الطعام الغالب الذي يستخدمه أهل هذه البلدة هو الأرن.

٢ - ثمن الكيلة من الأرز حوالي سبعة جنيهات مصرية .

 ۲- أنه يتوفر ادى عائل هذه الأسرة قدر من القوت (ملعام) يزيد عن طعام برم وليلة الميد له ولأسرته ولخادمة .

٤ - أن عائل هذه الأسرة غير مسئول عن الإنفاق على أخرين .

القطوات والحل :

مكن حل هذا المثال بإتباع الخطوات التالية:

١ - تحديد عند الأشخاص الواجب أداء الزكاة عنهم وعددهم سنة أشخاص.

 تحدید قیمة القدر الواجب علی كل منهم وهو قیمة قدح وثلث من الأرز وهو یساوی حوالی ۱۷۷ قرشا (مائة وسیعة عشر قرشا) تقریباً (۱) .

٣ - تحديد مقدار الزكاة الواجبة وهو يساوى

عدد الأشخاص × قيمة القدر الواجب عن الشخص الواحد

۳. ۲.۲ × ۱۱۷ ترشا تقریبا .

أى أن على عائل هذه الأسرة أداء مبلغ ٧٠٧ قرشا إلى الفقراء ، وذلك قبيل صلاة عبد الفطر ، ويمكن أداء هذا المبلغ لهم قبل يوم العيد بيوم أو اثنين

 ⁽ ۱) ثمن الكيلة سبعة جنبهات ، ربها ٨ أقداح ، إذن فالقدح بسارى ٨٨ قرشا
 تقريباً ، إذن لقيمة قدح وللث تسارى حوالى مائة رسيعة عشر قرشا .

الباب الثالث

كيف تؤدي زكاة أموالك ؟

الباب الثالث كيف تزدي زكاة أموالك ؟

إسلوب أداء الزكاة .

٢ - الشروط العامة لأداء الزكاة .

٣ - مصارف الزكاة .

3 -- كيفية أداء الزكاة في مصارفها .

فيما سبق وضع كيف يمكن لكل صاحب مال أو دخل أن يقدر زكاة أمواله ، ومعرفة المبلغ الواجب عليه أداؤه كزكاة .

وفي هذا الباب نعرض أن نعرف بكيفية التصرف في هذا المبلغ الواجب أداكه كزكاة ، وذلك من جوانب عدة مثل إلى من يتم دفع أن أداء هذا المبلغ ، وهل يتم أداؤه الدولة ممثلة في هيئة رسمية مركزية أن محلية ، أن هل يتم أداؤه إلى هيئة غير رسمية مثل جمعية خيرية مثلا ، أن إلى مجلس إدارة مسجد ما ، أن إلى أشخاص أن هيئات أن جمعيات يعتقد أنهم يستحقون من الزكاة ؟

وفي هذا الباب نجيب على هذه التساؤلات وغيرها مما له علاقة بأداء الزكاة وذلك لتوضيح الآتي:

١ -- أسلوب أداء الزكاة .

٢ - الشروط العامة لأداء الزكاة .

٣ - مصارف الزكاة (المستحقون الزكاة أي أوجه إنفاق الزكاة) .

٤ - كيفية أداء الزكاة ، أي كيفية الإنفاق في الممارف المحددة لها .

وذلك لأن إنفاق الزكاة في مصارفها المحددة يجب أن يتم وفقاً لأسلوب معين حتى يتحقق الهدف منها .

١ - أسلوب أداء الزكاة

الأمل في جمع الزكاة وتحصيلها قيام الديلة بهذا المعل ، والاستثناء هو قيام الأثراد به ، فقد قام الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون من بعده بصفتهم رؤساء للديلة بإرسال العمال والولاء لتحميل وجمع الزكاة . لذا فواجب الدولة هو جمع الزكاة وتحصيلها ، وواجب الناس هو أداء الزكاة أق يفعها للدولة عن أموالهم الظاهرة والباطنة على حد سواء .

وتقوم الديلة بجمع الزكاة وتحصيلها عن الأموال الظاهرة جبرا ، عن الأموال الباطنة إختيارا ، ورغم أن معظم الأموال في هذه الأيام تكاد تكون ظاهرة ، فإن هذا لا يمنع من وجود أموال كثيرة باطنة .

وتقرم النولة بجمع الزكاة وتحصيلها إما بواسطة المكومة المركزية أن بواسطة المجالس المحلية ، وفي هذه المالة يجب أن يكون الزكاة ميزائية مناصلة عن ميزانية النولة أن المجلس المحلى ، فالزكاة أموال معينة مخصصة لمصارف معينة .

فإذا حدث هذا وقامت الدولة بالأعمال المتعلقة بالزكاة . ويجد الأفراد الجهة الرسمية التى تتولى جمع الزكاة وتحصيلها ، وفي هذه الحالة يكون أسلوب أداء الزكاة بالنسبة لهؤلاء الأفراد هو أداؤها للدولة وإبراء دمتهم من هذا الواجب .

وإذا لم تقم الدولة بالأعمال المتعلقة بالزكاة فقد تتولى بعض الهيئات والجمعيات غير الرسمية جمعها ، وذلك بالحى أو بالمسجد ، وقد تقوم بعض البنوك الإسلامية بجمع الزكاة وتحصيلها ، وفي هذه الحالة أيضا يكون أسلوب أداء الزكاة بالنسبة للأفراد هو أداؤها لأى من هذه الهيئات أو الجمعيات أو البنوك الإسلامية وإيراء ذمتهم من هذا الواجب (إذا رغبوا في هذا) . ويناء على ما تقدم فإن واجب الفرد المسلم هو أداء زكاة ماله فور حلول مرعد إستصقاقها إلى أى جهة رسمية أو غير رسمية ، فإذا لم يجد جهة رسمية تأخذها منه ، أو وجد جهة غير رسمية واكنه يرغب فى أداء الزكاة بنفسه ، فعليه أداها بنفسه وإنفاقها فى المصارف التى هى أكثر حاجة من غيرها (وسوف يتم بإذن الله توضيح هذه المصارف فى الصفحات التالية) .

وكذلك على الجهة التى تقوم بأداء الزكاة التى تجمعت لديها (سواء أكانت جهة رسمية أم غير رسمية) أن تقوم بإنفاق الزكاة فى المصارف التى هـ, أكثر هاجة من غيرها أبضا .

٧ -- الشروط العامة لأداء الزكاة

وهي الشروط العامة التي يجب مراعاتها عند إنفاق حصيلة الزكاة وإعطائها لمستحقيها وهذه الشروط هي :

١ - إنفاق حصيلة الزكاة على وجه التخصيص :

بمعنى أن تتفق الزكاة في المصارف المحددة كلها أو بعضها أو أحدها ، وهذه المصارف هي : الفقراء ، والمساكين ، والعاملون عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب ، والغارمون ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل . وهذا يعنى أن على المفرد المسلم أن يخرج زكاته في واحد أو أكثر من هذه المصارف وفقا لتقديره لحاجة هذا المصرف أو ذاك ، وإلا أنه يفضل في حالة إخراج الفرد اللزكاة بنفسه أن يعطيها للفقراء والمساكين .

٢ - ألا تعلم الزكاة لمضي أو لقوى قادر على العمل والكسب ولا يعمل

فالفنى لا يستحق من الزكاة ، والفنى هو من يمثلك نصابا فاكثر بعد الإنفاق على حاجاته الأصلية ، كما لا يستحق من الزكاة الشخص القوى القادر على الكسب والذى تتوقر له فرص العمل ولا يعمل ، حتى وإن كان متفرغا للعبادة بالمساجد ، أما الذى لم تتوفر له فرص العمل رغم جهوده فى البحث عنها فإنه يستحق من الزكاة ما يمكن أن يطلق عليه إعانة بطالة حتى يجد العمل المناسب له .

٣ - عدم دام الزكاة إلى من وجبت ناقته عليه شرعا :

قعند إخراج الزكاة بواسطة الشخص نفسه لا يجوز له إعطاؤها لأى من أصبوله (والديه) أو فريعه (أولاده) أو زيجته ، فهؤلاء تجب عليه نفقتهم شرعا ، ولكن يجوز له دفعها لأقاربه الأخرين إذا كانوا من المستحقين للزكاة ، وإذا وجد قريب ومستحق للزكاة فهو أولى من غيره ، ويقدم على الأخرين .

إلا تدفع الزكاة للحد أو مرتد عن الإسلام أن محارب للإسلام :

فهؤلاء لا يستحقون من الزكاة حتى لا يأخذوا حق فقراء المسلمين وهم يعادون الإسلام.

ه - محلية الزكاة :

وهذا يمنى أن تتفق الزكاة في مكان المال الذي وجبت فيه ، ولا يجوز نقلها من مكان إلى آخر طلمًا وجد من يستحقها في مكان تحصيلها ، إلا أنه يجوز نقلها من مكان إلى آخر إذا لم يوجد من يستحقها في محليتها فمثلا زكاة الزروع والثمار الواجبة الإخراج في محافظة (المنوفية) مثلا لا يجوز إخراج القدر الواجب أداؤه وإعطاؤه للفقراء في محافظة (الفربية) ، ولكن إذا لم يوجد من يستحقها في محافظة (المنوفية) جاز نقلها إلى محافظة آخرى بها فقراء بستحقون الزكاة

كما يجوز أيضا نقل الزكاة من مكان إلى أخر إذا كانت الزكاة الواجبة الأداء على شخص مسلم موجود ببلاد غير إسلامية ، مثل المسلم الذي يعمل بأمريكا أو إنجلترا ، فيجوز له إخراج زكاة ماله إلى الفقراء المسلمين في بلده الأصلى .

كما يجون أيصا نقل الزكاة من مكان إلى آخر في حالة وجود قريب فقر هو أشد حاجة من الفقراء في مكان تحصيل الزكاة ، فالزكاة في هذه المالة تعتبر صدقة وصلة ، فقد حث الرسول صلى الله عليه وسلم على التصدق على الاتارب وصلة الأرحام ، وقال عليه السلام : « لهما أجران ، أجر القرابة وأجر الصدقة » (() .

وشلاصة ما تقدم أن على الفرد المسلم الذي يقوم باداء زكاته بنفسه أو بواسطة الجهة (الرسمية أو غير الرسمية) التي تقوم بإنفاق الزكاة التي تجمعت لديها مراعاة هذه الشروط الخاصة بأداء الزكاة وذلك حتى لا يحصل على الزكاة من لا يستحقها ، ويحرم من يستحقها حقه الشرعى الذي فرضه الله له .

ولكى يعرف القارىء من هم المستحقون الزكاة (مصارف الزكاة) فإننا سوف نعرف بهم ، وتحددهم تحديدا واضحا يقضى على أى لبس أو خطأ .

٣ - مصارف الزكاة

المستحقون للزكاة :

بين الله سبعانه وتعالى مصارف الزكاة بنص الآية الكريمة من سورة التوبة فقال:

د إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي
 الرقاب ، والفارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم
 حكيم » (٢) .

وقد أهتم الإسلام بتحديد هذه المسارف حتى لا يخضع توزيع حصلية الذكاة اللجتهادات الشخصية أو للأهواء الخاصة ، حيث قد تحصل فئة

⁽١) منحيح مسلم ، الجلد الثالث ، دار الشعب ١٣٩٠ هـ ، ص ٢٩٠٠ (١)

⁽٢) سورة التوبة الآية رقم (٦٠).

قليلة من الناس على جزء كبير من أموال الزكاة ، بينما تحصل فئة كبيرة من الناس على جزء قليل منها ، وهذا يؤدى إلى انحراف الزكاة عن وظيفتها التى شرعت من أجلها وهى القضاء على الفقر والعوز والحرمان في المجتمع المسلم.

أولا وثانيا : الفقراء والمساكين :

يعرف الحنيفة الفقير بأنه هو من يمثلك شيئا دون النصاب الشرعى الزكاة ، أن من يمثلك قيمة نصاب أو أكثر من أشياء يحتاجها ، كما يعرف المسكن بأنه من لا بملك شبئا (١) .

وروى أبى عبيد في تعريف الفقير والمسكين مثل هذا القول حيث قال: « إن الفقير الذي لا يسال ، والمسكين الذي يسال » (٢) وهذا التعريف يتفق أيضا مم قول الإمام مالك وهو « الفقير المحتاج المتعفف ، والمسكين هو السائل » (٣)

ومن هذا يتضح أن الفقير والمسكين لا يجدان كفايقها وإن اختلفت
درجة الإحتياج ، وصفة الفقر وصفة المسكنة لا تنتفى عن الفقير والمسكين إذا
كان لأى منهما مسكن وملابس وغيرها من الأمتعة الشخصية التي يحتاجها
لطاجاته واستعماله الشخصى ، ولا يكلف بيع أى شيء منها لينفق . ومكذا
فالفقير والمسكين سواء أكان لديهما مال يقل عن حد الكفاية المعتبرة شرعا أو
ليس لديهما مال ، فإنهما يستحقان الزكاة بشرط ألا يكون أى منهما قادرا على
الكسب ولا يعمل مع وجود فرصة العمل الملائمة . كما يجب ألا يكون أى منهما
متقرغا العبادة ويطلب من غيره الإنفاق عليه أو ينتظر الزكاة ، وذلك أنه لا
رهبانية في الإسلام الذي يدعو كل قادر على العمل أن يعمل ، حتى وإن لم
يكف كسبه من العمل مقدار حاجته حيث يتكفل المجتمع بتغطية هذه الحاجة من
الزكاة .

 ⁽١) الفقه على المذاهب الأربعة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٥ .

⁽٢) أبو عبيد ، الأموال ، مرجع سبق نكره ، ص ٧١٨

⁽ ٣) التوجيه التشريعي ، الجزء الثاني ، ص ١٥٤ .

وهكذا فالفقير والمسكين اللذان يستحقان من الزكاة هم اللذان لا يجدان كفاءتهما من مال أو دخل.

(1) مقدار ما يعطى للفقير والمسكين من الزكاة :

إن الهدف الأساسي من تحصيل وإنفاق الزكاة في مصارفها المحددة هو القضاء على الفقر والحرمان ، وتقليل الفوارق الدخلية بين الناس في المجتمع المسلم ، وإنطاقا من هذا الهدف السامي فإن من البديهي عند تحديد مقدار ما يعطي للفقير والمسكين من الزكاة تصور إعطائهم القدر الذي يمكنه من تحقيق هذا الهدف ، فعن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – أنه قال : « إذا أعطيتم فاغنوا » (\) . والفقير والمسكين هما أهم مصارف الزكاة ، وإغناؤهما هر الفاية المطلوب تحقيقها من الزكاة التي تؤخذ من الأغنياء نوى المستوى الدخلي المرتفع ، والذين أشبعوا حاجاتهم وتبقي لديهم فائض من المال يبلغ نصابا فلكثر ، وتعطي للفقراء نوى الدخل المنخفض والذين لم يشبعوا حاجاتهم الأساسية بعد ، والزكاة بإعتبارها نسبة صفيرة ان تنقص من إشباع الأغنياء ، ولكنها ستزيد من إشباع الفقراء والمساكين حيث إن إعطاهم من الزكاة يزيد من دخلهم فيزيد ما ينفقونه لإشباع حاجاتهم ، وإذا أشبع من الزكاة يزيد من دخلهم فيزيد ما ينفقونه لإشباع حاجاته مطي المجتمع بالأمن

وقد أجمع الفقهاء على أن يأخذ الفقير والمسكين من الزكاة ما يغنيهما ، ولكنهم اختلفوا في مقدار هذا الفني ، وفي مقدار الكفاية ، فبعض الفقهاء يرى أن يأخذ الفقير أو للسكين من الزكاة ما يكفيه العمر كله ، والبعض الآخر يرى ألا يأخذ الفقير أو المسكين من الزكاة إلا مقدار ما يكفيه سنة واحدة فقط ، وذلك على أساس أنها تجمع مستويا .

⁽١) أبن عبيد ، الأموال ، مرجم سبق ذكره ، من ١٧١ .

ويقصد بكفاية العمر إعطاء الفقير أو المسكين ما يستأصل شاقة فقره ، ويقضى على أسبابه ، ويكفيه بصفة دائمة بحيث لا يحتاج للأخذ من الزكاة مرة أخرى ،

ويتحدد مقدار ما يأخذ الفقير أو المسكين وفقا لهذا الأسلوب تبعا القدر المتوفر من الزكاة ، وظروف الشخص نفسه ، حيث إن الحد الذي ينتهي إليه العطاء من الزكاة هو الكفاية التي بها قوام العيش ، وهذا يختلف من شخص إلى آخر حيث لا يوجد هناك حد معين يازم به كل الناس على اختلاف أهوالهم .

ريقصد بكتابة السنة إعطاء الفقير أو المسكين من الزكاة ما يكفيه لدة
سنة واحدة ، حيث إن السنة هي أوسط ما يطلبه الغرد من ضمان العيش له
ولاهله ، كما أن أموال الزكاة تعتبر أموالا حولية (سنة) ويأتي كل عام بحصيلة
وهكذا ، فالشارع والفقهاء يربن التوسعة على الفقراء والمساكين وإعطاءهم ما
يفنيهم . أما الشلاف حول إعطاء كفاية العمر أو كفاية السنة فيترك حسمه إلى
الهجة التي تقوم على شئون الزكاة حسب طروف الوقت ومقدار ما جمع من
زكاة ، وحسب حاجة الإنفاق على الفقراء والمساكين ... وسنوضع كيفيج أداء
الزكاة في مصرفي الفقراء والمساكين بعد إستكمال تعريف وتحديد باقي
مصارف الزكاة عادن الله .

ثالثًا: العاملون على الزكاة:

ويقصد بهم كل من يعمل في تحصيل أو إنفاق الزكاة ، وماتحتاجه من أعمال هي من طبيعتها مثل الفرنة والحراس والكتبة والمحصلين والموزعين وغيرهم . وتعتبر عملية تحصيل وإنفاق الزكاة من مسئولية الدولة تشرف عليها وتديرها ، فتعين من يقوم على هذه المسئولية . وقد ذكر أبو عبيد أن الرسول حملي الله عليه وسلم حقال : « العامل على الصدقة كالفازى في سبيل الله حتى يرجع » (\) وهذا يعنى أن من واجب الدولة وهي تعين عمال الزكاة وتشتارهم أن تعين من يقدر على هذا العمل ويفهمه . كما أن عليها أن تعطى العلمية على الزكاة أجرا على عملهم من الزكاة نفسها .

⁽١) أبو عبيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٢٠ .

وفى حالة عدم قيام الدولة بأعمال الزكاة وقيام جهة أن هيئة أخرى بهذه العمال ، مثل الجمعيات الخيرية أن مجالس إدارات ساجد أن غير ذلك ، فإن واجب هذه الجهة أن الهيئة هن تميين من يقوم بأعمال الزكاة ويقدر عليها ويقهمها ، أما إذا قام الشخص دافع الزكاة بإخراجها بنفسه فإنه لا يستمق أجرا من الزكاة .

(1) المقدار الذي يستحقه العامل على الزكاة منها :

المامل على الزكاة يستحق أجرا على ذلك من حصيلة الزكاة ، الإمام الشافعي يرى أن يأخذ العاملون على الزكاة أجرهم في حدود الثمن فالا يتعدونه ، وذلك من حصيلة الزكاة التي تجمعت ، وإذا كان أجرهم أكبر من الثمن فيعطون ما يفوق الثمن من غير مال الزكاة ، أما باقي الفقهاء فيرون أن يأخذ الممال أحورهم من الزكاة حتى وإن زادت عن الثمن (١) .

ررأى الإمام الشافعي يراعي الإقتصاد في النفقات ومصلحة الفقراء بتحديده حدا أقصى لما يأخذه العاملون عليها ، وذلك حتى لا نقل الحصيلة المتبقيه للمصارف الأخرى ، والعامل الغنى الذي يعمل في الزكاة يحصل على أجره منها لأن ما يأخذه هو أجر مقابل عمل .

ويتحدد مقدار أجر العامل على الزكاة بواسطة الدولة أو الجهة أو الهيئة التى عينه ، بحيث لا يقل عن أجر أقرائه من العاملين بالدولة أو الجهات أخرى ، فالسنة الشريفة لم تحدد للعاملين على الزكاة نصييا معلوما ، وإنما يعطون أجررهم على قدو جهودهم وأنشنطهم ، فقد ذكر أبو عبيد في ذلك عن الإمام ماك قوله : « ليس للعامل على الصدقة فريضة مسماة ، وإنما ذلك إلى نظر الإمام وإجتهاده » (٢) وعلى هذا فالعامل على الزكاة يمكن أن يأشذ أجره مشل

⁽١) د . القرضاوي ، فقه الزكاة ، مرجع سبق ذكره ، س ، ٩٥ .

⁽٢) أبو عبيد ، الأموال ، مرجع سبق لكره ، ص ٧٢٠ .

بقية موظفى الدولة (إذا قامت بأمور الزكاة) ، ويخضع لكوادها التى تطبق على جميع العاملين ، وأكرر هنا أن الشخص الذى يخرج زكاته بنفسه لا يستحق أجرا على ذلك .

رابعا : المؤلفة قلوبهم :

المؤافة الوبهم « قوم أو إناس يعطون من الزكاة تاليفا لقلوبهم وبثليبا لها
، أن تأليفا لقلوب دويهم والمؤافة الموبهم أربعة أصناف ، صنف تتألف قلوبهم
لمعبئة المسلمين ، وصنف تتألف قلوبهم للكف عن المسلمين ، وصنف تتألف
قلوبهم لترغيبهم في الإسلام ، وصنف تتألف قلوبهم ترغيبا القومهم وعشائرهم
في الإسلام (١) ، ويجوز إعطاء كل واحد من هذه الاصناف من سهم المؤلفة
قلوبهم سواء أكان مسلما أم غير مسلم ، فالمؤلفة قلوبهم الذين يدخلون في
الإسلام حديثا ، أو مسلم ضعيف الإيمان مسموع الكلمة في قومه ويرجى
بإعطائه من الزكاة تثبيت قلبه على الإيمان ومعاونة المسلمين في جهادهم (٢)
والسبب في إعطاء المؤلفة قلوبهم من الزكاة هو الترغب في الإسلام ، حمايته .

وواجب المدولة حاليا هو القيام بالتأليف ، وتقدير مدى العاجة إليه وتقدير مدى العاجة إليه وتقدير ما يصرف المؤلفة قلوبهم ، فقد قام الرسول – صلى الله عليه وسلم – والخلفاء من بعده بهذا العمل ، حيث إنه مرتبط بساسة المولة الداخلية والخارجية . وإذا لم تقم المولة بهذا العمل فيمكن أن يقوم به الجمعيات الإسلامية والهيئات المهتمة بالإسلام ، ولا يجوز أن يقوم به الأفراد إلا الضرورة القصوى وفى البلاد المجنبية لاستمالة غير المسلم نجو الإسلام ، وفى حالة تعزر نقل الزكاة إلى بلد مسلم .

ويرى البعض أن سهم المؤلفة قلوبهم قد سقط ولم تعد هناك حاجة لتأليف القلوب (٣) وإكن جمهور الفقهاء يرون أنه لم ينسخ ولم يسقط ، بل الحاجة إليه اليوم شديدة حيث يتعرض الإسلام والسلمون إلى هجمات شديدة

⁽١) التهجيه التشريعي ، مرجم سبق ذكره ، ص ١٥١ .

⁽٢) الدكتور القرضاوي ، فقه الزكاة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٦٥ - ٩٧٠ .

⁽٣) اللقه على المذاهب الأربعة ، ص ٦٠٠ .

العنف من أعدائه ، كما يتعرض الإسلام إلى التشويه بصورة مستدرة ، كما يتعرض كل من يحاول الدخول في الإسلام إلى الإنقطاع عن آهله وماله ، ويحرم من العمل ، ومن حق هؤلاء أن يصرف لهم من هذا السهم من مال الزكاة ، كما يجب أن يصرف منه أيضًا على الدعاية للإسلام ، وبيان حقائقه الن يجبلونها (١) .

وقد أقرت حلقة الدراسات الإجتماعية للدول العربية سنة ١٩٥٢ في توصياتها أن الإنفاق في هذا المصرف فرض خالد إلى يوم القيامة (٢) .

خامسا : في الرقاب :

ومعنى في الرقاب كما جاء باية المصارف ، هو د إنفاق هذا السهم من الزكاة في تحرير المبيد والإماء من الرق والعبودية ي وهذا المصرف كان يتناول ثلاثة أنواع :

التوم الأول :

أن يشتري من مال الزكاة إماء وهبيد ثم يعتقوا.

النوع الثاني :

أن يعطى المُكاتب من مال الركاة ما يعنيه على أداء ما التزم به في نظير عقة ، والمُكاتب هو « العبد الذي اتفق مع مالكه على أن يقدم له مالا في نظير عقة فيتركه يسمى ليحصىل له على هذا المال »

التوم الثالث :

فك أسرى المسلمين الذين بتعرضون للاسترقاق ، فالسلم إذا وقع أسيرا في أيدى أعداثه ، فإنه عادة يعامل معاملة العبيد ، والإنفاق في هذا النوع فيه فك رقبة وتحريرها من الأسر (٣) .

⁽۱) د . القرشاوي ، فقه الزكاة ، مرجع سبق ذكره ، ص ۹۸ ه .

 ⁽ Y) د . إبراهيم قؤاد ، الإنقاق العام في الإسلام ، دار الإنتحاد العربي الطباعة ، القاهرة ۱۹۷۷ ، ص ۷۶ .

⁽٣) التوجيه التشريعي في الإسلام ، الجزء الثاني ، مرجم سبق ذكره ، ص ١٢٨ .

وقد انترض النوع الأول والثانى تقريبا . ولم يعد باقيا سوى النوع الثاث ، حيث لم تتوقف الحروب بعد وان تتوقف ، فتوجيه الإنفاق نحو استيراد حرية الأسرى من هذا المصرف واجب ، وإذا حدث وكان هناك مسلمون من النوع الأول والثانى في هذا المصر فإنه لا يوجد ما يمنع من الإنفاق على تحريرهم.

سانسا : القارمون :

الفارم هى الذى « عليه دين » ، والفارم شرعا هى : « من عليه دين » دلا يملك تصنايا كاملا بعد دينه » ، والفارم عند معظم الفقهاء هو إما غارم لمسلمة نفسه ، وإما غارم المسلمة غيره ، وقد فرض الله سيحاته وتعالى للفارمين سهما من الزكاة ينفقه الإمام أو النولة وفقا لشروط خاصة بالفارمين (١) .

: القانم لمبلحة تقسه :

الفارم لمسلمة نفسه هو الذي استدان في مياح ، للإنفاق على النفس أو الأهل ، أو الإنفاق على العلاج من مرض ألم به ، أو بأحد من أهله ، أو الذي استدان لإمسلاح ما أفسده الأخرون خطأ ، أو هو الذي ألمت به كارثة أو مصيبة كان يفقد ماله أو تحترق داره أو تتهدم ، فيضطر للاستدانة من الأخرين لماجهة هذه الأمور غير للمتادة .

وهذا القارم يستحق نصبيا من الزكاة يسد به دينه ، وذلك بعكس الفارم الذي استدان في غير طاعة الله كأن يستمين ليلعب الميسر أو يشرب خمرا أو استدان بسبب إسرافه في الإنفاق على نفسه وأسرته وأو في مباح ، قإنه لا يستحق من الزكاة شيئا ، وأكن إذا تاب وغلب الظن على صدق توبته فإنه يستحق الزكاة ، وذلك تشجيعا على إصلاح حاله واستمراره في التوبة (٢)

وإعطاء الغارم من الزكاة ليسدد دينه يعنمه من اللجوء إلى وسائل غير مشروعة ليسد ما عليه ، كما أنب يصبح غير قلبق وغيب مهموم فتصير نفسه

⁽١) وزارة الأوثاق ، القله على الذاهب الأربعة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٨٠ .

⁽٢) د. إبراهيم ، الإنفاق العام في الإسلام ، مرجع سبق لكره ، ص ٧٦ ،

هادئة ، ويكون عضوا صالحاً للعمل في المجتمع ، كما يؤدى هذا الإنفاق إلى أن تسود روح التضامن بين أعضاء المجتمع المسلم .

(ب) الغارم لمعلمة غيره :

الفارم لمسلحة غيره هو الذي استدان في مباح لينفق منه على حاجات الجماعة ، مثل الإصلاح بين المتخاصمين ، أو استدان بسبب ضعانه لآخر وأعسر عند السداد فلم يتمكن من الوفاء بما التزم يه ، فإن وجد ضامناً آخر سدد الدين ، وإلا فالسداد يكون من الزكاة عن مؤلاء .

وإعطاء الفارم بهذا الوصف من الزكاة يسهل على الناس ، ويشجع على الانتمان ، مثل القرض المسنن لأي سبب ، فهذا يجعل المقرض مطمئنا إلى أنه حتى وإن أعسر المدين فإنه سيأخذ من مال الزكاة قيمة قرضه ، وبذا يمكن أن تتم الأعمال وتسير بسهولة ويسر في المجتمع المسلم .

(حـ) مقدار ما يحصل عليه الغارم من الزكاة :

يمصل الغارم أيا كان نوعه – غارم لمسلحة نفسه أو غارم لمسلحة غيره
- من الزكاة على قدر حاجته ، والتي هي قضاء دينه ، فيأخذ المبلغ الذي يكفي
سداد دينه كاملا غير ناقص ، سواء اكان صغيراً أم كبيراً ، فالواجب هو
تفريغ ذمة المدين من الدين ليفرج كربه ، ويصبح قادراً على العمل بروح طيبة
ونفس هادئة .

سابعاً : في سبيل الله :

سبيل الله هى " الطريق الموسل إلى رضاء الله عز وجل اعتقاداً وعملاً. والمقصود من هذا المصرف عند جمهور الفقهاء هو الإتفاق في الجهاد في ومع اتفاق الفقهاء على هذا المعنى فهم مختلفون في تحديد ما هي مصارف الجهاد التي ينفق فيها ، فالمنابلة والشافعية يرون أنها لا تعطى إلا للفقراء من الغزاة والمجاهدين (١) ، والمالكية يرون الإنفاق على المصالح الضاصة بالجهاد عالارة

⁽١) الترجيه التشريعي ، الجزء الثاني ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٩ .

على الإنفاق على شخص المجاهد نفسه (١) ، وللتقلب على هذا الفلاف يجب تحديد معنى الجهاد نفسه فيساعد هذا على توجيه الإنفاق إلى معانيه المختلفة ، فالجهاد يشمل العمل العسكري ، والعمل غير العسكري ، وعلى هذا فكل إنفاق في الإعداد المادي والمعنوي للعمل العسكري هو من نفقات هذا المصرف ، فالإنفاق على تعليم الجنود وإنشاء مصانع للأسلحة وإقامة المسكرات هو من أرجه الإنفاق على تعليم الجنود وإنشاء مصانع للأسلحة وإقامة المسكرات هو من أرجه الإنفاق في هذا المصرف .

. والعرب دفاعاً عن الإسلام تتطلب الإعداد الجيد المستمر للجيش ، وكما قال سبحانه وتعالى في سورة الأنفال:

" وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رياط الشيل " (٢) .

فهذا يمنى أن يكون الإعداد للجهاد منظماً ومسبقاً ومستمراً ، فالحرب دفاعاً عن الإسلام هى أرقى أنواع الجهاد ، ففيها الجهاد بالنفس ، وأذا يجب إحداد المجاهد نفسه مادياً ومعنوياً ، وعلى هذا فكل إنفاق من شأته إعداد المجاهد نفسه مادياً ليقدم حياته رخيصة في سبيل الله هو إنفاق في هذا المصرف .

وإذا قامت الدولة حالياً بالإنفاق على الإعداد المادى للجيش ، والذي يتطلب نفقات كبيرة جداً ، قانه يمكن توجيه إنفاق هذا المصرف إلى ما يخدم ويساعد على الاستفادة من هذا الإعداد المادى للجيش ويدعمه .

ثامناً : ابن السبيل :

وابن السبيل عند أغلب الفقهاء هو : " الغريب المنقطع عن ماله " ، بمعنى أنه هو الشخص الذي يسافر في مباح من بلد إلى آخر ، وأثناء السفر فقد ماله ويحتاج إلى مال لكي يصل إلى مقصده (").

⁽١) الفقه على المذاهب الأربعة ، مرجع سبق نكره ، ص ، ٠٠ .

⁽٢) سورة الأنفال اية ١٠.

⁽٣) د. إبراهيم قواد ، الإنفاق العام في الإسلام ، مرجع سبق نكره ، ص ٧٨ -

وابن السبيل يستمق من الزكاة وإن كان غنياً ، وذلك لما أصاب نققت من فقد أو تلف أو أي شيئ آخر ، جمله في وضع المعتاج ، ومن هذا تتضبع عقلة الإسلام ، ومكمة التشريع ، حيث يعد يد المعارنة المحتاج ، حتى وإن كانت هذه المحاجة طارئة ، وابن السبيل بستحق من الزكاة حتى وإن وجد من يقرضه ، ويعملى ابن السبيل من الزكاة المبلغ الذي يوصله إلى مقصوده ، أو إلى ماله ، وإن كان معه مال لا يكفيه أعطى ما يتم به كفايته ، والكفاية هنا تعنى أجر السفر والمواصدات والنفقات التي يحتاجها في السفر مثل الطمام والإقامة والكسوة إن احتاجها أيفاً.

وحالياً يمكن أن يكون ابن السبيل واحداً من هذه الأنواع:

الأولى : أي مسافر وإن كان غنياً انقطع عن ماله ويحتاج إلى مال ليصل إلى بلدته أرماله .

الثاني : اللاجتين والمهجرين من أوطانهم سواء لاحتلالها بالاجانب ، أو طريوا منها لقيامهم بالدعوة لله ، حتى وإن كانوا أغنياء في بلادهم ، وحتى إذا لم يبارحوها ولكن فرق بينهم وبين مالهم ، فهم أغنياء في الظاهر فقراء في اليد .

المثالث: المحرومين من المأوى ، والقطاء الدين لا يجدون مكاناً يقيمون فيه ، والمقبود وفي مكاناً يقيمون فيه ، والمقبود وفيرها ، والقطاء هم : " الدين فقدوا المناية بهم " فهؤلاء لهم الحق في سهم ابن السبيل حتى يجدوا المأوى المتاسب والرماية المطلوبة لأمثالهم .

الرابع : المنشئ السفر طلباً الزرق أن العلم ، ويستحق من هذا المصرف أيضاً تشجيعاً له على البحث عن العمل لجلب الرزق ، وتشجيعاً له على تعلم وتحصيل العلم والارتقاء .

ويقدر مقدار ما يأخذه ابن السبيل من الزكاة بمقدار حاجته وطروف الزمان والمكان ، وذلك وفقاً لتقدير القائم على أمور الزكاة ، سواء أكان فرداً أم هيئة أن النولة .

٤ -- كيفية أداء الزكاة في مسارفها

يقمد بكيفية أداء (إنفاق) الزكاة كيفية تدنيع الزكاة التى تم تحميلها على مستحقيها ، فالمزكى إما أن يؤديها للدولة ممثلة في وزارة المالية أو إدارة الزكاة (إذا وجدت) أو أنه سيغرجها بنفسه إلى مستحقيها ، فإذا أخذتها الدولة فإنها سنقوم بدورها بإخراجها إلى مستحقيها كما حددتهم أية الممارف ، ويتم توزيع الزكاة في الممارف المستحقة لها وفقاً للحالة ومقدار الزكاة المتحصلة ، ومدى توافر الممارف المستحقة للزكاة ودرجة إحتياجها ، وللدولة أن توزع الزكاة في كل المصارف أو بعضها أن أحدها ، وعليها تحديد كيفية هذا الزريع .

فإذا كان مال الزكاة المصل كثيراً ويجدت المسارف كلها وتساوت حاجاتهم ، فإن على اللولة أن توزيع الزكاة بالسوية بين مستحقيها ، فياخذ كل مصرف تصبيه ، وهذا لا يعنى تقسيم العصبية كلها إلى ثمانية أقسام متساوية ليأخذ كل قسم منها تصبيه ، ولكن هذا يعنى ألا يحرم مصرف من المصارف من تصبيه بقدر حاجته ، حيث قد يوجد عدد كبير جداً من الفقراء والمساكين والمحتاجين ولا يوجد سوى غارم واحد ، وعلى هذا فعلى اللولة أن تعطى جميع المصارف وتقدر هي مقدار ما يستحقه كل مصرف مع مراعاة الاقتصاد في نفقات الجباية و الإنفاق .

ويجوز للدولة عند وجود مصلحة معتبرة شرعاً أن يخصص صدف الزكاة لبعض المصارف فقط ، ولها أن تميز في العطاء داخل المصرف الواحد حسب الصاحة ، بشرط مراعاة المصلحة العامة والابتعاد عن الأهواء الشخصية ، ويجب البدء في صدف الزكاة للفقراء والمساكين أولا ، ثم يلي بالمصارف الأخرى ، وهذا لأهمية زيادة دخل هؤلاء الفقراء والمساكين ، وأهمية القضاء على المفقر في المجتمع المسلم .

أما إذا قام المزكى بنفسه بإخراج الزكاة ، أى إذا كانت الدولة لا تقوم بأعمال الزكاة ، فإن عليه أن يخرجها فى مكان المال المزكى ، وعليه مراعاة ألا يعطيها لمن له عليهم الولاية ، وألا يعطيها إلا الفقراء والمساكين ، وإذا كان ببلد اجنبى غير مسلم ، فعليه إرسالها لبلد مسلم ، ففقراؤه أولى من غيرهم بالزكاة

ويترضيح كيفية إنفاق الزكاة في مصارفها المحددة ، يتبين للشخص المُزكى حقيقة الزكاة وكيف أنها إذا ما أنفقت بطريقة سليمة ومنظمة فإنها تسهم في القضاء على الفقر في المجتمع المسلم .

أولا : كيفية إنفاق الزكاة في مصرفي " الفقراء والساكين ":

الفقراء والمساكين هم أهم مصارف الزكاة ، وإغناؤهما من أهم أهداف الزكاة ، وإذا فإنفاق الزكاة في هذين المصرفين يسبق الإنفاق في المصارف الأغرى لها .

وينتسم الفقراء والمساكين إلى ثلاثة أقسام: قسم قادر على الكسب بنفسه، وينتكون من نومين: نوع متعطل لا يعمل، ونوع آخر يعمل ولكن دخله لا يكفيه هو وأسرته، وقسم ثان غير قادر على الكسب بنفسه، وهم العجزة واصحاب العامات وكبار السن غير القادرين على العمل نهائياً، وقسم ثالث متعطل عن الكسب مؤقتاً، وهم طلبة العلم المترفين له، والمرضى بمرض يرجى شفاؤه، وكل من هذه الاقسام يستحق من الزكاة وفقاً لهنين المسرفين وبالقدر الذي يحول الشخص (الفقير أو المسكين) من الحاجة إلى الغنى، واكن كيفية إنفاق وتعليك هذه الاقسام لتصييها من الزكاة يختلف من نوع إلى

القسم الأول : القادرون على الكسب بأنفسهم : النوم الأول : المتعطل ولا يعمل :

وهو الذي لا يعمل وهو قادر على العمل واكنه لا يجد قرصة عمل مناسبة له ، والمتعمل يستحق من الزكاة حسب سبب تعملله ، فإذا كان التعمل سببه عدم وجود فرصة الاصل الملائمة له ، فإنه يأهذ من الزكاة ما يمكنه من العمل والتحول إلى شخص منتج ، فإذا كان حرفياً مثلا أو ذا مهنة معينة أو كان يجيد الزراعة أو التجارة ولكنه لا يجد ما يبدأ به نشاطه ، فإنه يأخذ من الزكاة ما يمكنه من بده نشاطه الإنتاجي ، فيأخذ منها ما يشتري به أداة أو آلة تمكنه من منواية مهنته ، كان يشتري للترزي ماكينة غياطة مثلا ، أو يوفر لمن يجيد التجارة قدرا من المال يبدأ به عملا يبدأ به عملا تجارياً ،أو يوفر قطعة أرض زراعية لمن يجيد الزراعة ، أما إذا كان سبب التعمل هو عدم التأهيل رغم وجود فرص الممالة والتوظف ، فإن هذا الفقير يأخذ من الزكاة ما يساعده على والتدريب ، فمثلا يدفع له نققات التأهيل والتربيب ، فمثلا يدفع له القاورات الوراحات الزاعية وغيرها ، أو إدارة الأوناش وتشغيلها ، أو تعلم مهنة السباكة أو الخراطة أو غيرها من المهن والحرف المغتلفة ، وبذا يصبح مؤهلا للعمل في الحراصة التي تعلمها ، فيمكنه بعد ذلك مزاولة مهنته في أي من المشروعات التي تحتاج إلى مثل هذه المهن .

ومن الواضح أن الإنفاق في هذه الأمور يتطلب مالا ، والزكاة ترفر هذا المال المطلوب علاية على مبلغ آخر يعطى للفقير لينفق منه على حاجاته الحالية ، وحتى يبدأ مزاولته للعمل المنتج ويحقق دخلا ، والإنفاق بهذه الكيفية يؤدى إلى تحريل جزء من الطاقة المتعطلة في المجتمع إلى طاقة منتجة ، وذلك بزيادة عدد العاملين المؤهلين في المجتمع ، مع إتاحة الفرصة للمتعطلين القادرين على العمل للمشاركة في الإنتاج ، ونظراً لمحلية الزكاة فإن الإنفاق بهذه الكيفية يسهم في تمويل المشروعات البئية التي تقوم على استغلال الموارد المحلية حيث بعتمد على عمالة فنية مؤهلة ومدرية وموجودة في نفس المكان ، ولا يحتاج لطلب هذه المعالة من أماكن أخرى مما يزيد من تكلفة إقامة المشروعات المختلفة ، كما أن عملية شراء الأدوات اللازمة للحرفيين تسهم في زيادة دخول منتجى هذه الأدوات مما يساعد على زيادة الإنتاج وتوفير الحاجات اللازمة للبيئة المحلية ، فنتمو اقتصاديات المكان ، كما أن الإنفاق على تأهيل غير

المؤهلين وتدريبهم يتطلب شراء خدمات القائمين بالتأهيل والتدريب ، (مثل المدرسين والمدريين ومعدات التدريب) مما يؤدى إلى زيادة دخلوهم .

ومن الطبيعى أن مزاواة الحرفى لمهنته والمتعطلين غير المؤهلين العمل بعد تأهيلهم يؤدى إلى تحقيق دخل لهم ، وهذا الدخل قد يزداد بحد فترة من مزاولة العمل مما قد يحول هذا الشخص إلى شخص غير محتاج الزكاة ، وريما إلى شخص دائم الزكاة بعد حين .

(النوع الثاني) :الذي يعمل واكن دخله لا يكفيه:

أما النوع الثانى من القسم الأول وهو الذي يعمل ولكنه لا يحصل على دخل يكفي حاجاته الأصلية ، فإنه يأخذ من الزكاة ما يكمل به دخله ليكفى حاجته ، وقد يحصل على حاجته عيناً أو نقداً .

التسم الثاني: غير القادر على الكسب بتقسه:

وهو غير القادر على الكسب بنفسه ، وما يستحقه من الزكاة يجب أن يكنه طوال حياته ، وهذا لا يعني إعطاؤه مبلغاً من المال يكفى حاجاته طوال عمره ، فهذا غير ممكن عملياً ، ولكن المقصود من هذا أن تقوم الدولة (أو مجموعة من الأفراد معاً) أن الجهة التي توزع الزكاة بإستغلال مستحقات هذا التسم في أصول رأسمالية تدر عائدا يشكل دخلا مستعرا لهؤلاء المستحقين ، وهذا يعنى أنه اما أن تقوم الدولة أو الجهة التي توزع الزكاة بإنشاء مشاريع استثمارية متنوعة وتكون ملكيتها لهؤلاء المستحقين ، وتكون إدارتها للدولة أو من ينوب عنها ، وإما أن تشتري لهم أسهماً في مشاريع قائمة فعلا وترغب في التوسع ، أو تبحث عن مساهمين جدد ، وتكون ملكية الأسهم خاصة لهؤلاء المستحقين ، وتثبية لهذا أهذا بالشوال الشياط والخدمات ، المستحقة لهم من الزكاة ، ويستفيد المجتمع من زيادة إنتاج السلع والخدمات ، وعادة يفضل معظم الفقهاء أن تكون هذه الأصول الرأسمالية من العقارات التي تتعرض لها باقي أنواع

ويتحقق من الإنفاق في هذا القسم هدفان هما ضمان مورد مالى دائم الفير القادرين على الكسب بانفسهم ، وزيادة العمالة في المجتمع ، وذلك بزيادة المشروعات الاستثمارية التي تقوم بتوظيف عوامل إنتاج مختلفة مما يؤدى إلى زيادة الدخل ، وقد يصبح هؤلاء الأشخاص غير القادرين على الكسب بتنفسهم بعد فترة من الأغنياء دافعي الزكاة ، إذا ما حققت مشروعاتهم نجاحاً ، وكان الدخل المتحقق لهم منها يتعدى النصاب الشرعي للزكاة .

القسم الثالث : المتعطلون مؤقتاً :

مثل طالب العلم والمريض مرضاً موقتاً يرجى شفاؤه ، وهم ياخذون من الزكاة ما يكفى حاجاتهم طوال مدة تعطلهم ، فيدهع لطالب العلم نفقات الدراسة والتعلم وفيرها من النفقات اللازمة للتعليم وفيرها من النفقات اللازمة لميشتهم ، كما يدفع للمريض ما يكفى نفقات العلاج وكافة النفقات الأخري اللازمة لمعيشته حتى يشفى ويصبح قادراً على العمل ، وهذا الإنفاق يشجع المتعلم على البحث العلمى والدراسة فى كافة المجالات والتخصصات ، معا المتعلم على البحث العلمى مختلف المجالات ، كما أن الإنفاق على المريض حتى يساعد على التقدم فى مختلف المجالات ، كما أن الإنفاق على المريض حتى يشفى يؤدى إلى وجود أعضاء أمدعاء فى المجتمع يسهمون فى الإنتاج وزيادت ولا يكونون عالة على أحد .

والإنفاق بهذه الكيفية في مصرفى الفقراء والمساكين باقسامه المختلفة وأنواعه ، يسهم في زيادة المنتج من السلع والشدمات ، فالإنفاق على تحويل المتعطلين عن العمل والإنتاج إلى العمل والإنتاج ، والإنفاق على التعليم والبحوث العلمية والمصحة ، يؤدى إلى رفع مستوى التعلم والصحة ورفع إنتاجية العلمين وزيادة دخولهم ، والتي تزداد أيضاً بما يأخذونه من زكاة لمواجهة نفقاتهم الحالية ، كما أن الإنفاق في هذين المصرفين يؤدي إلى تشجيع العمل ومحاربة البطالة ، كما يسهم أيضاً في تحسين أحوال العمال من الناحية الصحية والدخلية ، ويزيد من القدرة الشرائية للفقراء والمساكين .

ثانيا : كيفية الإنفاق في مصرف العاملين عليها :

يتم الإنفاق في هذا المصرف فقط في حالة قيام الدولة أو أي هيئة عامة بشنون الزكاة حيث يكون العاملون على الزكاة هم من تعينهم الدولة (أو الهيئة العامة) لمباشرة أعمال الزكاة ، وهم يستحقون أجراً من الزكاة نظير قيامهم بأعمالها ، وهذا الأجر يكون في حدود ثمن المتحمول من الزكاة (عند الشافعية) أو على أساس أجر المثل (عند الجمهور) ، والإنفاق في هذا المصرف يعنى قيام الدولة بتشغيل عدد من العاملين أكثر مما ينبغي تشغيله إذا لم تقم الدولة (الهيئة العامة) بهذه الأعمال المتعلقة بالزكاة وتركت دافعي الزكاة ليتوموا بها بأنفسهم ، وهذا يعنى زيادة في الترتلف لأنه إذا قام الأفراد دافعو الزكاة بهذه الأعمال فإنهم لا يستحقون أجرا على ذلك .

وتؤدى زيادة التوقف هذه إلى إيجاد دخول جديدة وتشغيل نسبة من المتعطلين ، وهذا من أهداف الزكاة . وتقوم الدولة (الهيئة العامة) بوضع كادر أو جدول لمرتبات المستويات المختلفة العاملين على الزكاة من كتبة وغزنه ومشرفين وغير ذلك من الوظائف اللازمة لأعمال الزكاة .

ثالثًا : كيفية الإنفاق في مصرف المؤلفة قلوبهم :

يوجه الإنفاق المخصص لهذا المصرف إلى ناحيتين: إلى من يدخل في الإسلام حديثًا، وإلى نفقات أمور التعريف بالإسلام.

فمن ينخل في الإسلام حديثا قد يحرم من عمله ، ويفرق بينه وبين ماله بواسطة أهله وقومه الذين فارقهم وفارق دينهم ، وهو يأخذ من هذا المصرف كما يأخذ الفقير في المصرف الأول ، وذلك ليستمين بما يأخذه على العمل والإنتاج ، ويسكب المجتمم السلم عضوا جديدا صالحا ومنتجا .

أما الإنفاق على شئون التعريف بالإسلام ، فيتم بالإنفاق على المطبوعات والكتب وإنشاء الصحف والمجلات التي تدعوا إلى الإسلام وتظهر حقائقه للآخرين ، ويتم هذا بدفع نفقات تأليف الكتب وإعداد المطبوعات إلى

الكتّاب، وكذا دفع تفقات الطباعة والوزيع، وكذا دفع نفقات إنشاء الصحف والمجلات وطبعها وتوزيعها ، كما يتم بدفع نفقات الإلقاء محاضرات بواسطة متخصصين، وغير هذا من الأمور التي تلزم لهذا الشان .

رالإنفاق على شئون التعريف بالإسلام بهذه الكيفية يؤدى إلى إظهار حقائق الإسلام والدفاع عنه ضد الأباطيل التي تروج عنه ، خصوصا لمن يجهلون حقائق هذا الدين الحنيف .

رابعا : كيفية الإنفاق في مصرف فك الرقاب :

ينفق من هذا المصرف على دفع الفدية اللازمة لإطلاق سراح أسرى المسلمين في الدولة المحاربة للإسلام أو للدولة الإسلامية ، وهذا المصرف مرتبط بظروف الحرب ولا يعول عليه في وقت السلم ، والإنفاق في هذا المصرف من مسئولية الدولة ، أو الهيئة العامة التي تقوم على أمور الزكاة ، فإذا كان هناك أسرى مسلمون ، ومطوب دفع أموال لإطلاق سراحهم فإنه يتم دفع هذه الاموال من الزكاة ، أما إذا لم يوجد مستحقون لهذا المصرف فإن ما يخصه من أموال زكاة يحول إلى مصرفي الفقراء والمساكين .

خامسا : كيفية الإنفاق في مصرف الفارمين :

الفارمون هم: « المبينون الذين لا يملكون ما يقضون به دينهم » . وهم يستحقون من الزكاة ما يكفى اسداد ديونهم ، فالفارم هو الذي استدان في مباح ، أو من هلكت تجارته أو أمواله اسبب خارج عن إرادته أو نتيجة لظروف قاهرة ، ومن الطبيعي أن الشخص الفارم يستحق المساعدة لأنه إذا كان معه مال يتاجر فيه وكان هذا المال ملكا لآخرين ثم هلك المال فإن هذا قد يؤدي بالناس إلى الإمتناع عن دفع أموالها الغير لاستثمارها ، أما إذا قامت إدارة الانكاة بدفع إستحقاقات هؤلاء الأفراد من هذا المصرف ، فإن هذا يجعلهم وغيرهم مطمئنين وهم يدفعون بأموالهم للغير يستثمرونها ، أو يستثمرونها ، أو يستثمرونها .

والإنفاق في مصرف الغارمين يشجع الأئتمان في المجتمع المعلم ، مما

يشيع الطمائينة والإستقرار بين المستثمرين وغيرهم ، وهذا يؤدى إلى توجيه كل الطمائينة والإستاح ، حيث إن الطمائينة من أهم العوامل التى تشجع على ممارسة الأعمال الإستثمارية والتجارية وغيرها من الأعمال ، فالطمائينة هي التى تحفز على الاستثمار بواسطة الأفراد أنفسهم ، أو دفعها للغير ليستثمروها ، أما عدم الاطمئنان فإنه يعنى الإحجام عن الاستثمار بينما الإستثمار ، ومن ثم على إشاعة الطمائينة والإستقرار في المجتمع والمعاملات التي تتم فيه ، وبناء على هذا فقد قرر الشارع للغارم؛ لغارمين نصبيا من الزكاة .

وإدارة الزكاة - وهي تقوم بوظيفة الضامن من خلال هذا المصرف تممل على تكوين بيئة مستقرة ومأمونة وصالحة العمل ، وهذا يشجع القائدين
على الأعمال المختلفة وإدارتها على الأخذ بالأسباب ، ثم التوكل والاعتماد على
الله بعد ذلك ، لأنه إذا قام هؤلاء بالاستثمار دون دراسة ، أو أهملوا في أي من
الأعمال وأدى هذا إلى هلاك المال فإنهم لا يستحقون من هذا المصرف ، أما
الذين يستحقون منه فهم غير المهملين المتواكلين .

ريحقق الإنفاق في هذا المصرف استمرار النشاط الإقتصادي ، كما يوجه الاستثمارات إلى الأنواع التي تخدم هاجات المجتمع المقيقة ، حيث إن عدم سداد الدين الدائن يعطل تداول الأموال في الأسواق ، والمدين معسر غير قادر على السداد ، والدائن نشاطه متوقف ومنتظر أمواله ، فإذا ما دفع هذا الدين من الزكاة يرتفع الهم عن المدين ويستلم الدائن ماله فيدفعه التداول ، كما أن عدم استحقاق الفارم الذي استدان في إسراف أو في سفاهة من هذا المصرف يؤدي إلى الدراسة الجيدة المتأتية المشروعات قبل الإقدام عليها مما يساعد على نجاحها .

ومما سبق يتضح أن هذا المصرف من أهم المصارف التى توجه إليها أموال الزكاة ، ويتم الإنفاق فيه بإعطاء الدائن دينه ، وذلك بعد التأكد من أن المدين معسر ، وأنه لم يهمل في إدرته للأموال التي بحورته إذا كان الدين تجاريا ، أما إذا كان غير تجارى فإنه يتم التأكد من ظروف المدين وأنه مستحق للزكاة .

سادسا : كيفية الإنفاق في مصرف في سبيل الله :

أجمع الأئدة الأربعة على أن الإنفاق في مصرف في سبيل الله يقتصر على الغزر والجهاد ، بينما الفقهاء المحدثون يرون أن الإنفاق في هذا المصرف يعنى الإنفاق في كل الطرق التي تحقق شرع الله وتجلب مرضاته ، ومن بينها الغزر والجهاد ، وذلك مثل الإنفاق على إنشاء طرق ومدارس ومستشفيات وغيرها من الأمور التي تغيد أكبر عدد من المسلمين .

ومعوما فالإنفاق من هذا المصرف إذا اقتصرعلى الغزو والجهاد فإنه يكون من مسئولية الدولة ، حيث التى تضطلع حاليا بكافة الأمور الخاصة بالدفاع (الفزو والجهاد) فتقوم بتوجيه الإنفاق الذي يخص هذا المصرف إلى إقامة مصانع للأسلحة والذخائر ، وإقامة مدارس لتعليم الجنود ، ودفع نفقات طعامهم وكسائهم ، وغير ذلك من الأمور التى تتطليها طبيعة الفزو والجهاد .

(ما إذا اتسع مفهوم مصرف د في سبيل الله ، ليشمل كافة الأمور الأخرى ، فيمكن للأفراد دافعي الزكاة في حالة عدم قيام الدولة بأمور الزكاة ، أن يوجهوا إنفاق ما يخص هذا المصرف إلى إقامة المدارس والمستشفيات وغيرها من الأشياء التي تفيذ أكبر عدد من المسلمين .

سابعا : كيفية الإنفاق في مصرف ابن السبيل :

يتقق من هذا المصرف على سد حاجة الشخص الذي حيل بينه وبين ماله ، ويعطى من الزكاة مقدار ما يحتاجه من نفقة حتى يصل إلى ماله ، وتشمل هذه النفقة تكاليف السفر إلى موطنه وتكاليف الإقامة طوال مدة السفر ، فيدفع له ثمن التذاكر مثلا إذا كانت بالطائرة أو بالسفينة أو بأي وسيلة نقل أخرى ، كما يدفع له تكلفة المبيت في الأماكن التي يتم التوقف فيها إذا كانت مسافة السفر بعيدة ، كما يدفع له أيضا ثمن الطعام وكل ما يحتاجه السفر من تكلفة حتى يصل إلى ماله أو مقصده .

كما ينفق من هذا المصرف أيضا على اللقطاء الذين لا مؤى لهم ، ويتم هذا الإنفاق بإقامة نور إيواء لهم ، والقيام بكل متطلبات الإيواء من طعام وكساء وتعلم ورعاية صحية ، وإشباع كل حاجتهم الأساسية ، وذلك طوال مدة إيوائهم بهذه الدور ، حتى يكبروا ويتمكنوا من الإعتماد على أنفسهم والعمل والإنتاج وتحقيق دخل .

خاتمــة:

مما سبق يتضع أن إنفاق حصيلة الزكاة في مصارفها المحدودة ،
وبالكيفية التى بيناها يؤدى إلى تمكين أصحاب المصارف المستحقين للزكاة من
الحصول على دخل جديد ، مصدره وسببه الزكاة ، حيث إن الإنفاق في
مصارف الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة تلويهم وابن السبيل يتم في
اغلبه بإعطاء المستحقين للزكاة قدراً من المال يعد بمثابة دخل جديد لهم ، كما
أن الإنفاق في باقى المصارف يتم في أغلبه بشراء خدمات عوامل الإنتاج
الملازمة لإقامة المشروعات المختلفة ، أي أن إنفاق الزكاة في المصارف المختلفة
يتطلب توظيف العديد من عوامل الإنتاج هذه ، فمثلا إنفاق ما يخص مصرف
المؤلفة تلويهم يتطلب توظيف العاملين والعلماء ، وإقامة الصحف وطبع
المطبوعات ، ونشر البحوث وغير ذلك من الأمور التي تتطلب نقلت متنوعة ،
المخلفة ، وهذا كله يؤدي إلى إيجاد قرص عمالة جديدة وإلى تحقيق دخول
جديدة ، مع زيادة دخول قائمة فعلا ، وهذا يعنى الإسهام في القضاء على
الفقر في المجتمع ، وهوأهم أهداف الزكاة .

ولكى تحقق الزكاة أهدافها وتكون مؤثرة وفعالة ، فإنه يلزم قيام جهة أو هيئة أو الدولة على أمور الزكاة تحصيلا وإنفاقا ، فإذا لم يتحقق هذا فإنه من واجب الإخوة دافعى الزكاة أن يتعاون بعضهم مع بعض ، فيضم ما يدفعه كل منهم إلى يدفعه الآخر ، ثم يوجه إنفاق ما تم جمعه من زكاة إلى الفقراء والمساكين الذين هم أشد حاجة من غيرهم ، وذلك بهدف مساعدتهم على تجاوز .

المراجع

أولا: الكتب:

١ - القرآن الكريم .

٢ - كتب التفاسير ،

٣- الفقه على المذاهب الأربعة :

وزارة الأوقاف المصرية ، سنة ١٩٧٧ .

٤ – منحيح مسلم :

طبعة الشعب ، سنة ١٣٩٠ هـ .

ه – متميح البقاري :

طيعة الشعب ، سنة ، ١٣٩ هـ .

١ -- د، إيراهيم قؤاد أحمد على :

الموارد الثالية في الإسلام ، مؤسسة سجل العرب ، القامرة ، سنة ، ١٩٧٠ .

٧ - د. إيراهيم قؤاد أحمد على :

الإنفاق العام في الإسلام ، دار الاتحاد العربي للطباعة ، القاهرة ١٩٧٣.

٨ - أبو عبيد (تحقيق محمد خليل هراس):

الأموال دار الفكر ، القامرة ، ١٩٧١ .

٩ - أبو يوسف (إعداد قصى محب الدين الخطيب)

الشراج ، المليعة السلفية بالقاهرة ، ١٩٧٦ .

١٠ - ١٠. شوقي إسماعيل شحاته:

التطبيق المعاصر للزكاة ، دار الشروق ، جدة ١٩٧٧ . ١ - د. محمد الدسوقي :

المال في الإسلام ، وزارة الأبقاف المصرية ، القاهرة ١٩٧٨

١٢ - د. بوسف القرضاوي :

الزكاة (جزأن) ، مؤسسة الرسالة بالقاهرة ، ١٩٧٧ .

۱۳ - د. يوسف قاسم :

خلاصة أحكام زكاة التجارة والمستاعة في الفقه الإسلامي دار التهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٤ - د. محمد كمال عطية :

محاسبة الشركات والمصارف في النظام الإسلامي منشأة المارف، الإسكندرية ، ١٩٨٤ .

ثانيا: البريات:

١ - المجلة العلمية للبنوك الإسلامية .

٢ - د. أنيس عبادة :

المارد المالية في الإسلام والتنظيم الشرعي للمال مجلة البنوك الإسلامية ، الاتحاد الديلي للبنوك الإسلامية ، العدد التاسع ، فيراير ١٩٨٠ .

۲ - سامن رمضان سلیمان :

الزكاة وموقفها من هيكل ضريبي إسلامي ، مجلة البنول الإسلامية ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، العدد العاشر أبريل ۱۹۸۰ .

٤ - فضيلة الشيخ محمد خاطر :

شركات المضاربة شرعت بالكتاب وبالسنة والإجماع مجلة البنوك الإسلامية العدد الخامس، أبريل ١٩٧٩.

ه – محمد سين القتم محمد أحمد :

الآثار الاقتصادية المزكاة مجلة البنوك الإسلامية ، العدد الخامس عشر ، فيراير ١٩٨٧ .

-۲٦٩-القمــرس

صقحة	الموشنوع	
٧		تقديم
11		مقدمة
11	الأول: مقدمة عن الزكاة	الباب
۲١	تعريف الزكاة	
44	حكم الزكاة	
44	الأشخاص الخاضعون للزكاة	
44	الهدف من الزكاة	
77	علاقة الدولة بالزكاة	
۲۸	موقف مؤدى الزكاة	
71	موقف مانع الزكاة	
٣.	متی تؤدی الزکاة ؟	
٣٢	الرَّكَاة والضِّرائبِ	
٣٤	الأموال التي تجب فيها الزكاة	
۲٤	تعريف الأموال	
٣٥	دليل وجوب الزكاة في الأموال	
77	شروط قرض الزكاة في الأموال	
۲۷	لللك التـــام اللك التـــام	
٤.	النميياء النميياء	
٤١	التعبـــاب التعبـــاب	
	Н	

الصقحة	الموضوع				
٤٧	 الباب الثاني: كيف تقدر زكاة أمراك				
	القصل الأول : كينية تقدير زكاة الزروع والثمار				
٤٩	 والأرض الزراعية				
٥٢	 تحديد الرعاء الخاضع للزكاة				
۳٥	 مقارنة الوعاء الخاضع للزكاة بالنصاب				
ot	 تحديد سعر الزكاة الواجب التطبيق				
οÉ	 تحديد مقدار الزكاة الواجبة				
30	 أمثلة عن كيفية تقدير الزكاة				
	الفصل الثاني: كيفية تقدير زكاة الذهب والفضــة				
74	 والنقود والصلى				
71	 أولا: تقدير زكاة النقود				
٧.	 زكاة النقود من الذهب والقضة				
	زكاة الأوراق النقدية والمملة التي تكون				
٧٥	 من غير الذهب والقضمة				
, ,	هل يعتد بنصاب الذهب كنصاب النقود أم				
٧٥	 يعتد بنصاب القضة كنصاب النقود				
	أمثلة لتوضيح كيفية تقدير زكاة النقود من				
VA	 من غيس الذهب والقضة				
٨٤	 ثانياً : تقدير زكاة الملي				
49	 القصل الثالث : كيفية زكاة التجارة والصناعة				
44	 أولا : زكاة التجارة				
*, ,	- أمثلة عن كيفية تقدير زكاة التجارة				
4.4	 لأنواع الشركات المختلفة				

الصقحة	الموشبوع
110	تُلْتِياً : زكاة الصناعة
111	ثالثاً: تقدير الزكاة على النشاط المرفي
171	رابعاً: زكاة المنشات التي تعد البياع
• • • •	الفصل الرابع: كيفية تقدير زكاة الأسهم والسندات
١٢٥	وشهادات الاستثمار ويوالص التأمين
170	أولا : كيفية تقدين رُكاة الأسهم
179	ثانياً : كينية تقدير زكاة السندات
171	ثالثاً : كيفية تقدير زكاة شهادات الاستثمار
111	رابعاً: كيفية تقدير زكاة بوالص التأمين على
144	العباة العباة
	الفصل الشامس: كيفية تقدير زكاة المستفلات
./47	أمثة عن كيفية تقدير زكاة
	الستفائت لميش الأموال
731	
	القميل السادس: كيفية تقدير زكاة كسب الممل
175	والمهن العشرة
	أولا: كيفية تحديد الوعاء الخاضع
174	لزكاة كسب العمل التعاقدي
	ثَانياً : كيفية تحديد الر ماء الخاضع لزكاة
١٧.	كسب العمل الص
١٧.	أمثلة تبضح كيفية تقدير زكاة كسب العمل التعاقدي
177	أمثلة توضيح كيفية تقدير زكاة كسب العمل الصـــــــــــــــــــــــــــــــــــ

الصقحة	الموشنوع
1.41	القصل السابع : كيفية تقدير زكاة الأرض القضاء
١٨٣	أمثلة عن كيفية تقدير زكاة الأرض الفضاء
	القصل الثامن: كيفية تقدير زكاة المعادن والركاز
1.41	وما يستغرج من البحر
14.	أولا : كيفية تقديس ركساة الركسان
144	ثانياً: كيفية تقسير زكاة المعادن
147	ثالثاً: كيفية تقدير زكاة ما يستخرج من البحر
۲	القصل التاسع : كيفية تقدير زكاة النعم
۲.۲	أولا : كيفية تقدير زكاة الإبل
٧.٨	أمثلة عن كيفية تقدير زكاة الإبل
317	ثانياً: كينية تقدير زكاة البقر
717	مثال عن كيفية تقدير زكاة البقى
71 V	ثَالِثاً : كيفية تقدير زكاة الفنم
Y\A	أمثلة عن كيفية تقدير زكاة الغنم أ
	رابعاً : كيفية تقدير زكاة الخيل والانواع الأخرى
۲۲.	من الحيوانات من الحيوانات
771	رُكـــاة الْخــيل
	تقبير زكاة الأنواع الأضرى منن
777	الحيوانات غير النعم الحيوانات
	الفصل العاشر: كيفية تقدير زكاة أكثر من مال
472	يملکه شخيص واحيد
377	الزكاة والدخل الشخصى

	11	
الصفحة	الموضوع	
YYA	أمثلة عن كيفية تقدير زكاة أكثر من مال	
YTE	 - كيفية تقدير وإداء زكاة الفطو 	
YET	الثالث : كيف تؤدى زكاة أموالك ؟	الياب
Y£Y	١ – أسلوب أداء الزكاة	
Y £ £	٢ - الشروط العامة لأداء الزكاة	
737	٣ – مصارف الزكاة	
YoV	٤ - كيفية أداء الزكاة في مصارفها	
	أولا وثانيا : كيفية الإنفاق في مصرفي الفقراء والمساكين	
	- القادر على الكسب بنفسه	
۲٦	- غير القادر على الكسب بنفسه	
	- المتعطلون مؤقتا	
1 11		
	ثَالِثُــاً: كيفية الإنفاق في مصرف العاملين عليها	
Y77	رأيعا: كيفية الإنفاق في مصرف المؤلفة قلوبهم	
Y77	حامسا : كيفية الإنفاق في مصرف فك الرقاب	
Y7Y	سادسا: كيفية الإنفاق في مصرف الغسارميسن	
۲۲۵	سأيعا: كيفية الإنفاق في مصرف في سبيل الله	
	شامنا: كيفية الإنفاق في مصرف ابن السبيل	
		لمراج
		 لفهـ
Y74		-40

یطلب الکتاب من الکتبات رمن الکاتب شخصیاً بالعنوان : ۱۱ شارع عبد القوی شمس الدین – خلف مسجد النیل – الدقی جیزة ت : ۷۱۹۳۰۷ – ۷۱۲۰۹۲ – القاهرة

